

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)

إدماج قضايا النوع الاجتماعي في السياسات والبرامج الإنمائية  
مصادر المياه وحماية البيئة

ورقتان مرجعيتان

الأمم المتحدة

Distr.  
GENERAL

E/ESCWA/ECW/2007/2  
27 February 2008  
ORIGINAL: ARABIC

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)

إدماج قضايا النوع الاجتماعي في السياسات والبرامج الإنمائية  
مصادر المياه وحماية البيئة

ورقتان مرجعيتان

الأمم المتحدة  
نيويورك، 2008

08-0045

## تمهيد

أعدت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، ضمن برنامج عمل مركز المرأة في الإسكوا لعامي 2007/2006، وثيقة بعنوان "إدماج قضايا النوع الاجتماعي في السياسات والبرامج الإنمائية: مصادر المياه وحماية البيئة، ورقتان مرجعيتان".

تحتوي هذه الوثيقة على ورقتين مرجعيتين تتضمنان أوراقاً معلوماتية حول المياه والبيئة. وتهدف إلى توفير أدوات لتحليل مدى انعكاس القضايا التنموية المختارة على قضية المساواة بين الجنسين، اعتماداً على وثائق سبق إعدادها من قبل هيئات دولية وإقليمية معنية بقضايا تمكين المرأة، كما تحاول الوثيقة تلخيص أهم العناصر الواجب التطرق إليها عند محاولة التصدي لقضايا المساواة بين الجنسين في الموضوعين التنمويين المختارين في منطقة غربي آسيا.

والمعلوم أن مهمة تمكين المرأة وتوسيع مشاركتها في القضايا التنموية، وقضية توسيع المعرفة بحقوق وواجبات النساء والرجال المتساوية هي من المهام الرئيسية للجان والهيئات الوطنية المعنية بشؤون المرأة. ومن المتفق عليه أن مهمة اللجان الوطنية النسائية الرئيسية، حكومية رسمية كانت أم أهلية تطوعية، هي زيادة وتوسيع مشاركة مختلف الفئات النسائية في تطبيق السياسات والاستراتيجيات الوطنية.

تتوفر في هذه الأوراق المعلوماتية ثلاثة عناصر رئيسية هي، أولاً، التعريف بأهمية إدماج قضايا الجنسين بشكل عام، ثم في كل من القطاعين المحددين، مصادر المياه، وحماية البيئة، وأهمية ارتباط تلك القضايا بهدف تنمية المجتمع بكامله، وعدم تكريس أشكال التمييز ضد المرأة. ثانياً، تحديد أهم القضايا المطروحة عالمياً ومحلياً تحت كل بند وربط هذه القضايا بالمشاكل التنموية في المنطقة، ثالثاً توفير دليل للمصادر والموارد التي تساعد الباحث والمحلل للوصول إلى هدفه. تتضمن الوثيقة أيضاً بيانات مفصلة حسب الجنس عند توفرها للتدليل على الفروقات ما بين الجنسين في القطاع قيد المعالجة، وكذلك توفر الوثيقة مصادر التدريب على الإدماج، ولوائح بأسماء المنظمات والجمعيات الأهلية، ولوائح بالمواقع الإلكترونية المعنية، وكذلك أسماء خبراء وخبيرات في المجالات المعنية.

يندرج تحت الفصل الأول التعريف بقضايا النوع الاجتماعي ومفهوم الإدماج لقضايا النوع الاجتماعي في التنمية، كما تطرحه المؤتمرات الدولية والإقليمية، ويشير إلى تأكيد هذه المؤتمرات على أهمية معالجة التفاوت ما بين النساء والرجال في المجتمعات المختلفة، وضرورة العمل من خلال عملية الإدماج إلى تحقيق تكافؤ الفرص بين الجنسين. ويشخص هذا الفصل الخطوات الواجب اتخاذها، كما يحدد البيئة المؤاتية لإتمام هذا الإدماج، والأوضاع التي تعيق أو تمنع عملية الإدماج. ويركز الفصل الثاني على موضوع المياه والإدارة الحكيمة لمصادر المياه، وتداعياتها على النوع الاجتماعي وأهمية إدماج النوع الاجتماعي في إدارة المياه وتوزيعها والاستفادة منها ومدى إمكانية المرأة أن تكون شريكاً فعالاً في ترشيد استهلاكها والاستفادة منها كما الرجل. أما الفصل الثالث والأخير فيركز على موضوع البيئة ويؤكد على غياب أية معالجة لقضايا الجنسين في التوجهات القائمة في المنطقة لحماية البيئة وضرورة إشراك العنصر النسائي في تحديد مشاكل التدهور والتلوث البيئيين وطرق مكافئتهما.



## المحتويات

### الصفحة

ج	تمهيد
ز	موجز تنفيذي

### الفصل

1	أولاً - تعميم مراعاة قضايا الجنسين
---	------------------------------------

1	ألف - مقدمة
2	باء - الخطوات المتخذة لإعداد هذه الوثيقة
3	جيم - ما أنجز حتى الآن والمطلوب إنجازه
3	دال - الآليات الوطنية المعنية بالمرأة ودمج قضايا النوع الاجتماعي
4	هاء - مهام الهيئات الوطنية المعنية بقضايا المرأة
8	واو - نحو دمج قضايا الجنسين في سياسات التنمية
8	زاي - لماذا النوع الاجتماعي والتجارة والمياه والبيئة

10	ثانياً - قضايا النوع الاجتماعي والإدارة المتكاملة لمصادر المياه
----	---

10	ألف - مقدمة
11	باء - خلفية
16	جيم - أهمية إدماج النوع الاجتماعي في الإدارة المتكاملة لمصادر المياه
20	دال - الإدارة المتكاملة لمصادر المياه وتداعياتها على النوع الاجتماعي
	هاء - إدماج النوع الاجتماعي في الإدارة المتكاملة لمصادر المياه: من النظرية إلى التطبيق
23	
24	واو - النوع الاجتماعي وقضايا المياه في بلدان الإسكوا
33	زاي - الإطار التحليلي ودور اللجان الوطنية للمرأة
36	حاء - الاستنتاجات
36	طاء - الخلاصة والتوصيات

40	ثالثاً - قضايا النوع الاجتماعي وحماية البيئة
----	--

40	ألف - مقدمة
42	باء - خلفية

48	..... جيم- النوع الاجتماعي والبيئة في بلدان الإسكوا
67	..... دال- توصيات عامة

**المحتويات (تابع)**

الصفحة

**قائمة الجداول**

38	..... 1- نمو السكان في منطقة الإسكوا ونصيبهم من المياه المتجددة
38	..... 2- كمية المياه المتجددة المتاحة والاستعمال القطاعي لها في منطقة الإسكوا

**قائمة الأطر**

7	..... 1- تحليل لقضايا إدماج أبعاد النوع الاجتماعي
7	..... 2- التمكين
37	..... 3- أزمة المياه ووعي المرأة في المملكة العربية السعودية
38	..... 4- مشروع مقترح بناء قدرات قيادات نسائية في منع وحل النزاعات المائية في فلسطين
39	..... 5- المرأة والموارد المالية
44	..... 6- محطات أساسية في مجال البيئة والتنمية
46	..... 7- تجربة إثيوبيا لإدماج قضايا الجنسين
46	..... 8- القدرات المؤسسية للعمل مع قضايا الجنسين في التنمية المستدامة قضايا للمتابعة ولأخذها بعين الاعتبار أو كدروس مستقبلية
56	..... 9- حركة شيبكو أندولان Chipko Andolan
73	..... المرفقات

## موجز تنفيذي

تشكل قضايا النوع الاجتماعي أولوية تتقاطع مع الأولويات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، كما أنها حجر الأساس في الإدارة البيئية والتنمية المستدامة. ويفوق عدد النساء نصف عدد سكان العالم، إذ يشكلن 70 في المائة من 1.3 مليار نسمة في العالم تعيش في فقر مدقع، كما يشكلن 70 في المائة من اليد العاملة في الزراعة وينتجن ما بين 60 و80 في المائة من الغذاء.

عرف المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة قضية إدماج النوع الاجتماعي بأنها "تعميم مراعاة المنظور الجنساني بوصفه عملية تقييم الآثار المترتبة بالنسبة للمرأة والرجل عن أي عمل، بما في ذلك القوانين والسياسات والبرامج في جميع المجالات وفي جميع المستويات، وكاستراتيجية لجعل مشاغل وتجارب المرأة والرجل جزءاً لا يتجزأ من تصميم السياسات والبرامج وتنفيذها ورصدها وتقييمها في جميع المجالات السياسية والاجتماعية حتى تستفيد المرأة والرجل على قدم المساواة وحتى لا تظل ظاهرة اللامساواة ظاهرة دائمة. والهدف النهائي هو تحقيق المساواة بين الجنسين". من ناحية أخرى، صرح منهاج عمل بيجين عام 1995 بأنه "يتعين على الحكومات وسائر القطاعات، لدى معالجتها لعدم تكافؤ فرص التعليم وعدم كفايتها، أن تشجع اعتماد سياسة عامة فعالة وجلية تدمج في التيار الرئيسي السائد منظوراً يأخذ الانتماء الجنساني في الاعتبار في جميع السياسات والبرامج، بحيث يمكن قبل اتخاذ القرارات، تحليل أثرها بالنسبة لكل من المرأة والرجل".

باتت العولمة الاقتصادية قوة رئيسية في تحديد معيشة كل من الرجال والنساء، تاركة آثاراً مختلفة على مختلف المجموعات الإثنية والاجتماعية والعرقية والجنسانية. ويشكل النوع الاجتماعي عاملاً رئيسياً في العلاقة المركبة التي تربط بين النمو والتنمية - وإن كان هناك افتراض سائد يقول بأن السياسات التنموية غير منحازة لطبقة أو عرق أو جنس. وهناك إجماع متنام بأن تحرير التجارة لا يؤدي حكماً إلى التخفيف من الفقر، لا بل إنه قد يزيد من حدة الفقر. وتبقى مقاربة النوع الاجتماعي هي الأفضل لفهم أدوار النوع الاجتماعي وعلاقاته والتي تؤثر وتتفاعل مع التجارة والبيئة والمياه ومجمل قضايا التنمية المستدامة. ويتفاعل كل ذلك مع الأدوار المختلفة التي يضطلع بها كل من الرجال والنساء ضمن مجتمعاتهم المحلية، ولا سيما فيما يخص تقسيم العمل.

أما بالنسبة للعلاقة بين المرأة والبيئة، فقد تزايد اهتمام المجتمع الدولي في هذا المجال منذ أوائل الثمانينيات، وبخاصة في ما يتعلق بالمرأة والمياه. ففي عام 2000، أكدت الأمم المتحدة على أهمية موضوع المياه وشؤون المساواة بين الجنسين حيث شددت على أهمية المياه واحتياجها على المستوى المحلي والوطني (للاستخدام الشخصي، والمنزلي وفي قطاع الزراعة والصناعة)، كذلك على أهمية استخدام المياه بشكل رشيد وتوفير المياه الآمنة. ولا مجال لتحقيق العدالة والتوازن بين الجنسين في مجال إدارة مصادر المياه إذا لم يتحققا مسبقاً في المجالات الاجتماعية والإنسانية الأساسية. ولإنجاح إدماج النوع الاجتماعي في إدارة مصادر المياه، لا بد أن يكون نابعاً من حاجات النساء لا مشروطاً بجداول أعمال الجهات المانحة.

يضطلع كل من الرجال والنساء بمسؤوليات متميزة في ما يخص استعمال وإدارة المياه وأنظمتها. ففي معظم المجتمعات، تعمل النساء والفتيات على جمع المياه للطبخ والاعتسال والتنظيف والحفاظ على الصحة وتربية القطعان التي توفر منتجات الألبان والدواجن وزراعة المحاصيل الغذائية، في حين أن الرجال الريفيين يحتاجون إلى المياه للري وتربية قطعان المواشي الكبيرة وأعمال البناء، كما أن النساء مسؤولات

عن صحة العائلة. إلا أن التمييز الجنسي غالباً ما يؤدي إلى عدم تلبية احتياجات النساء بسبب التفاوت في ملكية الأراضي والحصول على المياه والمشاركة والسيطرة على الموارد وتطوير القدرات والتسويق وإنشاء الروابط التجارية.

ويشير التحليل من منظور النوع الاجتماعي إلى أن النساء يواجهن أكثر من الرجال التداعيات الاقتصادية وغيرها من التداعيات المتفاوتة الناجمة عن الفيضانات وبناء السدود وتلوث المياه، حيث أن النساء يتحملن أعباء أكبر لدى مواجهة الأخطار الطبيعية، ليس فقط لأن مسؤولياتهن تتعاظم في ظل الكوارث الطبيعية، بل لأن حرمان الأسر المعيشية التي ترأسها النساء يتفاقم نتيجة ذلك. وتقوم النساء والفتيات في كل أنحاء العالم بالمهام التي تتطلب وقتاً وتحمل مخاطر والتي تشمل تلبية حاجات الأسر المعيشية من المياه، فينعكس ذلك على وضعهن الصحي والتعليمي والاقتصادي والثقافي والسياسي، إذ يحول ضيق الوقت دون قيامهن بأعمال أخرى باستثناء جمع المياه.

بما أن النساء يقدمن مساهمات أساسية لتحقيق التنمية المستدامة ورفاه الشعوب كما يضطلعن بدور أساسي في حماية الأنظمة البيئية والتنوع البيولوجي والموارد الطبيعية، لا بد أن تنظر أية معالجة لموضوعي البيئة والتنمية من منظور النوع الاجتماعي بالتفصيل إلى مساهمات النساء واحتياجاتهن ورؤاهن. إذ إن النساء يؤديان في جميع أرجاء العالم أدواراً مميزة في مختلف مجالات البيئة: في إدارة النباتات والحيوانات في كل من الغابات والمناطق الجافة والأراضي الرطبة، بالإضافة إلى الزراعة. وهن يقمن بنقل المياه والوقود والعلف للاستعمال المنزلي وتوليد الدخل، كما يشرفن على الأراضي والموارد المائية. وتساهم النساء من خلال أنشطتهن هذه، بوقتهن وطاقتهن ومهارتهن ورؤيتهن بتطوير الأسرة والمجتمع المحلي. وهكذا تصبح النساء بحكم خبرتهن المتراكمة على مر السنوات ثروة معرفية في مجال إدارة البيئة. إلا أنهن يواجهن عدداً من التحديات والصعوبات تشمل الافتقار للمعلومات والخدمات والموارد مما يعيق قدرتهن على مواجهة تلك التحديات وتحسين أحوالهن المعيشية وأحوال أسرهن الفقيرة.

وتواجه منطقة غرب آسيا عدداً من التحديات البيئية التي قد تعيق تحقيق التنمية المستدامة. وبما أن الشرائح الاجتماعية لا تملك قدرة التكيف ذاتها مع المتغيرات البيئية وذلك بسبب تفاوت الإمكانيات التي تملكها كل مجموعة في التأقلم مع الأضرار الناجمة، غالباً ما تكون النساء الشريحة الأوسع والأكثر هشاشة وعرضة للأذى وذلك نتيجة لافتقارهن إلى الإمكانيات المالية والاجتماعية والسياسية التي تقيهن تلك الأخطار.

وينعكس تدهور الأراضي وانجرافها على المساواة بين الجنسين كون الرجال هم المالكون الرئيسيون للأرض وهم الذين يقررون كيفية التأقلم مع المتغيرات البيئية، ومن دون أي اعتبار لحاجات النساء وأولوياتهن. وتجدر الإشارة إلى أن الأمن الغذائي والسياسات الزراعية مهددة في حال تم تجاهل قضايا النوع الاجتماعي. وتكتسب إدارة التنوع البيولوجي والأمن الغذائي أهمية خاصة بالنسبة للنساء بسبب تقسيم العمل الزراعي والمنزلي والحرفي وغيره وفقاً للجنس. ولم يحظ النوع الاجتماعي بالاعتراف بكونه متغيراً هاماً في الحفاظ على البيئة وفي إدارتها، إلا مؤخراً. وأظهرت الدراسات أنه بسبب المسؤوليات التي تقع على عاتق النساء في مجال تأمين الغذاء والوقود والمياه، تظهر النساء حرصاً أكبر من حرص الرجال إزاء حماية المراعي والمحاصيل والغابات والموارد الطبيعية الأخرى. وينعكس شح المياه وتدهور الموارد المائية على النساء والأطفال، فيصبح أكثر عرضة للأمراض، ولا سيما بسبب علاقة النساء بإمداد المياه وقيامهن بالأعباء المنزلية التي تتطلب مياهاً. وتبدو المساواة بين الرجل والمرأة في إدارة واستخدام المياه ضرورة ملحة.



ويؤثر منظور النوع الاجتماعي على إدارة النفايات المنزلية، إذ أن النساء مسؤولات عن توفير النظافة وعن تحديد نمط الاستهلاك الذي يقلل من إنتاج النفايات داخل المنازل. إلا أنه ما إن تخرج النفايات من دائرة المنزل وتتحول سلعة حتى يصبح الرجل هو المسؤول عنها. إلا أن هناك أمثلة رائدة في المنطقة العربية عن نساء أطلقن مبادرات أهلية لإدارة النفايات فحولن النفايات إلى سلعة خلقت فرص عمل لهن في بعض الأحيان. من ناحية أخرى، ينجم عن النمو الحضري ممارسات صناعية تطلق ملوثات هوائية ومائية غير معالجة، مولدة نفايات خطيرة تصيب الرجال والنساء والأولاد والبنات الذين يعيشون في البيئة المجاورة لتلك المصانع. إلا أن الرجال والنساء يتأثرون بصورة مختلفة بالتلوث الصناعي بسبب اختلاف مهام ونمط عمل كل منهم، وذلك ضمن القوة العاملة والأسرة المعيشية. وقد يؤثر تنفيذ الإنتاج الأنظف على كل من النساء والرجال إيجاباً.

وتعاني النساء بشكل أساسي من التلوث الداخلي بحكم دورهن الإيجابي ومسؤولياتهن المنزلية. ويمثل واجب تأمين المياه والوقود (الطاقة) للاستعمال المنزلي، ولا سيما في ظل ظروف متنامية من التدهور البيئي، عبئاً ثقيلاً على النساء والفتيات في الحضر كما في الريف، بالإضافة إلى أن النساء هن من يعانين بشكل رئيسي من الآثار الصحية لتلوث الهواء الناجم عن الاستعمال المنزلي لوقود الكتلة الأحيائية (حطب وسماد ومخلفات زراعية).

نتيجة للانعكاسات السلبية المتنامية لتحرير التجارة وشح المياه وتدهور البيئة على وضع النساء الاقتصادي والاجتماعي والسياسي، تبدو هناك ضرورة ملحة لتشجيع الآليات الوطنية على المشاركة في وضع الاستراتيجيات الشاملة والانتقال بعدها من المستوى الكلي القومي إلى المستوى الصغري القطاعي ومن ثم إجراء عملية متابعة ورصد وتقييم كجزء لا يتجزأ من عملية إدماج المرأة، الأمر الذي يتطلب توافر مؤشرات فعالة وخطة للمتابعة تراعي احتياجات المرأة. ولا بد من تحديد مختلف بيئات الوطن العربي من حضرية وريفية وصحراوية وبدوية وصناعية وسياحية، وذلك لإلقاء الضوء على خصوصيات كل منها والمخاطر المحدقة بها وتعاون الآليات الوطنية في هذا المجال.

وعلى الرغم من إقرار العديد من الاتفاقيات والقرارات الدولية والوطنية في مجال النساء وشؤون التجارة والمياه والبيئة، ما زال العديد منها بعيداً عن التطبيق. لذا، من الضروري وضع هذه المقررات حيز التنفيذ حيث يجب تشجيع دمج قضايا الجنسين في السياسات والتطبيق الميداني في جميع المؤسسات المعنية بالتجارة وإدارة الموارد الطبيعية والتأكيد على أن جميع اهتمامات وخبرات النساء والرجال قد أخذت بعين الاعتبار، وذلك بعد تجميع بيانات إحصائية متخصصة ومصنفة حسب الجنس واتباع حسابات اجتماعية وتقييم للنوع الاجتماعي.

ويبقى التنسيق بين الحكومات واللجان الوطنية للمرأة وبين الاتحادات التعاونية الزراعية شرطاً أساسياً من أجل إشراك المرأة في البرامج التدريبية والأنشطة وتمكينها، لجعلها قادرة على اتخاذ القرار وتبوء مراكز عالية في المجالات كافة.

## أولاً - تعميم مراعاة قضايا الجنسين

### ألف - مقدمة

عرف المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة قضية إدماج النوع الاجتماعي في استنتاجاته المتفق عليها في القرار 2/1997 "بتعميم مراعاة المنظور الجنساني بوصفه عملية تقييم الآثار المترتبة بالنسبة للمرأة والرجل عن أي عمل، بما في ذلك القوانين والسياسات والبرامج في جميع المجالات وفي جميع المستويات، وكاستراتيجية لجعل مشاغل وتجارب المرأة والرجل جزءاً لا يتجزأ من تصميم السياسات والبرامج وتنفيذها ورصدها وتقييمها في جميع المجالات السياسية والاجتماعية حتى تستفيد المرأة والرجل على قدم المساواة وحتى لا تظل ظاهرة اللامساواة ظاهرة دائمة. والهدف النهائي هو تحقيق المساواة بين الجنسين" (راجع E/2004/59).

ولأن منهاج عمل بيجين عام 1995 قد صرح بأنه "يتعين على الحكومات وسائر القطاعات، لدى معالجتها لعدم تكافؤ فرص التعليم وعدم كفايتها، أن تشجع اعتماد سياسة عامة فعالة وجليّة تدمج في التيار الرئيسي السائد منظوراً يأخذ الانتماء الجنساني في الاعتبار في جميع السياسات والبرامج، بحيث يمكن، قبل اتخاذ القرارات، تحليل أثرها بالنسبة للمرأة والرجل على التوالي"، تضمن برنامج عمل مركز المرأة في الإسكوا لفترة السنتين 2006-2007 إعداد أوراق مرجعية ومعلوماتية مختارة تشمل الورقتين الحاليتين. ويؤكد البرنامج على أهمية قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي 2/1997 والاستنتاجات المتفق عليها وعلى تعميم مراعاة قضايا الجنسين ضمن التيار الرئيسي، ويؤكد على اعتماد الوثيقة الختامية لدورة الجمعية العامة الاستثنائية الثالثة والعشرين في عام 2000، واعتماد المجلس الاقتصادي والاجتماعي القرار 4/2004 الذي "يؤكد من جديد أن تعميم مراعاة المنظور الجنساني يشكل استراتيجية رئيسية فيما يتصل بالتنفيذ الكامل لبرنامج عمل بيجين ونتائج دورة الجمعية العامة الاستثنائية الثالثة والعشرين"، والمراجعة العشرية باعتبار ذلك تكملة للاستراتيجيات المتعلقة بتمكين المرأة، وإعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية، وقرار مجلس الأمن 1325 المؤرخ في 31 تشرين الأول/أكتوبر 2000 بشأن المرأة والسلام والأمن.

تهدف الورقتان المرجعيتان الحاليتان إلى إعداد إرشادات قابلة للتطبيق في سياسات إدماج قضايا الجنسين. وتشكلان محاولة لتطوير الأدوات التي تساعد على إدماج النوع الاجتماعي وقضايا الجنسين بشكل أفضل، إذ أنهما توفران، من جهة، المرجعية للإدماج وتؤمنان معلومات أولية وإحصائية حول أهمية إدماج قضايا الجنسين في القطاع المختار، وتؤمنان من جهة أخرى إرشادات لعملية التطبيق. كما أن المعلومات والبيانات التي تم تجميعها تساعد على الربط ما بين القطاع الإنتاجي أو الخدماتي المعني والهدف، وهو تفعيل المساواة بين الجنسين.

أما الهدف المباشر لإعداد هاتين الورقتين، فيمكن في توضيح وتعريف مفهوم الإدماج والاستراتيجيات التي تم وضعها لمعالجة العراقيل المتصلة بقضايا الجنسين والتي تستخدم من قبل جهات دولية وإقليمية ووطنية محلية، بالإضافة إلى ربط توضيح وتعريف مفهوم إدماج قضايا النوع الاجتماعي بموضوع التنمية، وشرح الهدف من نشره وتعميمه في السياسات والبرامج الوطنية والدولية. إن مفهوم النوع الاجتماعي هو نفسه ما يطلق عليه في المنطقة العربية بمفهوم إدماج قضايا الجنسين في السياسات والبرامج الوطنية، أو كما يسمى في ترجمة أدبيات الأمم المتحدة بالمنظور الجنساني. وتشمل الورقتان المرجعيتان مذكرات إحاطة بشأن الروابط القائمة بين قضايا الجنسين والقطاعات المحددين وتوفر كماً من

المعلومات والبيانات حول تعميمها، وتحلل نماذج من الاتجاهات والسياسات المعتمدة لتطبيق هذا المفهوم بشكل عملي وميداني من قبل الهيئات والآليات الوطنية والنسائية، وتحاول اكتشاف عناصر ارتباطها مع واقع وحيثيات المنطقة العربية.

### باء- الخطوات المتخذة لإعداد هذه الوثيقة

تجدر الإشارة إلى مسألة هامة وهي أن الإسهام في إدماج قضايا النوع الاجتماعي في القطاعات التنموية في الدول العربية يحتاج إلى تغيير لأشكال العمل المؤسسي وإعادة محورة مضمون العمل، وذلك من أجل تصحيح مسار الإدماج ومراعاة الخصوصيات والاحتياجات الوطنية.

ويتوجب على الآليات واللجان الوطنية المعنية بقضايا المرأة ضمن مهامها دراسة أشكال إدماج قضايا النوع الاجتماعي في قطاعات التنمية الرئيسية المختلفة. وبما أن التجارب الوطنية العربية في هذا المجال ما زالت في بدايتها ومحدودة الأثر، تحتاج هذه الهيئات إلى الأدوات التي تساعد في تسهيل مهمة إدماج النوع الاجتماعي في القطاعات الإنتاجية والخدمية المختلفة.

1- تم اختيار ثلاثة قطاعات فقط هي قضايا التجارة، ومصادر المياه، وحماية البيئة، وذلك بعد مراجعة التقارير الأولية للبلدان الأعضاء لتحديد احتياجاتها، وبحكم توافر الدراسات الخلفية والأبحاث العلمية، والمستندات والأوراق المرجعية، مع اتضاح مسألة عدم توافر المعلومات والبيانات الإحصائية المصنفة الكافية حسب الجنس والمطلوب الاستناد إليها، فكان القرار بأن تنشر ورقة التجارة لاحقاً لحين استيفاء مزيد من المعلومات حول ذلك القطاع.

2- تمت ترجمة الأوراق المرجعية لقطاعي المياه والبيئة، والمعدة من قبل شعبة النهوض بالمرأة في نيويورك إلى اللغة العربية، وإعدادها لتكون أداة لتجربة عملية يمكن تطبيقها في المستقبل على المستوى الوطني في الدول العربية.

3- تم اختيار وتكليف خبيرات في قضايا قطاعية معينة، أي التجارة والبيئة والمياه، للإسهام في استكمال إعداد الأوراق المرجعية وتضمين الأوراق بيانات إحصائية عن المنطقة العربية.

4- تم التحضير لعرض الأوراق المرجعية في ورشة عمل تشارك فيها خبيرات/خبراء في قضايا إدماج النوع الاجتماعي وقضايا الاختصاص المختلفة، وممثلات عن الآليات الوطنية للمشورة ولإبداء الرأي في مضمون الأوراق والحث على تطبيقها.

5- وأخيراً تم تشكيل آلية من مندوبات اللجان الوطنية المشاركة في الورشة لمتابعة تجربة تطبيق الأوراق المرجعية ميدانياً وتحليل نتائجها في دول مختارة في المنطقة العربية.

يتكون التقرير الحالي من مقدمة حول أهمية الإدماج وخطط عمل للمتابعة بالإضافة إلى ورقتين مرجعيتين دالتين على أسلوب تطبيق الإدماج في المجالات المختارة.

### جيم- ما أنجز حتى الآن والمطلوب إنجازه

ينطلق تعريف زيادة مشاركة المرأة في قضايا تنمية المجتمع من النواحي المختلفة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية من مفهوم الرغبة في الوصول إلى مجتمع أكثر عدالة وإنصافاً، مع الأخذ بعين الاعتبار تقسيم العمل بين الرجال والنساء واتخاذ القرارات والتخطيط الاستراتيجي والوصول إلى مواقع القرار الرسمية ومصادر التنمية.

لقد وضعت الإسكوا سياسات واستراتيجيات داخلية لتطبيق إدماج قضايا الجنسين للوصول إلى المساواة بين الجنسين ونهوض المرأة، وذلك ضمن برامج الإسكوا. وأنت أول تجربة على إثر صدور الاستنتاجات المتفق عليها من قبل المجلس الاقتصادي والاجتماعي في القرار 2/1997، وذلك خلال فترة السنتين 1998-1999، والاستراتيجية الثانية عام 2005. وتؤكد الاستراتيجيةتان على ضرورة إدماج النوع الاجتماعي في المنطقة من خلال ما تنفذه الإسكوا من نشاطات ودراسات.

من جهة ثانية، اضطلعت اللجان الإقليمية للأمم المتحدة، ومنها الإسكوا، بدور في دعم الجهود التي تبذلها الدول الأعضاء لتعزيز مشاركة المرأة وتمكينها. وقدمت جهداً خاصاً لدعم الأجهزة الوطنية من أجل نهوض المرأة. وحثت الإسكوا الدول الأعضاء في المنطقة على إنشاء أجهزة وطنية دائمة تعنى بالمسائل المهنية بقضايا الجنسين، حيث أثمرت هذه الجهود وبالتعاون مع جهود النساء الناشطات والمنظمات غير الحكومية والمنظمات الإقليمية، حتى أصبح بالإمكان الإعلان عن عام 2006 كونه يرمز إلى عام اكتمال إنشاء الدول العربية لأجهزة خاصة من أجل النهوض بالمرأة. كما ساعدت الإسكوا الحكومات في صياغة استراتيجيات وخطط وبرامج إقليمية ووطنية من أجل تمكين المرأة والنهوض بها. وساعدت الدول الأعضاء في رصد وتقييم التقدم المحرز في تنفيذ منهاج عمل بيجين. كما نظمت الإسكوا مؤتمرات تحضيرية إقليمية لاستعراض ما تم إنجازه في السنوات العشر ما بعد عام 1995.

### دال- الآليات الوطنية المعنية بالمرأة ودمج قضايا النوع الاجتماعي

لقد أشارت ردود بعض الدول العربية على استبيان أعدته الإسكوا عام 2006 بشأن تطبيق مقررات منهاج عمل بيجين إلى تنامي الوعي في المنطقة العربية بقضايا المساواة بين الجنسين وإن بشكل متفاوت ما بين الحكومات، والقوى الاجتماعية ومختلف أطراف المجتمع. وأشار عدد من البلدان إلى محاولات تعميم مراعاة قضايا الجنسين وإلى الصعوبات التي تواجهها تلك البلدان من مقاومة للنهج وجهل بغاياته وتشكيك بأهدافه، وعدم وجود كفاءات وقدرات متخصصة لتطبيقه، كذلك شح الموارد المالية وعدم وجود صلاحيات لدى الآليات الوطنية لتنفيذه. وما زالت معظم الآليات الوطنية تتفوه بالمفاهيم العامة لتنمية أوضاع المرأة من محو للامية والفقر وتحسين صحة النساء وزيادة التمثيل السياسي والاقتصادي للمرأة، كما تحاول هذه المؤسسات والمنظمات النسائية الحصول على الاعتراف المجتمعي بأهمية زيادة مساهمة المرأة في التنمية، والعمل على تخفيف معاناة المرأة الفقيرة وضحية العنف والمتضررة من الحروب والنزاعات المسلحة.

ما زالت هناك هوة شاسعة تفصل بين السياسات والممارسات في مجال تعزيز المساواة بين الجنسين. وتوضح الردود على الاستبيان والملاحظة العامة للواقع في الدول العربية الحاجة إلى اتباع طرق شاملة ومتعددة الأبعاد من أجل التصدي للعقبات والتحديات التي لا تزال تعترض طريق النهوض بالمرأة.

فالمواقف العامة إزاء النهوض بالمرأة وتعزيز المساواة بين الجنسين لم تتغير بنفس وتيرة التغير الحاصل في الأطر والسياسات العامة والأطر القانونية والمؤسسية. ويعد التصدي بشكل صريح إلى المواقف النمطية والممارسات التمييزية المزممة عنصراً حيوياً للتنفيذ الكامل لمنهاج العمل ونتائج الدورة الاستثنائية الثالثة والعشرين عام 2000 وللمراجعة العشرية في عام 2005.

وقد أصبح لدى غالبية الدول العربية حالياً جهاز حكومي خاص بها يعنى بشؤون النساء. وقد تم إنشاء بعضها بقرار رئاسي وربط بقمة الهرم الحاكم في الدولة، ومثال على ذلك الجمهورية العربية السورية، والجزائر، وجيبوتي، وقطر ومملكة البحرين. أما بقية الدول، فقد أنشأت الجهاز وربطته بمجلس الوزراء، باستثناء السودان والمملكة العربية السعودية اللذين يكتفيان بمكتب لمتابعة شؤون المرأة الاجتماعية من خلال وزارة الشؤون الاجتماعية. وهناك اتجاه في المملكة العربية السعودية لتضمين عدد من الوزارات المتخصصة مكاتب خاصة تعنى بشؤون المرأة.

وتشير المعلومات الواردة في الاستبيان إلى أن غالبية الحكومات ومن خلال آلياتها الوطنية أعدت واعتمدت استراتيجيات عامة وطنية وبرامج عمل للنهوض بالمرأة، وذلك عند إنشائها. وهي تقوم بتحديث هذه الاستراتيجية بحسب الحاجة، مثل الأردن واليمن. وقد أكدت دولة قطر أنها أعدت استراتيجية للنهوض بالمرأة في عام 2003 وأعدت مراجعتها وتحديثها في عام 2006، فيما أكدت البحرين أنها أعدت إستراتيجيتها الوطنية في عام 2005. وشددت الهيئة السورية لشؤون الأسرة أنها تقوم حالياً بالإعداد لاستراتيجية وطنية للمرأة. أما مصر، فقد أكدت إعدادها ومراجعتها الدورية لاستراتيجية المرأة الوطنية، كما أشارت إلى مشاركة عدد من الوزارات الرئيسية في مصر في وضع تصوراتها الخاصة لما تستطيع تقديمه من مساهمة في تمكين المرأة. وتعتبر التجربة المصرية تجربة رائدة في المنطقة العربية في إشراك الوزارات المختلفة لتحديد قضايا تدرج ضمن مهام الوزارات لتلزم بتنفيذها لدى إعداد الاستراتيجية الوطنية.

ويتبين من إجابات بعض الحكومات استثناء دمج قضايا النوع الاجتماعي من خطط وبرامج المؤسسات الحكومية، إلا أنها تؤكد توفير التدريب في قضايا دمج النوع الاجتماعي لمؤسسات معينة في الدولة، ومثالاً على ذلك كل من الأردن، والبحرين، وفلسطين، ولبنان، ومصر، واليمن. إلا أن ذلك يأتي ضمن سياق تطبيق اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، وليس ضمن استراتيجية محددة لإدماج قضايا النوع الاجتماعي.

أما بالنسبة لتوافر الموارد البشرية والمالية المطلوبة لتمكين الآلية من تنفيذ المهام الموكلة إليها، ومنها قضية إدماج النوع الاجتماعي، فقد أكدت معظم الحكومات أن الموارد المالية المخصصة ضئيلة أو غير كافية. وليس هناك زيادة في الموارد البشرية أو المالية خلال فترة السنوات الخمس الماضية ما عدا في بعض دول الخليج التي اعتبرت آلياتها أن مواردها المالية كافية ولكنها تفتقد بالمقابل للموارد البشرية المتخصصة في قضايا النوع الاجتماعي واحتياجات المرأة، في حين تحتاج الموارد البشرية الموجودة لمزيد من التأهيل والتخصص.

#### هاء - مهام الهيئات الوطنية المعنية بقضايا المرأة

هناك عدد من المهام الملقة على عاتق الهيئات ويرتبط بإدماج قضايا النوع الاجتماعي على المستوى الوطني<sup>(1)</sup>:

تكمن الخطوات الأولى في تطبيق استراتيجية مراعاة النوع الاجتماعي أو قضايا الجنسين بتقييم وتحليل حدود وأسباب الصلة بين نقاط الاختلاف بين الجنسين والموضوع تحت النقاش، مثلاً حماية البيئة، مع تحديد الأسس التي تتيح إمكانية تقليص تلك الفجوات وتحديد المنهج الواجب إتباعه.

وعندما يصعب إدراك الأهمية الاستراتيجية لمراعاة قضايا الجنسين وإدماجها في البرامج التي تعالج موضوعات تقنية أو علمية مثل التجارة، ومعدلات الإنفاق، أو تغير المناخ والمحافظة على البيئة وغيرها، يجب أن يقوم فهم آثار أية مبادرة على البشر (المنتجون، والمستهلكون، والعمال، والسكان في موقع أو تجمع معين). ويتمحور الموضوع عادة على الجانب التقني أو الفني التكنولوجي، ولا يحظى البشر بما يكفي من العناية والاهتمام، لذلك يكون من الصعب جداً إدراج قضايا الجنسين.

لدى النظر إلى الفوارق والتفاوت بين الجنسين في المجتمعات، لا يمكن التسليم بأن النساء والرجال يتمتعون بفرص مشاركة متساوية أو يستفيدون بشكل متساو من وسائل التنمية. وثمة حاجة إلى وجود عناية خاصة لكفالة عدم التسليم بأن للمبادرات أثراً مماثلاً على جميع الناس، إذ أن هذا الأمر من شأنه أن يزيد عن غير قصد الاختلافات بين الجنسين.

يستمد النوع الاجتماعي أهميته كقضية من وجود فوارق واختلافات أساسية بين النساء والرجال. وقد تتخذ هذه الفوارق مظاهر مختلفة في بلدان أو قطاعات معينة، ولكن ثمة سمات عامة تشير إلى المسائل التي ينبغي على الدوام النظر فيها، وغالباً ما يتم تحديد الأولويات الوطنية أو الإقليمية أو دون الإقليمية أو لمجتمع ما، من دون مشاركة ملموسة من جانب النساء.

من أجل دمج قضايا النوع الاجتماعي، يتعين على الهيئات الوطنية المعنية بقضايا المرأة إنجاز ما يلي:

(أ) إعداد خطة عمل لإدماج قضايا النوع الاجتماعي في مجالات التنمية ضمن استراتيجية الهيئة، ومتابعة التنفيذ، وتقييم التطور، وتقديم تقارير فصلية حول التقدم المحرز؛

(ب) توجيه ودعم الوزارات والهيئات المؤسسية الخاصة والأهلية بالمعلومات والكفاءات المتخصصة؛

(ج) توجيه وتدريب المدراء والدوائر المختلفة على أفضل طرق الإدماج في مجالات العمل المختلفة؛

(د) تبني التحليل المبني على أساس قضايا النوع الاجتماعي للقضايا القطاعية المختلفة؛

(•) التأكد من والإشراف على جمع المعلومات والبيانات والإحصائيات المصنفة حسب الجنس؛

(1) الأمم المتحدة: مراعاة المنظور الجنساني، نظرة عامة، 2002.

(و) اعتماد تحالفات مع هيئات خاصة ومنظمات غير حكومية تتعامل مع قضايا الجنسين.

أما العوائق التي تحول دون إدماج قضايا النوع الاجتماعي<sup>(2)</sup> فهي التالية:

(أ) بيئة معادية وغير معنية وترفض التغيير وغير ملتزمة بتنفيذ التوجهات المؤسسية لإدماج قضايا النوع الاجتماعي؛

(ب) عدم القدرة على الفهم ورؤية الصلة الوثيقة ما بين قضايا النوع الاجتماعي والتنمية المستدامة؛

(ج) عدم القدرة على وضع تحليل مؤسسي يوضح الأدوار المختلفة للنساء والرجال، وتأثير المستجد من التغيير في الأدوار على العلاقات ما بين الرجال والنساء؛

(د) الفشل في توسيع ووصل مبادرات تعميم قضايا الجنسين على المجالات الواسعة لتشمل الواقع السياسي-الاقتصادي والاجتماعي؛

(هـ) اعتبار تعميم النوع الاجتماعي كهدف أحادي نهائي، بدل أن يكون مهمة طويلة المدى والأفق وبحاجة لبناء القدرات المتواصل والتغيير المؤسسي؛

(و) عدم الوضوح في المسؤوليات المعنية بقضايا تعميم الجنسين بين الإدارات والمسؤولين عن برامج التعميم؛

(ز) نقص في تمثيل النساء في مواقع اتخاذ القرار، وفي الموارد المالية المطلوبة للتنفيذ، وفي معرفة احتياجات النساء المختلفة؛

(ح) نقص المؤشرات والبيانات المصنفة حسب الجنس والدراسات والأبحاث التي توضح أبعاد النوع الاجتماعي وتداخلاته بالموضوع قيد الدرس.

من ناحية أخرى، فإن الأوضاع التي تفسح في المجال لنجاح تجربة تعميم قضايا الجنسين تشمل ما يلي:

(أ) بيئة مؤسسية منفتحة، متفاعلة ومتقبلة لأبعاد تعميم النوع الاجتماعي، وقادرة على النقد الذاتي لتتغلب على الصعاب؛

(ب) وجود ضغوطات وحوافز داخلية وخارجية تدفع باتجاه تطبيق الإدماج وإمكانية تقبل التفاعل مع هذه الضغوط؛

---

(2) ترجم بتصرف من وثيقة برنامج الأمم المتحدة للبيئة UNEP: Issue Paper: Gender and Environment: Short History and

- (ج) اعتماد مبدأ تعميم قضايا الجنسين كمسؤولية مشتركة ومتداخلة عبر جميع القطاعات والقوى الاجتماعية والاقتصادية؛
- (د) الإحاطة علماً بأن مبدأ تعميم قضايا الجنسين هي مسؤولية مستمرة مرنة وقابلة للتطور؛
- (•) استعمال مناسب للبيانات والمعلومات المصنفة حسب الجنس، وتحليل المعلومات وتحديد استعمال موارد مناسبة لجمع البيانات وتحديثها بشكل دوري؛
- (و) المساءلة في أسباب الفشل عند تطبيق سياسات تعميم قضايا الجنسين؛
- (ز) الالتزام بهدف تحقيق المساواة والعدالة، وفي الوقت ذاته وضع أسس التطور والتغيير المرافقة لمجرى التجديد في المجتمع.

### الإطار 1- تحليل لقضايا إدماج أبعاد النوع الاجتماعي

يستخدم التحليل النوعي لفهم العمليات الاجتماعية والاقتصادية، كما يبين كيف ولماذا وجدت تلك الحالة المعينة التي تقوم المؤشرات بقياسها، والكيفية التي يمكن أن تعمل بها لتغيير تلك الحالة في المستقبل. يجب استخدام تحليل النوع الاجتماعي في جميع مراحل البحث أو دورة المشروع جنباً إلى جنب مع المؤشرات الكمية والنوعية.

المؤشرات الدالة على النوع الاجتماعي أو قضايا الجنسين قادرة على أداء وظيفة خاصة تتمثل في الدلالة على ماهية السبل التي اتخذتها برامج ومشاريع التنمية ومدى مواءمتها للأهداف التي وضعتها والنتائج التي حققتها فيما يتصل بالعدالة بين الجنسين. وهي تقيس التغيرات الجارية والمرتبطة بعلاقات النوع الاجتماعي في المجتمع خلال فترة زمنية معينة.

أما مؤشرات الوعي بقضايا الجنسين فهي: مشاركة الرجال والنساء بالتساوي في التخطيط والتنفيذ للمشاريع والبرامج فيستفيد كل من الرجال والنساء من منافع المشاريع، وحيثما يكون مطلوباً ومناسباً يتم جمع الإحصائيات والبيانات المصنفة حسب الجنس.

المصدر: UNEP, Women and the Environment, We Do.

### الإطار 2- التمكين

تعريف التمكين: التغيير على المستوى الفردي في الوعي الذي يتضمن التحرك نحو السيطرة والثقة بالذات والحق في المشاركة في صنع القرار واختيار البدائل.

- يصعب قياس التمكين، شأنه في ذلك شأن المشاركة، وليس هناك من طريقة نهائية أو متفق عليها لقياس التمكين؛
- يتطلب التمكين تحديداً واضحاً إذا ما أريد لمؤشراته أن تتطور؛
- تتضمن مؤشرات التمكين التغيرات الفردية، والسياسية، والاجتماعية والاقتصادية.



### واو - نحو دمج قضايا الجنسين في سياسات التنمية<sup>(3)</sup>

يتطلب تطبيق النموذج الإستراتيجي لإدماج أبعاد النوع الاجتماعي في المؤسسات المعنية بالتنمية القطاعية أو ضمن مفهوم التنمية المستدامة، اتخاذ خطوات متتالية على مستوى عدد من المجالات، أولها الإطلاع والإحاطة بقضايا المرأة في الميادين الأساسية وإدراك أهمية إسهامات المرأة في التنمية المستدامة، ووجود الإرادة السياسية المناسبة بالإضافة إلى الأنشطة الملموسة ذات الصلة. وهذا يعني:

- 1- التأكيد على استفادة النساء من الخدمات والمنتجات.
- 2- وجوب ضمان حقوق النساء في القضايا المتطرق إليها.
- 3- المساهمة الكاملة للنساء على مختلف المستويات وبخاصة في صنع القرار.
- 4- تحسين الوضع الاقتصادي-الاجتماعي للنساء.
- 5- تمكين النساء.
- 6- تشخيص الآثار الشاملة على النساء والبيئة التي تعيش فيها.

وقد صنفت المقترحات التالية بناء على سبعة أوجه أساسية تم فيها مراعاة دمج قضايا الجنسين، وتحتوي على عرض للإستراتيجيات المأخوذ بها من قبل المنظمات الأخرى، بالإضافة إلى وجود آليات للتنفيذ مثل "دليل للمساواة بين الجنسين" (OECD/DAC 1998)، مع العلم أن استعمال هذه الأدلة في السياسات المطروحة ما زال ضعيفاً.

### زاي - لماذا النوع الاجتماعي والتجارة والمياه والبيئة؟

باتت العولمة الاقتصادية قوة رئيسية في تحديد معيشة كل من الرجال والنساء، تاركة آثاراً مختلفة على مختلف المجموعات الإثنية والاجتماعية والعرقية والجنسانية. وهناك جدل قائم بين مؤيدي العولمة وأولئك الداعين إلى عولمة بديلة لتحقيق مزيد من العدالة والتوازن في الوصول إلى الموارد. وكانت العالمية الفيزيائية والناشطة في مجال البيئة وحقوق النساء الهندية فاندانا شيفا<sup>(4)</sup> من الأوائل الذين عملوا على ربط حماية البيئة بحقوق النساء، ولا سيما أنها تعتبر أن العولمة الاقتصادية باتت تشكل معركة ضد الفقراء

(3) استقطعت وترجمت بتصرف من دراسة UNEP/WEDO Women and the Environment 2004.

(4) ناضلت شيفا من أجل إحداث تغييرات في الممارسة والنماذج السائدة في الأنشطة الزراعية والغذائية. وقد قدمت شيفا مساهمات فكرية وأطلقت حملات مطلبية في مواضيع كالتنوع البيولوجي والتكنولوجيا الأحيائية والهندسة الوراثية، كما قدمت الدعم لمنظمات بيئية قاعدية في كل من أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية وأيرلندا وسويسرا والنمسا وذلك في مجال الهندسة الوراثية. ويعتبر مؤلفها حول حقوق النساء البيئية *Ecofeminism* (بالاشتراك مع ماريا ميس) من أهم ما كتب حول النوع الاجتماعي وحماية الموارد البيئية والطبيعية، في حين أن كتابها "البقاء على قيد الحياة" يعيد صياغة المفاهيم المرتبطة بنساء العالم الثالث. وقد حازت على عدد من الجوائز منها الجائزة التي تعرف بأنها بديلة لجائزة نوبل وهي جائزة المعيشة الحقة (1993)، وجائزة برنامج الأمم المتحدة للبيئة Global 500 (1993)، وجائزة الأمم المتحدة ليوم الأرض، وذلك لالتزامها المتفاني لحماية كوكب الأرض من خلال أفعالها وأنشطتها ومؤهلها القيادية.

والطبيعة<sup>(5)</sup>. ويشكل النوع الاجتماعي عاملاً رئيسياً في العلاقة المركبة التي تربط بين التجارة والنمو والتنمية - وإن كان هناك افتراض سائد يقول بأن السياسات والاتفاقيات التجارية غير منحازة لطبقة أو عرق أو جنس. إذ أن هناك إجماعاً متنامياً بأن تحرير التجارة لا يؤدي حكماً إلى التخفيف من الفقر، لا بل إنه يزيد من حدة الفقر. وتبقى مقارنة النوع الاجتماعي هي الأفضل لفهم أدوار النوع الاجتماعي وعلاقاته والتي تؤثر وتتفاعل مع التجارة والبيئة والمياه. أما السياسات التجارية فتؤثر على النساء بطرق مختلفة بسبب التمايز في الحصول على الموارد الاقتصادية والطبيعية والاجتماعية، بالإضافة إلى التمايز في صنع القرار. وكل ذلك يتفاعل مع الأدوار المختلفة التي يضطلع بها كل من الرجال والنساء ضمن مجتمعاتهم المحلية، ولا سيما في ما يخص تقسيم العمل. من هنا كانت ضرورة تناول مفاعيل الأدوار والعلاقات الاجتماعية على تلك القطاعات الثلاثة التي باتت تكتسب أهمية ملفتة في القرن الحادي والعشرين، حيث باتت النساء بفضل غنى تجاربهن وتنوعها وتحليلاتهن الشاملة التي تربط الاستدامة بالمساواة وحقوق الإنسان، تؤسس لمفاهيم جديدة في التنمية.

ولا بد من الإشارة إلى أن تشجيع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للبلدان النامية على توسيع اقتصاداتها لدى فتحها أسواقها أمام منافسة الأسواق الأجنبية، يتطلب قوة عاملة كبيرة يجب أن تشمل النساء حيث يشارك 74 في المائة من النساء في شرق آسيا في القوة العاملة (وهي النسبة الأعلى في العالم) في حين أن 34 في المائة فقط من نساء الشرق الأوسط وشمال أفريقيا يشتركن فيها.

## ثانياً - قضايا النوع الاجتماعي والإدارة المتكاملة لمصادر المياه

### ألف - مقدمة

يتطرق هذا الفصل إلى تحليل مفهوم إدماج النوع الاجتماعي في الإدارة المتكاملة لمصادر المياه ويقدم إطاراً تحليلياً للقضايا والاعتبارات التي من شأنها المساهمة في خلق البيئة الملائمة لعملية الإدماج هذه على مختلف مستويات قطاع المياه في بلدان الإسكوا. وفي هذا السياق، تمت الاستفادة من نماذج عديدة في العالم لتفعيل عملية إدماج النوع الاجتماعي في الإدارة المتكاملة لمصادر المياه والتي تم تطويرها بالتجربة والخطأ عبر السنين<sup>(6)</sup>.

وينطلق هذا الفصل من المفهوم القائل بأنه لا مجال أن تتحقق العدالة ويتم التوازن بين الجنسين في مجال إدارة مصادر المياه إذا لم يتحققا في المجالات الاجتماعية والإنسانية الأساسية. ولذا، فإن تضافر الجهود التي تبذل في هذا المجال المتخصص، مع تلك التي تبذل من أجل تحقيق المساواة والعدالة الاجتماعية بمفهومها الأكثر شمولاً، قد يكون له كبير الأثر على الواقع المعيشي. يبقى الضمان الوحيد للوصول إلى الهدف المنشود أن تكون الدوافع لإدماج النوع الاجتماعي في إدارة مصادر المياه حقيقية ومنطلقة من الحاجة إليها، ومن الاعتراف بأهمية هذا الإدماج وليست مشروطة بجداول أعمال الجهات المانحة.

أما الهدف من عملية الإدماج على المدى القريب والمتوسط، فهو خلق البيئة الملائمة لوضع النوع الاجتماعي على المسار الرئيسي لإدارة مصادر المياه. أما على المدى البعيد، فالهدف هو تحقيق العدالة والإنصاف في وصول الجنسين إلى مياه بكميات كافية ونوعية آمنة. ويتضمن مصطلح "البيئة الملائمة" في هذا السياق السياسات والقوانين التي تضع الأسس للمشاركة المنصفة والمعقولة للرجل والمرأة وتوافر الموارد الدائمة والثابتة لدعم البنى والمؤسسات والبرامج الضرورية لذلك.

وتقدم هذه الورقة تقييماً لمدى تعميم إدماج قضايا النوع الاجتماعي في السياسات الاستراتيجية لتطوير قطاع المياه الموضوعة من قبل البلدان الأعضاء في الإسكوا، وذلك من خلال مراجعة دراستين للإسكوا تم إعدادهما من قبل فريق قضايا المياه، شعبة التنمية المستدامة والإنتاجية في عامي 2005 و2006 مع التعرض لدراسة "دور المرأة الريفية في إدارة الموارد المائية وترشيد استهلاك الطاقة وحماية البيئة في منطقة الإسكوا" التي تذكر كافة المعوقات التي تواجهها المرأة في هذا المضمار.

ويتضمن هذا الفصل مراجعة مفاهيمية لأهم الأدوات القانونية الدولية التي أكدت على أهمية العلاقة ما بين قضايا مصادر المياه والنوع الاجتماعي، والتي يمكن الاستفادة منها كمرجعية لإدماج النوع الاجتماعي في الإدارة المتكاملة لمصادر المياه، كما يشتمل على دراسة حالتين في الأردن ومصر.

بعد التعريف بالمصطلحات الأساسية المتصلة بالموضوع، يعرض الفصل أبعاد وتداعيات إدماج النوع الاجتماعي في الإدارة المتكاملة لمصادر المياه، ويسلط الضوء على جملة من القضايا والاعتبارات لإشراك الأطراف الفاعلة في المجتمع على جميع المستويات ابتداء من الهيئات الحكومية والوطنية،

(6) دليل المصادر للنوع الاجتماعي والإدارة المتكاملة لمصادر المياه، اتحاد النوع الاجتماعي والمياه

(Gender and Water Alliance). <http://www.ar.genderandwater.org/page/2917>.

والجمعيات غير الحكومية، والقطاع الخاص أو أصحاب المشاريع، وذلك في تفعيل عملية الإدماج هذه. ويقدم هذا الفصل إطاراً تحليلياً يمكن استخدامه من قبل اللجان الوطنية للمرأة في الدول الأعضاء لتفعيل المشاركة المنصفة للمرأة في هذا المجال، من خلال بعض الخطوات التصاعديّة التي يجب اتخاذها عند تطبيق عملية الإدماج.

وأخيراً يتضمن هذا الفصل أسماء الخبراء في مجال إدماج قضايا الجنسين في إدارة المياه، وتعداد الجمعيات غير الحكومية التي تعمل في مجال التوجيه في قضايا المياه، كذلك تعداداً لبعض المواقع الإلكترونية ذات الصلة.

## باء - خلفية

إن الإدارة المتكاملة لمصادر المياه وفقاً لتعريف منظمة الشراكة العالمية للمياه (GWP) هي منهج لوضع سياسات شاملة لكافة القطاعات بهدف الاستجابة لزيادة الطلب على المياه ضمن سياق محدودة المصادر المائية. ويشمل التعريف ضمان التنسيق في مجال تنمية الموارد المائية والأرضية والمصادر المتعلقة بها لتحقيق الرفاه الاجتماعي والاقتصادي من دون أن يكون ذلك على حساب استدامة النظام البيئي<sup>(7)</sup>.

وتُعرف منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو) كلمة *gender* (النوع الاجتماعي) على أنها الدور الاجتماعي والاقتصادي والثقافي والعلاقة بين الرجل والمرأة في أي موقع أو ثقافة أو مجموعة سكانية (الأطفال والشيوخ والمجموعات الإثنية)<sup>(8)</sup>. أما مصطلح إدماج النوع الاجتماعي، فهي عبارة عن استراتيجية لزيادة اهتمام وخبرة المرأة كما الرجل في البعد التكاملي لصياغة وتنفيذ ومراقبة وتقييم السياسات والبرامج في جميع الأطر، بحيث تتساوى المسؤولية والمنفعة بين الرجل والمرأة. أما في قطاع المياه، فهي تعني إدماج وإشغال الرجل والمرأة في كل الإجراءات المتعلقة بقطاع المياه وتفعيل التكامل الأقصى في أدوار ومسؤوليات الرجل والمرأة، بحيث يساهم إبداع ومعرفة وطاقة كلا الجنسين في إيجاد برامج مائية مختلفة ومشاريع بيئية أفضل، ومن ثم توزيع المنافع والتكاليف بالتساوي على الجميع<sup>(9)</sup>.

وتعتبر العدالة في الوصول إلى المياه بكميات كافية ونوعية آمنة للرجل والمرأة على حد سواء، حقاً أساسياً وعاملاً هاماً في تحقيق التنمية المستدامة وفي الحد من الفقر. لذا فإن عملية إدماج النوع الاجتماعي في الإدارة المتكاملة لمصادر المياه هي شرط أساسي ومسبق لضمان تحقيق هذه العدالة ولوصول جميع السكان إلى هذا الحق من دون تمييز. وفي هذا السياق، يعود أساس مشكلة اللامساواة في الوصول إلى منافع متساوية من مصادر المياه بين الجنسين إلى وجود سياسات مائية لا تراعي النوع الاجتماعي. وتتعاظم هذه المشكلة في العالم العربي بسبب الموروثات والترسبات الثقافية التي تحرم المرأة تحديداً من حقوقها، وبالتالي فإن الحديث أصلاً عن إدماج النوع الاجتماعي في القطاعات المنحصصة مثل المياه أو الزراعة قد يبدو صعب المنال. لذا فإن عملية الإدماج في هذه الدول لن تتحقق بين ليلة وضحاها وهناك حاجة ماسة لفهم طبيعة السياق الذي يتم فيه التغيير.

(7) المرجع نفسه.

(8) المرجع نفسه.

(9) بيان دبلن بشأن المياه والتنمية المستدامة، 1992 <http://www.gdrc.org/uem/water/dublin-statement.html>

إن مشاركة النوع الاجتماعي المنصفة والمعقولة في هذا المضمار مرتبطة بالسياسات الوطنية لإدارة مصادر المياه، حيث يجدر الأخذ بالاعتبار إدماج الجنسين على جميع المستويات بدءاً من عملية صنع القرار على المستوى الوطني، وانتهاء بإدارة المصادر على المستويات المحلية الدنيا.

رغم ما تقدم، قامت بعض الدول العربية مثل الأردن ومصر واليمن، بشكل مبدئي، بالأخذ بعين الاعتبار قضية إدماج النوع الاجتماعي في السياسات المائية وفي البرامج والمشاريع الميدانية ذات العلاقة. أما في فلسطين، فلا تزال برامج أعمال الجهات المانحة هي التي تحكم وتدفع باتجاه الإدماج الشكلي للنوع الاجتماعي في المشاريع والبرامج المائية دون أن يكون لهذا الإدماج المعنى الحقيقي أو الأثر الملموس على واقع الرجل والمرأة، حيث تبقى الهوة واسعة بين مشاركة المرأة والرجل لصالح الأخير على جميع المستويات.

### 1 - مراجعة للجهود الدولية

#### (أ) الصلة ما بين قضايا الجنسين وقضايا المياه<sup>(10)</sup>

منذ أوائل الثمانينات، تنامي اهتمام المجتمع الدولي من خلال المؤتمرات الدولية في دراسة العلاقة بين المرأة والبيئة، وبخاصة في ما يتعلق بالمرأة والمياه. ففي عام 2000، أكدت الورقة التي قدمتها شعبة المرأة في الأمم المتحدة في نيويورك على أهمية موضوع المياه وشؤون المساواة بين الجنسين. وفي هذا السياق، أكدت الورقة على أهمية المياه واحتياجها على المستوى المحلي والوطني (للاستخدام الشخصي، والمنزلي وفي قطاعي الزراعة والصناعة)، كذلك على أهمية استخدام المياه بشكل رشيد وتوفير المياه الصحي. ودعت هذه الورقة إلى دراسة الصلة بين احتياجات السكان للمياه وكيفية استخدامها بالطرق الرشيدة وتحديد دور المرأة في هذا المجال.

ويؤكد الباحثون في العديد من المؤتمرات والاتفاقيات التي تم عقدها خلال القرن الماضي وبداية القرن الحالي على الاستمرار بالأنشطة الفاعلة من أجل الاستخدام الحكيم للمياه الصالحة للاستعمال الشخصي وعلى ضرورة الاهتمام بتوفير المياه الصالحة للتجمعات السكانية. كما ويؤكد هؤلاء الباحثون على ضرورة ترشيد استخدام المياه العذبة لتفادي الأمراض التي قد تنجم عن المياه الملوثة، بخاصة في المناطق الفقيرة. ويمكن الإشارة هنا إلى المؤتمرين العالميين الثالث والرابع للمرأة، حيث تم التركيز على أهمية مشاركة المرأة في الحفاظ على البيئة وتوفير المياه، وأشاروا إلى أن النساء يستطعن مطالبة حكوماتهن بتوفير المياه الكافية والأمنة صحياً لاحتياجات العائلة الصغيرة بأسعار مقبولة للفقراء من السكان. إذ أكد كل من المؤتمر العالمي الثالث للمرأة الذي عقد عام 1985 في نيروبي، والمؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة الذي عقد في بيجين عام 1995<sup>(11)</sup>، على أهمية توجيه اهتمام وانشغال النساء بجميع المشاريع والنشاطات، لما لهما من تأثير على حياة النساء والرجال. وتختلف هذه التأثيرات من شخص لآخر ومن منطقة لأخرى. وقد التزمت الحكومات بـ "تعزيز المعرفة ورعاية الأبحاث حول دور المرأة لا سيما بين نساء السكان الأصليين في المناطق الريفية، في مجالات الزراعة وإدارة الأحواض المائية والصرف الصحي، مستفيدين من خبرة ومعرفة هذه النساء". ولذلك دعا المؤتمر إلى ضرورة الاستعانة بأكثر عدد من السكان المحليين لمعرفة

(10) تم ترجمة مقاطع من ورقة بنفس العنوان أعدتها شعبة المرأة في الأمم المتحدة، نيويورك، 2002.

(11) المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة <http://www.un.org/womenwatch/daw/beijing/platform>

آرائهم واحتياجاتهم وتقديراتهم للمواقف. وفي هذا السياق، لا بد من النظر في الأهداف التي تنوي هذه المشاريع والبرامج تحقيقها وفي انعكاساتها المختلفة على النساء والرجال.

#### (ب) قضايا الجنسين وشؤون مصادر المياه

تأسست منظمة "اتحاد النوع الاجتماعي والمياه"<sup>(12)</sup> في آذار/مارس عام 2000 إبان انعقاد منتدى المياه العالمي الثاني. وتتلخص رسالة المنظمة في تعزيز فرص النساء والرجال للحصول على القدر الكافي من المياه الصالحة وإدارتها بنحو عادل لأغراض الشرب والصرف الصحي وتوفير الطعام واستدامة البيئة. وتتطلب عملية توفير خدمات المياه والصرف الصحي - بما تشمل من مقاربة متكاملة لإدارة مصادر المياه - تأكيداً وتركيزاً خاصين بشأن النوع الاجتماعي والعدالة الاجتماعية وحقوق الإنسان. وتؤمن المنظمة بأن الفرص العادلة للحصول على المياه، وكذلك الفرص العادلة في التحكم فيها و تدبيرها، هي حقوق أساسية للجميع وعوامل حاسمة لاجتثاث الفقر وتعزيز استدامة الموارد.

أما منظمة "اتحاد النوع الاجتماعي والمياه" فهي عبارة عن شبكة عمل عالمية مكرسة لإدماج النوع الاجتماعي في مجال إدارة مصادر المياه. وتضم عضويتها أكثر من 500 منظمة وفرد من مختلف بقاع العالم، وينتمي حوالي ثمانين في المائة منهم إلى بلدان آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية.

وقد طورت هذه المنظمة دليلاً بعنوان "دليل المصادر للنوع الاجتماعي والإدارة المتكاملة لمصادر المياه" 2006<sup>(13)</sup>، ويوفر وصفاً لمشاكل المياه العذبة في العالم وفي المنطقة العربية وكيف يمكن التعامل معها انطلاقاً من مقاربة قضايا الجنسين أو تعزيز مشاركة المرأة وتمكينها. وتتلخص هذه القضايا بما يلي:

المصطلح	التعريف
قضايا الجنسين والإدارة والتحكم في الموارد المائية	تستهدف الإصلاحات في قطاع المياه تحسين الإدارة في مجال المياه، ولكن لا تتوافر دلائل تبيّن أن إدارة الموارد المائية قد شملت قضايا الجنسين. يقدم دليل المصادر مقاربة للنوع الاجتماعي كجزء لا يتجزأ من عملية وضع هياكل آليات وإدارة الموارد المائية.
النوع الاجتماعي والمياه والفقر	غالباً ما تعاني النساء من صعوبات الفقر أكثر من الرجال باعتبارهن يعاملن بشكل غير متساو مقارنة بالرجال، ويتوقع منهن أن يقمن بعدة مهام شاقة بما في ذلك تجميع المياه ورعاية الأطفال والإنتاج الزراعي، وكلها أنشطة تتطلب الحصول على المياه. يتناول التطرق إلى العلاقة بين قضايا الجنسين والمياه والفقر تداعيات السياسة المعتمدة في هذا المجال.
النوع الاجتماعي والصرف الصحي وحفظ الصحة	يجب رسم سياسات منفصلة بشأن الصرف الصحي والصحة بحيث تلبي احتياجات النساء والرجال؛ ولا بد أن تتم استشارة النساء بشكل جدي وإشراكهن معاً في تنفيذ برامج الصرف الصحي والصحة.

(12) منظمة "اتحاد النوع الاجتماعي والمياه" (تأسست إبان انعقاد منتدى المياه العالمي الثاني في آذار/مارس 2000)

[www.ar.genderandwater.org](http://www.ar.genderandwater.org)

(13) انظر الحاشية 6 أعلاه.

المصطلح	التعريف
النوع الاجتماعي ومياه الشرب وحفظ الصحة	تمثل النساء أهم من يستعمل ويدير مصادر الإمداد بمياه الشفة، إلا أن الرجال يتحكمون بتلك المصادر ويتخذون أهم القرارات المتعلقة بموقعها ومرافقها ونوعها. ويبين الدليل أن شؤون المياه تعمل بشكل أفضل عندما يشترك النساء والرجال معاً وبفاعلية في التخطيط والإدارة.
النوع الاجتماعي وخصخصة المياه	هناك حاجة ملحة لوضع قواعد واضحة من أجل تنظيم مشاركة القطاع الخاص والأطراف الفاعلة الخارجية في توفير خدمات المياه في إطار يخضع لمراقبة الحكومة. ويسلط الدليل الضوء على خيارات بديلة لخصخصة تجارة الجملة تشمل إشراك الأطراف الفاعلة والمجموعات البشرية والجهات الخاصة التي توفر الخدمات إضافة إلى المشاريع المشتركة بين القطاعين العام والخاص.
النوع الاجتماعي والمياه لأغراض الزراعة والري	قد تكون معارف النساء المزارعات بشأن إدارة الموارد بما في ذلك المياه والأرض والماشية والبيئة على جانب من الأهمية بالنسبة لقطاع الزراعة ككل. ويستهدف ذلك إشراك المرأة المباشر في برامج الري.
النوع الاجتماعي وإدارة المناطق الساحلية والصحراوية	تبرز الحاجة إلى رؤية مراعية للنوع الاجتماعي في إدارة المناطق الساحلية من أجل تقييم الاختلافات بين عمل كل من النساء والرجال في مجالات إدارة المناطق الساحلية. ويتطرق الدليل إلى الاختلافات التي تواجه النوع الاجتماعي في الاستفادة والتحكم في الموارد وإدارتها.
النوع الاجتماعي والتغيرات المناخية والكوارث المتصلة بالمياه	يؤثر الجفاف والفيضانات على النساء بشكل أكثر خطورة مقارنة بالرجال. وقد تنامت حدة ذلك الأثر على أرزاقهن نتيجة التغيرات المناخية وتدخل الإنسان.
النوع الاجتماعي وبناء القدرات والتخطيط وإعداد الموازنة	يشمل بناء القدرات هنا خلق بيئة ملائمة من أجل إدماج النوع الاجتماعي في مجال إدارة المياه والصرف الصحي، وذلك من خلال أطر رسم السياسات والإصلاحات المؤسساتية وتطوير الموارد البشرية. ويعالج هذا الفصل أيضاً التدابير اللازمة لبناء القدرات على صعيد القاعدة العريضة والبرامج التي تستهدف الرجال من أجل تحسيسهم بالاحتياجات الخاصة بالنساء.
التخطيط والآليات المراعية للنوع الاجتماعي في قطاعات المياه	تعتبر كل من المقاربات المراعية للنوع الاجتماعي والآليات التخطيطية في قطاع المياه مهمة لتحقيق الفعالية والعدالة الاجتماعية وأهداف مساواة النساء والرجال. وتستهدف هذه الفقرات آليات التخطيط المتصلة بالنوع الاجتماعي واستعمال مثل هذه الآليات لتحسين فعالية وتأثيرات التدخلات على عدة أصعدة، بما في ذلك علاقات النوع الاجتماعي.
مبادرات إعداد الموازنة المستجيبة للنوع الاجتماعي في قطاعات المياه	توفر مبادرات الميزانية المستجيبة لمتطلبات النوع الاجتماعي (GRBIs) آليات ملموسة لوضع الاتفاقيات والسياسات والتعهدات المتصلة بالنوع الاجتماعي حيز التطبيق. وهي تمثل التعهد الضروري الذي يعكس مساهمة النساء في جهود التنمية الوطنية، وتبين الفقرات التالية كيف أنه يمكن للميزانيات الوطنية أن تدعم الاهتمام باحتياجات وأولويات النساء والرجال برفعها إلى مستوى أولويات التنمية على المستوى الوطني.

(ج) قضايا الجنسين ومصادر المياه العذبة وإدارتها

يواجه العالم العديد من الأزمات الحالية والمحتملة (محلياً وإقليمياً ودولياً) المتعلقة بنوعية المياه العذبة وكميتها. ويؤدي ازدياد الطلب على المياه (للاستعمال الشخصي والاستهلاك، والزراعة، والصناعة والترفيه) إلى تلوث مصادر المياه وهدرها، كما أن عدم فعالية وكفاية المخصص من المياه، ينبئان بأحداث قاتمة.

في عام 1992، تم تبني مبادئ دبلن بشأن المياه والتنمية المستدامة<sup>(14)</sup>، التي دعت إلى إتباع منهجية متكاملة للتخطيط والإدارة لمصادر المياه من أجل حماية البيئة المائية الحيوية وإتاحة منافعها للمجتمع على نحو مستدام. وقد أكد البيان الذي صادق عليه أكثر من 100 دولة، على أن النساء يلعبن دوراً مركزياً في توفير مصادر المياه وإدارتها وحمايتها. ونادت هذه المبادئ للاعتراف بجهود النساء كونهن عاملاً أساسياً في التزود بالمياه واستعمالها، وعنصراً أساسياً في الحفاظ على البيئة، وهذا ما حثت عليه ترتيبات المؤسسات التي تهتم بتنمية مصادر المياه وإدارتها.

واحتوى جدول أعمال القرن 21<sup>(15)</sup> وهو جزء من إعلان ريو بشأن البيئة والتنمية عام 1992 على فصل خاص بـ: "الحركة العالمية للنساء لتنمية منصفة ومستدامة"<sup>(16)</sup>. وقد أكد هذا البرنامج على مشاركة النساء في إدارة وحماية البيئة على المستويين الوطني والدولي. وفي سبيل تحقيق ذلك، قدم البرنامج توصيات وخطوات تتخذها الحكومات على هذين المستويين.

أما الإعلان الوزاري حول الأمن المائي في القرن الحادي والعشرين، والذي انطلق من المؤتمر الدولي الثاني للمياه في لاهاي عام 2000، فقد تبني المنهجية البيئية الحيوية وقام بالترويج للإدارة المتكاملة لمصادر المياه<sup>(17)</sup>. ويدعو الإعلان إلى توزيع منصف للمياه من أجل إنتاج الغذاء وإلى الحاجة لتطبيق مبدأ العدالة في تحديد القيمة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والثقافية للمياه، كما أكد الاجتماع الوزاري الذي تم عقده في بون عام 2001 على أن النساء يلعبن دوراً مركزياً في تزويد المياه وإدارتها وحمايتها<sup>(18)</sup>.

وفي مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة الذي عقد في جوهانسبرغ عام 2002، أكد الحاضرون على التزامهم بأهداف التنمية المستدامة، وبنشاء مجتمع عالمي إنساني منصف وحريص ومدرك للحاجات الإنسانية لكرامة الجميع. كما أكد المشاركون على أن الأهداف العامة للتنمية المستدامة هي القضاء على

(14) بيان دبلن بشأن المياه والتنمية المستدامة في عام 1992 (انظر الحاشية 9 أعلاه).

(15) تقرير مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، ريو دي جانيرو، 3-14 حزيران/يونيو 1992، المجلد الأول: القرارات التي اتخذها المؤتمر (A/CONF.15/26/Rev.1 (Vol. I)). <http://www.fao.org/DOCREP/005/W9549E/w9549e05.htm#bm05.7>.

(16) جدول أعمال القرن 21: الفصل الرابع والعشرون: الحركة العالمية للنساء لتنمية منصفة ومستدامة <http://www.un.org/esa/sustdev/documents/agenda21/english/agenda21chapter24.htm>.

(17) الإعلان الوزاري حول أمن المياه في القرن الحادي والعشرين، لاهاي 2000 (Ministerial Declaration of The Hague on Water Security in the 21st Century). <http://www.gdrc.org/uem/water/hague-declaration.html>.

(18) إعلان بون الوزاري الذي اعتمده الوزراء المجتمعون في الدورة الوزارية للمؤتمر الدولي المعني بالمياه العذبة، في بون، 4 كانون الأول/ديسمبر 2001. [http://www.water-2001.de/outcome/MinistersDeclaration/Ministerial\\_Declaration.pdf](http://www.water-2001.de/outcome/MinistersDeclaration/Ministerial_Declaration.pdf).



الفقر وتغيير أنماط الاستهلاك والإنتاج وحماية وإدارة قاعدة المصادر الطبيعية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية<sup>(19)</sup>. أما في ما يخص دور المرأة، فقد أكد بيان جوهانسبرغ على التالي:

"تعزيز وصول ومشاركة متساوية للمرأة في صنع القرار على جميع المستويات على أساس مساواتها مع الرجل؛

"تحسين وصول المرأة إلى الأرض والأموال والمأوى والخدمات الأساسية للفقراء، مع إعطاء أهمية خاصة للنساء اللواتي يعيلن أسرهن المعيشية؛

"تيسير الوصول والمشاركة للنساء على جميع المستويات لدعم السياسات والقرارات المتعلقة بإدارة مصادر المياه وتنفيذ المشاريع ذات العلاقة".

### جيم - أهمية إدماج النوع الاجتماعي في الإدارة المتكاملة لمصادر المياه

#### 1- تدهور مصادر المياه وآثارها الاجتماعية

تشهد أهمية مقاربة النوع الاجتماعي للتزود بالمياه وقضايا إدارتها اهتماماً متنامياً. ولا بد من التطرق إلى الأدوار الإنجابية والإنتاجية للنساء وعلاقتها باستعمال الموارد المائية وإدارتها. ويشكل الحرمان من المياه همماً أساسياً يعنى بنوعية المياه وتوافرها<sup>(20)</sup>. ووفقاً لمنظمة الأمم المتحدة للزراعة والأغذية، يعيش أكثر من 230 مليون نسمة موزعين على 26 بلداً مصنفاً بأنه يعاني من شح في مصادر المياه، ويقع 11 بلداً منها في أفريقيا. ومن المتوقع في عام 2015، أن يختبر ثلثا سكان العالم نوعاً من الإجهاد المائي في حين سيعاني مليار نسمة من نقص حاد في المياه سيحدث إخلالاً اجتماعياً لا محالة<sup>(21)</sup>. وتؤدي ندرة المياه أكثر ما تؤدي الفقراء والشرائح الأكثر عرضة للضرر والهشاشة، حيث أن الأسر الأكثر حرماناً تعتمد بصورة أساسية على مصادر "الملكية المشتركة"، كالمجاري المائية وأسماك قاع البحار، في الوقت الذي يتجه الأثرياء والميسورون بالإضافة إلى القطاع الصناعي نحو الاعتماد الكثيف على الموارد نفسها. وتتهدد إمدادات المياه مخاطر رئيسية بدءاً بالتلوث بمواد عضوية وكيميائية، وهو يشكل همماً أساسياً لعدد من البلدان النامية والصناعية مروراً بشبكات الصرف الصحي غير الملائمة ومرافق التخلص من النفايات والمخلفات الصناعية والزراعية<sup>(22)</sup>. ولا يقتصر تأثير التلوث على الإخلال بالتوازن البيئي بل يؤدي صحة المجتمع المحلي بأكمله، إذ تعزى 80 في المائة من الأمراض في العالم إلى المياه غير الآمنة وسوء مرافق الصرف الصحي، حيث تقتل الأمراض المنقولة عن طريق المياه كالإسهال والملاريا وداء البلهارسيا والتهاب الكبد الوبائي-أ، 3.4 ملايين نسمة سنوياً (معظمهم من الأطفال). وقد تتبدد المياه بسبب التدهور النهائي الذي يحدث عندما

(19) تقرير مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، جوهانسبرغ، جنوب أفريقيا، 26 آب/أغسطس - 4 أيلول/سبتمبر 2002.

[http://www.un.org/jsummit/html/documents/summit\\_docs/0409\\_I6rev2\\_pol\\_decl.pdf](http://www.un.org/jsummit/html/documents/summit_docs/0409_I6rev2_pol_decl.pdf)

(20) بيان دبلن. (انظر الحاشية 9 أعلاه)، الفصل الخامس، المبدأ 3. (Dublin Principle 3: International Conference on

Water and the Environment Development Issues for the Twenty-first Century, Dublin, 1992). <http://www.unep.org/PDF/Women/ChapterFive.pdf>.

(21) المرجع نفسه.

(22) المرجع نفسه.

يتم جرف أراضي المستنقعات والسهول والأنظمة البيئية الساحلية بالفيضانات التي تغمرها. ويشكل التصحر، ولا سيما في مناطق مستجمعات المياه، وإقامة السدود على الأنهار خطرين إضافيين على مصادر المياه، في حين بات تأثير المناخ على الأنظمة المائية - من خلال الجفاف والفيضانات بالإضافة إلى الأحوال الجوية القاسية - أكثر وضوحاً حيث أن أكثر من 90 في المائة من الناس الذين لقوا حتفهم نتيجة للمخاطر الطبيعية بين عام 1991 وعام 2000 كان نتيجة ظروف هيدرولوجية قاسية انعكست على أوضاع اقتصادية قاسية كالفيضانات التي حصلت في موزامبيق عام 2000 والتي جعلت الناتج القومي الإجمالي يتدنّى بنسبة 23 في المائة<sup>(23)</sup>. وما أن يندر وجود المياه حتى تتدهور الأوضاع المعيشية للفقراء والنساء قبل غيرهم<sup>(24)</sup>.

## 2- أدوار النساء الإيجابية والإنتاجية ومصادر المياه

يضطلع كل من الرجال والنساء بمسؤوليات متميزة فيما يخص استعمال وإدارة المياه وأنظمتها. ففي معظم المجتمعات، تعمل النساء والفتيات على جمع المياه للطبخ والاعتسال والتنظيف والحفاظ على الصحة وتربية القطعان التي توفر منتجات الألبان والدواجن وزراعة المحاصيل الغذائية، في حين أن الرجال في الريف يحتاجون إلى المياه للري وتربية قطعان المواشي الكبيرة وأعمال البناء (كصناعة الطوب وتلييس الجبس)<sup>(25)</sup>. إضافة إلى ذلك، تجد النساء أنفسهن مسؤولات عن صحة العائلة. وهكذا يحتل الرجال والنساء مواقع مختلفة بالنسبة لإدارة استعمال المياه، وإن كانت النساء يشعرن بحاجة ملحة للمياه في أنشطتهن الاقتصادية بما فيها الزراعة والمشاريع الصغرى، إلا أن التمييز حسب النوع الاجتماعي غالباً ما يؤدي إلى عدم تلبية تلك الاحتياجات بسبب التفاوت في ملكية الأراضي والحصول على المياه والمشاركة والسيطرة على الموارد وتطوير القدرات والتسويق وإنشاء الروابط التجارية<sup>(26)</sup>. وغالباً ما تشهد احتياجات الرجال والنساء صراعاً، حيث أشار تقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي عام 2002 إلى أن الإنتاج الغذائي قد يشكل مصدراً مهماً لغذاء العائلة ودخل النساء، إلا أن نسبة حصول النساء على المياه تبقى هي الأدنى.

ويشير التحليل من منظور النوع الاجتماعي أن النساء يواجهن أكثر من الرجال التدايعات الاقتصادية وغيرها من التدايعات المتفاوتة الناجمة عن الفيضانات وبناء السدود وتلوث المياه، حيث أن النساء يتحملن أعباء أكبر لدى مواجهة الأخطار الطبيعية، ليس لأن مسؤولياتهن تتعاضم فقط في ظل الكوارث الطبيعية، بل لأن حرمان الأسر المعيشية التي ترأسها النساء يتفاقم نتيجة ذلك، فيضطر عدد من النساء إلى بيع أو رهن مجوهراتهن أو ممتلكاتهن<sup>(27)</sup>. والنساء مهددات بالخسارة الاقتصادية بعيدة المدى أكثر من الرجال. من هنا تبدو عملية حماية الأنظمة المائية مهمة بالنسبة لتحسين حصول النساء على الموارد الأساسية للمعيشة، كالغابات وأنواع الأسماك والأراضي الزراعية.

وفي كل أنحاء العالم، تقوم النساء والفتيات بالمهام التي تتطلب وقتاً وتحمل مخاطر والتي تشمل تلبية حاجات الأسر المعيشية من المياه، فينعكس ذلك على وضعهن الصحي والتعليمي والاقتصادي والثقافي

(23) المرجع نفسه.

(24) المرجع نفسه.

(25) المرجع نفسه.

(26) تقرير اتحاد النوع الاجتماعي والمياه GWA، 2003 <http://www.ar.genderwater.org/page/2518>

(27) <http://www.unep.org/PDF/Women/ChapterFive.pdf>

والسياسي، إذ يحول ضيق الوقت دون قيامهن بأعمال أخرى غير جمع المياه<sup>(28)</sup>. وبما أن النساء على تماس مع نوعية مياه متدنية، فإنهن الأكثر عرضة للأمراض التي تتسبب بها المياه والتلوث، حيث أنه وفقاً لتقرير اتحاد النوع الاجتماعي والمياه (GWA) (2003)، فإن 70 في المائة من المكفوفين في العالم هم من النساء اللواتي أصبن بالرمم إما مباشرة أو من خلال أولادهن، وهذه عدوى جرثومية تصيب المجتمعات المحلية بسبب شح المياه<sup>(29)</sup>. وحتى في الحالات التي لا تصاب فيها النساء مباشرة، يزيد عبء النساء من جراء رعايتهن أفراد الأسرة المرضى، كما أن الكلفة المرتبطة بالمرض تزيد من حدة الديون والفقر. وهناك علاقة بين النساء والمياه والأمراض غير المرتبطة بالمياه، لا سيما نظراً للأعداد المتزايدة للمصابين بمرض نقص المناعة (الإيدز) حيث أن النساء في جنوب أفريقيا على سبيل المثال بتن يجدن صعوبة في التوفيق بين رعاية المرضى والقيام بمهامهن إضافة إلى مهام أفراد العائلة، المرضى منهم أو الموتى<sup>(30)</sup>، كما أن عدداً منهن مصابات ومريضات. وعندما تكون المياه نادرة، يبتاعها الناس من دون أية ضمانات بشأن النوعية. وقد تقضي الكلفة المرتفعة للمياه على أجزاء كبيرة من دخل الأسرة. وتجدر الإشارة إلى ضرورة التمييز بين مختلف الشرائح الثقافية والاقتصادية والاجتماعية من ضمن تحليل النوع الاجتماعي، حيث تشكل الطبقة والثروة والعمر والدين والرتبة الاجتماعية عوامل مهمة. إذ تستطيع النساء الميسورات امتلاك آبار خاصة أو موارد تتيح لهن إما شراء مياه آمنة أو معالجة المياه غير الآمنة أو استئجار أشخاص يساعدونهن على تأمين المياه من مصادر أخرى؛ في حين أن النساء والفتيات الفقيرات لا يمكن هكذا خيارات وبنتهن بإمدادات مياه ملوثة<sup>(31)</sup>. ويفتقر عدد كبير من النساء الفقيرات إلى التعليم الأساسي بشأن الاستعمال الفعال للمياه والوقاية من التلوث، وإن تعلمن استراتيجيات للحفاظ على المياه.

ولا بد من النظر إلى اعتبارات أخرى ترتبط بسلامة النساء، حيث أن على النساء في بعض الأماكن التي تنقر إلى شبكات صرف صحي من السير مسافات طويلة لقضاء حاجتهن في الحقول أو الأدغال حيث تتعرض سلامتهن الشخصية للخطر، إذ أنهن قد يتعرضن للاعتداء. ووفقاً لتقرير اتحاد النوع الاجتماعي والمياه (GWA) 2003، وبسبب افتقار المدارس في أفريقيا إلى مرافق صحية نظيفة ومنعزلة، تتغيب 10 في المائة من الفتيات في سن المدرسة أثناء فترة الطمث أو قد يتسربن من المدارس عند سن البلوغ. لذلك تشكل المرافق الصحية المناسبة أولوية قصوى للنساء والفتيات.

وبشكل عام، ترتبط إمكانية الحصول على المياه بملكية الأراضي والتي يتحكم فيها التمايز بين الجنسين واللامساواة بسبب القوانين والأعراف التي تعيق حصول النساء على الموارد البيئية<sup>(32)</sup>. فعلى سبيل المثال، تمتعت النساء تاريخياً في منطقة وادي العباس في السودان بالحق بملكية الأراضي والحصول على المياه، إلى أن أنشأ البريطانيون خطة ري النيل الأزرق عام 1954 فنزعوا الأراضي من المزارعين، نساء ورجالاً، ليعيدوا توزيعها حصرياً على الرجال؛ ومع توسع الخطة تراجع انخراط النساء في الزراعة<sup>(33)</sup>.

(28) المرجع نفسه.

(29) المرجع نفسه.

(30) المرجع نفسه.

(31) المرجع نفسه.

(32) NEDA (1997-2). *Rights of Women to the Natural Resources Land and Water*. Women and Development. Working Paper 2, Ministry Foreign Affairs, The Hague.

(33) V. Bernal, Colonial Moral Economy and the Discipline of Development: The Gezira Scheme and "Modern" Sudan. [http://www.anthro.uci.edu/faculty\\_bios/hernal/Bernal-CA2.pdf](http://www.anthro.uci.edu/faculty_bios/hernal/Bernal-CA2.pdf).

### 3- اعتبارات الكفاءة والفعالية في البرامج والمشاريع المائية

تتبع ضرورة إدماج النوع الاجتماعي في إدارة مصادر المياه من عوامل مختلفة كما هو موضح أدناه:

تعزز عملية إشراك المرأة والرجل في الإدارة المتكاملة لمبادرات مصادر المياه كفاءة وفعالية المشاريع، كما وتعمل المشاركة المتساوية للرجل والمرأة على تحسين الأداء وتدعم إمكانيات الاستدامة. وقد أثبتت التجارب صحة النظرية القائلة بأنه إذا قامت المؤسسات والسياسات بتمكين الجماعات المختلفة: المرأة والرجل والفقير والغني، يتحسن الأداء ويستدام وتتعاظم استفادة المجتمع منه على نحو منصف وعادل<sup>(34)</sup>.

### 4- اعتبارات الاستدامة البيئية

يؤدي الرجل والمرأة دوراً مميزاً في إدارة النباتات والحيوانات، وفي استخدام الغابات والأراضي الجافة، وفي الزراعة والأراضي الرطبة. بالإضافة إلى ذلك، تتميز أدوار النوع الاجتماعي في جمع المياه والوقود والعلف للاستعمال المنزلي، وفي جني الدخل. وبفضل اندماجها المميز في البيئة الطبيعية، تضطلع خبرة المرأة ومعرفتها بدور أساسي في إدارة البيئة. فاستخدام منظور النوع الاجتماعي وتمكين إدماجه من شأنه تعزيز إمكانيات الاستدامة البيئية.

### 5- الحاجة إلى تحليل دقيق لاستخدام مصادر المياه

تفتقر التحاليل الاقتصادية والاجتماعية إلى فهم صحيح للاختلاف واللامساواة بين النوع الاجتماعي. أما إذا تم التحليل من منظور النوع الاجتماعي، فيحصل واضعو الخطط على صورة أدق للمجتمع ولإستخدامات المياه. ولا بد أن يساهم الفهم الصحيح للاختلافات بين المرأة والرجل (من يقوم بأية أعمال، من يتخذ القرارات، من يستخدم المياه ولأية أغراض، من يسيطر على أية مصادر، من المسؤول عن واجبات العائلة المختلفة) في التوصل إلى نتائج وتحليل أكثر مصداقية وواقعية.

### 6- اعتبارات المساواة والعدالة والتمكين

قد تساهم البرامج والمشاريع في تعزيز اللامساواة بين الرجل والمرأة وتوسيع الفجوة بينهما إذا تم إغفال قضايا النوع الاجتماعي فيها. وقد أثبتت التجارب انحياز الكثير من المبادرات من ناحية النوع الاجتماعي، حيث أن هذه البرامج تشتمل في الغالب على موارد جديدة (تدريب أو أدوات أو تقنيات). ويعتمد الانتفاع من هذه الموارد في معظم الأحيان على النوع الاجتماعي، وعادة ما يكون لصالح الرجل. ومن الضروري أن تمكن البرامج الرجل والمرأة على حد سواء من الانتفاع من مبادرات المياه.

---

(34) في هذا السياق يمكن الرجوع إلى أمثلة عديدة وخاصة تقييم مشاريع التزود بالمياه في المناطق الريفية التي قام بها البنك الدولي (D. Narayan., Contribution of People's Participation: Evidence from 121 Rural Water Supply Projects, The World Bank, Washington, D.C., ESD Occasional Paper Series No. 1, 1995).

## 7- الحركات النسائية المطلوبة في مجال الموارد المائية

ابتدأت النساء منذ السبعينات في عدد من أرجاء العالم بالتحرك الفعلي لوقف التدهور الذي بدأ يصيب الأنظمة المائية. فشهدت الهند حركة شيبكو النسائية التي دافعت عن قدرة غابات المنطقة في الحفاظ على المياه وذلك في وجه المتعهدين الذين كانوا ينوون اقتطاع أشجار الغابات، في حين أن حركة إنقاذ نهر نارمادا في الهند أيضاً ضمت نساء تحركن وكافحن لمدة سنوات بهدف وقف بناء سد على نهر نارمادا وذلك بقيادة السيدة ميذا باتكار<sup>(35)</sup>. أما في الكاميرون، فقد توقفت النساء عن العمل في حقول الأرز لأنه لم يتم تخصيص أرض لهن حيث كان من المتوقع أن يعملن في حقول أزواجهن. فابتدأن يزرعن الدخن لتأمين القوت اليومي لأسرهن من خارج خطة الري الموضوعية، وبطريقة يسيطرن فيها على عملهن. وقد حدثت حوادث مماثلة في كل من بوركينا فاسو وغامبيا وكينيا (المعهد الدولي للموارد 1994)<sup>(36)</sup>، في حين أن النساء في أوكرانيا وبوليفيا والولايات المتحدة الأمريكية يتظاهرن ضد خصخصة وبيع خدمات المياه للشركات متعددة الجنسيات، وهن يقمن بتنظيف الأنهار ويحافظن على مناطق المصادر المائية ويطلقن مشاريع مائية متنوعة<sup>(37)</sup>. أما في إندونيسيا، فقد تشكلت النساء ضمن مجموعة أطلقت مشروعاً مائياً فحددن المواقع وضاعفن رأس المال لزراعة حقل يستفيد منه المجتمع المحلي؛ ثم دعون الرجال للانضمام إلى لجان مائية محلية لإدارة ذلك المشروع<sup>(38)</sup>. وشهدت حالات أخرى نساء تجمعن بهدف إدماج منظور النوع الاجتماعي في إدارة المياه، مثل التجمع الدولي "اتحاد النوع الاجتماعي والمياه" (Gender and Water Alliance) أو الشبكة المحلية بشأن النوع الاجتماعي والطاقة والمياه في نيبال. وتروج تلك التجمعات إدماج النوع الاجتماعي في كل مظاهر إدارة الموارد المائية من خلال الدراسات والمنشورات وتبادل المعلومات والتدريب.

### دال- الإدارة المتكاملة لمصادر المياه وتداعياتها على النوع الاجتماعي

يشتمل قطاع المياه في معناه العريض على التزود بالمياه للأغراض المنزلية والصرف الصحي والزراعة، والأراضي الرطبة والتصريف والسيطرة على الفيضانات، وتطوير الطاقة المائية، والملاحة ومنع التلوث<sup>(39)</sup>. وقد وصل الباحثون والخبراء إلى إجماع حول المبادئ التي ترشدتهم في وضع الأولويات والسياسات وتطوير المبادرات وأهم هذه المبادئ هي:

- 1- ضرورة اعتبار المياه سلعة اقتصادية واجتماعية وبيئية.
- 2- ضرورة تركيز سياسات المياه على إدارة مصادر المياه وليس فقط على التزود بها.
- 3- ضرورة تعزيز الحكومات للتنمية المستدامة لمصادر المياه بما في ذلك تطوير الأطر التنظيمية.
- 4- ضرورة إدارة مصادر المياه، قدر المستطاع، على نطاق أدنى المستويات المحلية.

---

(35) بيان دبلن. (انظر الحاشية 9 أعلاه).

(36) المرجع نفسه.

(37) المرجع نفسه.

(38) المرجع نفسه.

(39) C. van Wijk-Sijbesma, Gender in Water Resources Management, Water Supply and Sanitation: Roles and Realities (39)

Revisited (IRC International Water and Sanitation Centre, Delft, The Netherlands, 1998).

5- ضرورة الاعتراف بأن للنساء دوراً مركزياً في إدارة مصادر المياه وتزويدها وحمايتها<sup>(40)</sup>. وفي مجال صياغة السياسات التي تهدف إلى تبني مقاربة النوع الاجتماعي لإدارة المياه، أشار منتدى المياه العالمي الثاني في إعلان لاهاي الوزاري في آذار/مارس 2000<sup>(41)</sup> إلى سبعة تحديات تشمل في ما تشمل:

(أ) تلبية الاحتياجات الأساسية: الاعتراف بأن الوصول إلى مياه وشبكات صرف صحي آمنة وكافية هي احتياجات بشرية أساسية لتحقيق رفاه الإنسان والحفاظ على صحته وتمكين الناس، بخاصة النساء، من خلال عملية تشاركية لإدارة المياه؛

(ب) السيطرة على المياه بحكمة: تأمين حكم رشيد بحيث يتم تضمين المصالح العامة لكل الأطراف في إدارة الموارد المائية.

أما إعلان بون الوزاري 2001 الذي صدر عن المؤتمر العالمي بشأن المياه العذبة<sup>(42)</sup>، فأكد بأنه "ينبغي أن يُتبع في إدارة الموارد المائية نهج قائم على المشاركة. وينبغي إشراك الرجل والمرأة على حد سواء وأن يكون لهما صوت متكافئ في إدارة الاستخدام المستدام للموارد المائية وتقاسم فوائدها. ويلزم تعزيز دور المرأة في المجالات المتصلة بالمياه وتوسيع نطاق مشاركتها". وتشرح التوصيات الواردة في الإعلان خطوات لتعزيز المساواة بين الجنسين في الحكم.

ويحدد قانون المياه في الفلبين حق الوصول إلى المياه بوضوح كونها مورداً لاستعمالات أولية متنوعة، بغض النظر إن كانت من مصدر طبيعي أو مياه شفة أو مياه ري. وهو يقر ضمناً بحقوق الفقراء، رجالاً ونساء.

أما عندما نتعامل مع النوع الاجتماعي وإدماجه في هذا النوع من الإدارة واستجابة للمبادئ أعلاه، فيجب الأخذ بعين الاعتبار ما يلي في التحليل:

### 1 - من يستخدم المياه ولأية أغراض؟

في معظم مجتمعات البلدان النامية، تعتبر النساء من المستخدمين الأساسيين للمياه، حيث تقع مسؤولية تزويد المياه لتلبية الاحتياجات الأساسية في المجتمع على عاتقهن. فهن مسؤولات عن الطبخ وتحضير الطعام وغسل الثياب والنظافة وصحة العائلة والعناية بالمرضى حين تُفقد وسائل الوقاية. وتقدر بعض الدراسات أنه في البلدان النامية تستهلك النساء ما يقارب 40 مليار ساعة سنوياً في عملية إحضار المياه من المناطق النائية<sup>(43)</sup>. ولكن لا تعطى في العادة استخدامات النساء للمياه نفس الأهمية التي تعطى لاستخدام الرجال كونها استخدامات غير موثقة، على الرغم من أن استخدامات النساء تهدف في معظم الأحيان إلى

---

(40) انظر الحاشية 6 أعلاه.

(41) انظر الحاشية 17 أعلاه.

(42) انظر الحاشية 18 أعلاه.

(43) <http://www.iiav.nl/knowhow/water.htm#listserv> (43) Water Resources Management

الحفاظ على الصحة والنظافة العامة. لذا وبما أن للمياه قيمة اجتماعية وبيئية، فلا بد من مراعاة قدرة النساء على الدفع مقابل المياه التي يستخدمنها، خاصة وأن دخل النساء في الغالب متدن أو غير موجود أصلاً. إضافة إلى ذلك، لا يأخذ واضعو الخطط هذه الاستخدامات بعين الاعتبار لأنها بالنسبة لهم غير مرئية. لذا يجب جمع المعلومات المصنفة حسب الجنس وتوثيقها وتوفيرها لواضعي الخطط لإدراجها ضمن أولوياتهم.

## 2- كيف يتم تقسيم المساهمات من الجنسين؟

تواجه النساء بشكل عام، والعاملات في القطاعات المتخصصة بشكل خاص، معوقات كثيرة عندما يحاولن المشاركة الجدية في أي من السياسات الوطنية أو الأعمال التي تركز عليها المنظمات الاستشارية والاجتماعية. وتتلخص هذه المعوقات بوجود مبادئ متأصلة وثقافة راسخة تنجم عنها أنماط سلوكية عامة باتت تمثل الوضع الطبيعي والمقبول للمجتمعات. ومن بين هذه الأنماط السلوكية تحمل النساء القدر الأكبر من أعباء الواجبات الأسرية وتدني مستوى الدخل للمرأة العاملة وصعوبة وصولها إلى المعلومات والتدريب الفني. ولا يقتصر دور المرأة على كونها مستهلكاً، بل يشمل كونها قائدة في المجتمع المحلي ومسؤولة عن إدارة وحماية المياه على المستويات المحلية. فالمرأة هي التي تختار مصدر المياه، وتحدد أية مياه تستخدم ولأية أغراض، وتراقب نوعية المياه، وتبتكر الوسائل والاستراتيجيات للترشيد في أوقات الشح. ورغم الاعتراف الحديث بضرورة إدماج النوع الاجتماعي في إدارة مصادر المياه على جميع المستويات، إلا أن الجهود ما تزال مبعثرة والإنجازات الفعلية نادرة. ويعود هذا إلى أن معظم السياسات المائية لا تأخذ بعين الاعتبار أهمية مساهمة المرأة في إدارة مصادر المياه، كما أن أغلب البرامج والمشاريع لا تشتمل على أطر مؤسسية كافية لتفعيل ذلك. وبما أن أحد مبادئ إدماج النوع الاجتماعي هو إدارة مصادر المياه على نطاق أضيق المستويات المحلية، قد تلعب النساء دوراً حيوياً لتحقيق ذلك على مستوى المنزل والحي والمجتمع المحلي بأسره. لذا يجب على السياسات والوثائق الرسمية للبرامج والمشاريع أن تحتوي على إفادات واضحة وصريحة بشأن دور المرأة وتوزيع العمل بين الجنسين من ناحية الوقت والأجور وغيرها من الأمور التنفيذية والإدارية على نحو متساوٍ حتى تتم فعلياً عملية الإدماج.

## 3- كيف تُحدد الأدوار، ومن يتخذ القرارات؟

تخضع الأدوار والاستخدامات والأولويات في قطاع المياه لعلاقات القوة في المجتمع. وكما هو معلوم، ما يزال الرجال، وهم الأقوى في مجتمعاتنا، أصحاب القرار على جميع المستويات. فهم مسؤولون عن وضع السياسات وسن التشريعات على المستوى الوطني، كما هم قائمون على إدارة وتوزيع وحماية المياه على جميع المستويات. وللأسف، يغيب دور النساء الفاعل عن هذا القطاع نتيجة لعدة عوامل أهمها الثقافة والعلاقات العائلية التي تفرض على المرأة في معظم الأحيان أدواراً نمطية لا تتعدى واجباتها المنزلية والعائلية. لذا تجد النساء صعوبة بالغة في الإدلاء برأيهن بشأن أية قضية تتجاوز هذا النطاق ويلتزم الصمت في معظم الأحيان. ويضيف عامل الجهل بعداً إضافياً على هذه المسألة، حيث تجد المرأة نفسها بسبب حرمانها من فرصة التعليم في معظم الأحيان، غير قادرة على منافسة الرجل وأرائه في قضايا تنموية متخصصة. وفي بعض الأحيان، تصعب مشاركة المرأة المتعلمة بسبب غياب المؤسسات الداعمة لها مثل مؤسسات رعاية الأطفال. وتهدف عملية الإدماج إلى تحقيق حالة تتبدد فيها هذه الأنماط غير العادلة وإمكانية الوصول إلى الموارد وتوفير البيئة الملائمة لتحقيق مشاركة منصفة ومعقولة للمرأة والرجل على حد سواء. وأخيراً، هناك حاجة إضافية لتطوير المعايير لإشراك المرأة في جميع الأدوار وفي اتخاذ القرارات على جميع المستويات ووضع المؤشرات لمراقبة مدى الالتزام والتفقد بهذه المعايير.

#### 4- من يحصل على المنافع من المياه؟ ولماذا؟

أثبتت التجارب عدم صحة المقولة التي تفيد بأن النساء والرجال ينتفعون بشكل متساو من المصادر المائية. فالتفاوت شاسع في مشاركة الجنسين وانتفاعهما، ما يؤثر سلباً على المجتمع برمته. ففي البلدان النامية على سبيل المثال، ترتبط عادة حقوق ملكية المياه بملكية الأرض، وتنتقل هذه الملكية بحكم العادات والتقاليد بالوراثة من الأب إلى الابن. ورغم أن الأديان السماوية منحت المرأة حقوقاً في الميراث، إلا أنه في معظم الأحيان لا تأخذ المرأة هذه الحقوق بسبب التقاليد والعادات التي تفرض على المرأة التنازل عن هذا الحق ومنحه لزوجها أو أخيها أو أقاربها الذكور<sup>(44)</sup>. إضافة إلى ذلك، وبسبب تفشي ظاهرة الجهل بين الإناث، لا تعي النساء حقوقهن ولذا يمكن خرق هذه الحقوق من دون معارضة أو مقاومة، حيث في حال أتاحت لهن حيازة الأراضي، قد لا يتمكن من الانتفاع من الموارد المائية فيها بالنسبة ذاتها التي ينتفع فيها أقاربهن الذكور. ويؤدي هذا الوضع تلقائياً إلى تمييز في توزيع المنافع الناجمة عن استخدام المياه سواء على مستوى تبوء المناصب الرفيعة في هذا القطاع، أو الاستفادة من المياه نفسها أو منتجاتها مثل الغذاء والصناعات المتعددة. وفي هذا السياق تضطلع السياسات والأطر المؤسسية بدور هام في توفير الإطار الملائم الذي تحصل فيه جميع فئات النوع الاجتماعي بما فيها المرأة على منافع متساوية من المياه، كما يؤدي الوعي العام بحقوق المرأة الممنوحة لها من الأديان السماوية دوراً كبيراً في تعزيز وتحسين استفادة النساء من منافع المياه. كما تؤكد الدراسات على ضرورة الاهتمام بمسألة تأهيل ورفع قدرات النساء على جميع المستويات من أجل كسب مهارات في إدارة وتنمية مصادر المياه من أجل استفادة أكبر تطال كل شرائح المجتمع.

#### 5- من يحصل على منافع البرامج والمشاريع؟

بالإضافة إلى منافع مصادر المياه المذكورة أعلاه، توجد منافع لبرامج ومشاريع المياه والتي يهيمن عليها الرجل في الغالب. ولضمان انتفاع منصف ومعقول للجميع، لا يكفي أن تذكر وثيقة المشروع أهمية إدماج النوع الاجتماعي في إدارة مصادر المياه، بل يجب أن يترجم هذا إلى نشاطات ومبادرات تعكس هذا الإدماج. فمثلاً، يجب أن يكون التوزيع بين الجنسين في برامج التدريب واضحاً؛ بالإضافة إلى ذلك، يجب أن يحدد المشروع العوائد من المشروع (المياه، الرواتب، وما إلى ذلك) مصنفة حسب الجنس.

#### هاء - إدماج النوع الاجتماعي في الإدارة المتكاملة لمصادر المياه: من النظرية إلى التطبيق

(44) في الشريعة الإسلامية مثلاً توجد قاعدة "التنصيب" والتي تقضي بأن للذكر مثل حظ الأنثى ولكن هذه ليست قاعدة مطردة وثابتة في جميع أنصبة الإرث التي تتعلق بالنساء. فهناك حالات يتساوى فيها الذكر مع الأنثى في نصيبهما من الإرث. فقد تساوى نصيب الأب وهو مذكر مع نصيب الأم وهي أنثى في ميراث ابنهما وكذلك يتعادل نصيب الأخ والأخت في الميراث إذا كان رجل يورث كلاله (أي ليس له والد ولا ولد) فكل واحد منهما السدس. إن قاعدة التنصيب مفروضة فقط في أنصبة الإرث وليس على مال التركة كله إذ قد تزيد حصة الإناث على حصة الذكور في مجموع مال التركة مثلاً: إذا توفي رجل وله زوجة وأم وثلاث بنات ومولود ذكر، فإن مجموع ما يرثه الإناث يفوق ما يرثه الذكر كما أن قاعدة التنصيب مستثناة في الأراضي الأميرية التي يراعى فيها مبدأ التساوي بين الذكور والإناث في انتقال الأراضي الأميرية من شخص إلى آخر. <http://www.ebnmaryam.com/vb/showthread.php?t=8285>



يهدف الانتقال من النظرية إلى التطبيق، يجب رفع مستوى الوعي المجتمعي بشأن أهمية إدماج النوع الاجتماعي في تحقيق العدالة المجتمعية بشكل عام، وزيادة الوعي لدى صانعي القرار بشكل خاص بشأن أهمية إدماج النوع الاجتماعي في إدارة مصادر المياه لتحقيق التنمية المستدامة ومن أجل استدامة المصادر المائية. ويتلزم هذا الجهد مع تدريب ورفع قدرات الجنسين في المجالات الفنية والإدارية والقانونية على نحو متساو، مع ضمان التغييرات والإصلاحات الجذرية للسياسات والاستراتيجيات التي تضمن المشاركة المتساوية. وأخيراً، يجب تطوير أدوات المراقبة والتقييم التي تضمن الالتزام بتطبيق التغييرات ووضع مؤشرات ملائمة لقياس التقدم في تحقيق الهدف المذكور أعلاه والتأكد من أن عملية الإدماج تسلك المسار السليم.

ويدعو النهج المتكامل إلى إدماج النوع الاجتماعي على نحو شمولي، ويتم تطبيقه على جميع قضايا ومستويات المياه. ومن أجل أن يتسنى ذلك، يجب فهم طبيعة هذا الإدماج في كل قضية وكل مستوى على حدة. وإن تبني مثل هذا النهج الشمولي من قبل اللجان الوطنية في الدول الأعضاء يعني التزامها الواضح والصريح بتطوير استراتيجية بعيدة المدى لعملية الإدماج الحقيقي للنوع الاجتماعي، والتي من شأنها التأثير على محتوى الخطط والبرامج الوطنية ذات العلاقة.

## واو - النوع الاجتماعي وقضايا المياه في بلدان الإسكوا

### 1 - توفر المياه في الدول الأعضاء

تتوفر المياه في العالم العربي على شكل مياه سطحية (أنهار وأودية وجدول) ومياه جوفية (ينابيع وآبار جوفية)، وتعتبر ندرتها عاملاً مقيداً للتنمية بشكل عام، وفي بلدان الإسكوا بشكل خاص. وبينما يتمتع العراق ولبنان بوفرة المياه، تعتبر دول مجلس التعاون الخليجي الأقل حظاً. وتزداد حصة الفرد من المياه بارتفاع كميات المياه المتجددة سنوياً، بالإضافة إلى عوامل أخرى مثل ارتفاع قيمة الناتج المحلي الفردي. وفي هذا السياق، نجد مثلاً أن توافر المياه في العراق ولبنان يفسر النسب المرتفعة لنصيب الفرد من المياه للاستخدام المنزلي، بينما تؤدي الندرة الخائقة للمياه في الأردن وفلسطين ودول مجلس التعاون الخليجي إلى تدني الاستهلاك الفردي للمياه. ولمواجهة هذه الندرة، قامت البلدان التي تتميز بناتج محلي مرتفع، مثل دول مجلس التعاون الخليجي، بالتغلب على مشكلة شح المياه من خلال تطوير مصادر المياه غير التقليدية، مثل التحلية وإعادة استخدام المياه العادمة. أما تلك البلدان التي يتلزم فيها شح المياه مع محدودية الناتج المحلي، مثل الأردن وفلسطين واليمن، فهي ما تزال تعاني من تهديدات ومخاطر هذه الندرة.

وتتعدد أشكال استخدامات المياه، فهي تستخدم للأغراض المنزلية (الطعام والشراب والغسيل والصرف الصحي)، كما تستخدم في القطاعات الاقتصادية المختلفة مثل الصناعة والزراعة والتجارة وغيرها. ومع الأخذ بعين الاعتبار شح المياه، يتوقع تزايد المنافسة بين الاستخدامات المختلفة للمياه، وبالتالي فإن بلدان الإسكوا مهددة بنشوء نزاعات وصراعات حول هذه المصادر.

### 2 - السياسات والإستراتيجيات المائية في بلدان الإسكوا

تفيد الدراسات بأن جميع بلدان الإسكوا تقوم بإعداد استراتيجياتها الوطنية حول الإدارة المتكاملة للموارد المائية، حيث باشرت هذه البلدان باتخاذ جملة من التدابير التنظيمية والمؤسسية والتشريعية المنبثقة

عن هذه الخطط<sup>(45)</sup>. غير أن عدداً قليلاً من هذه البلدان قد اعتمد هذه الخطط على أعلى المستويات وأدرجها ضمن خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية لتحقيق التنمية المستدامة. ولكن ما تزال هناك حاجة ماسة لتكثيف فعالية برامج بناء القدرات وتعزيزها، وبخاصة القدرات الإدارية. وهناك ضرورة ملحة لبلورة وتوضيح الأدوار المرتقبة للجهات المعنية في تطبيق الإدارة المتكاملة للمصادر المائية، بخاصة فيما يتعلق بدور القطاع العام كمراقب ومنسق ومسؤول عن تحضير بيئة مواتية تؤهل الجهات المعنية - ويُقصد بذلك السلطات المحلية وسلطات المياه وجمعيات المستهلكين والمجتمع المدني والقطاع الخاص - لإدارة وتعزيز آليات الشراكة فيما بينها بشكل فعال وشفاف<sup>(46)</sup>.

### 3- مدى إدماج النوع الاجتماعي في قضايا المياه في بلدان الإسكوا

تؤكد الدراسات على أنه لم يتم استثمار بما فيه الكفاية من إمكانيات الاستفادة من قدرة النساء والكوادر في المجتمع المدني وجمعيات المستهلكين على تفعيل وتنفيذ السياسات المائية، بخاصة فيما يتعلق بتعميم الوعي حول تدوير المياه المبتذلة وإعادة استعمالها، وترشيد الاستهلاك وتعبئة المجتمع لمساءلة المعنيين عن كفاءة الخدمة في القطاع وضبط الاستهلاك والحد من حفر الآبار غير المرخصة<sup>(47)</sup>.

ورغم أن جميع البلدان اتخذت إجراءات عديدة لتفعيل أدوات التغيير الاجتماعي في ترشيد الاستهلاك وتفعيل دور المرأة في هذا المجال، إلا أن هذه المبادرات ما زالت تركز على دور المرأة كمستهلك، بينما يتطلب الأمر إدماج المرأة على مستوى صنع القرار وإدارة الموارد المائية على المستوى المحلي والوطني والدولي، مما يعزز السياسات المائية ويجعلها أكثر موضوعية.

من اللافت أيضاً أنه لا يوجد في بعض البلدان، مثل الجمهورية العربية السورية والعراق ولبنان وبعض دول الخليج جمعيات لمستهلكي المياه، كما في مصر واليمن، علماً بأن هذه الجمعيات تزيد من تأثير المشاركة للمعنيين وبخاصة ربات المنازل في إدارة المياه على الصعيد المحلي، أو في مشاركتهم في التخطيط والإدارة لضمان نوعية خدمات إمدادات المياه واسترداد كلفتها.

أما فيما يتعلق بحل النزاعات وإدارة المياه المشتركة، فتبرز أهمية بلورة استراتيجيات وطنية في هذا السياق وتطوير مهارات التفاوض. وتستطيع المرأة إذا ما دُرِبت على هذه المهارات أن تضطلع بدور فاعل في التفاوض. ولقد أنجزت الجمهورية العربية السورية ولبنان اتفاقيات لتوزيع مياه نهر العاصي، ولاقتسام مياه حوض النهر الكبير الجنوبي. كما عقدت الجمهورية العربية السورية والعراق اتفاقية مؤقتة في عام 1990 حول تقاسم نهر الفرات بنسبة 42 في المائة للجمهورية العربية السورية و58 في المائة للعراق. ويتمتع وضع إدارة المياه المشتركة بحساسية فائقة في المنطقة، ويتطلب وجود قرارات سياسية وبيئية مواتية تشجع على صياغة تلك الاتفاقيات، ولها تأثير بالغ على حياة المواطنين ومنهم النساء. ولذلك يجدر توجيه الاهتمام لهذه النواحي عند دراسة الوضع المائي في المنطقة وقضية الشراكة الداخلية والخارجية.

(45) "تطوير أطر لتطبيق الاستراتيجيات الوطنية للإدارة المتكاملة للموارد المائية في بلدان الإسكوا"، فريق قضايا المياه، إدارة التنمية المستدامة والإنتاجية، الإسكوا، الوثيقة E/ESCWA/SDPD/2005/10.

(46) المرجع نفسه.

(47) المرجع نفسه.

وتشكل اللامركزية في إدارة قطاع المياه إطاراً مؤسسياً مناسباً يساعد في تفعيل الشراكة على المستوى المحلي، أو على مستوى إدارة الحوض، كما تسهل مشاركة المرأة كشريك أساسي في إدارة الموارد المائية، في اتخاذ القرار على مختلف المستويات، وفي وضع وبلورة السياسات والخطط التنفيذية، وكذلك في إدارة وتنفيذ برامج التوعية وترشيد الاستهلاك على المستوى المحلي.

ومن أجل دراسة المياه وقضايا المساواة بين الجنسين على امتداد العالم العربي، لا بد من مراجعة الأحكام المطلقة مسبقاً. فالشائع مثلاً أن النساء اللاتي يقطن في الأرياف والمناطق النائية يعملن على توفير المياه لتلبية احتياجات الأسر، بينما يأخذ الرجال على عاتقهم اتخاذ القرارات بشأن إدارة مصادر المياه وقضايا التنمية من دون التشاور أو إشراك النساء على الأصعدة المحلية والوطنية والإقليمية. ويجب العمل حثيثاً على تغيير وجهات النظر هذه. وهذا يتطلب رؤية شمولية وواضحة وإيماناً بأهمية دور المرأة في جميع قطاعات التنمية.

ويضطلع إدماج النوع الاجتماعي بدور كبير في مواجهة الخطر المحدق بمصادر المياه وديمومتها في بلدان الإسكوا. ولا بد من بذل مزيد من الجهود الحثيثة على مستوى البلدان الأعضاء في الإسكوا حتى تتحقق عملية إدماج النوع الاجتماعي. وفيما يلي شرح مفصل حول أهمية الإدماج وإطاره التحليلي والخطوات الواجب اتخاذها في بلدان الإسكوا من أجل تحقيقه.

#### 4- الدروس المستفادة

##### (أ) دراسة حالة: الأردن

دراسة بعنوان المرأة الريفية تضمن حاجيات الأسرة من المياه عن طريق إنشاء صهاريج مياه في قرية راكين، أعدها باتير م. وردام، منسق الاتحاد الدولي لحماية الطبيعة في بلدان شرق آسيا وشمال أفريقيا (IUCN WESCANA)، وزارة البيئة الأردنية.

##### (1) مقدمة

إذا كان مصير أي بلد تحدده موارده الطبيعية، فإن مستقبل الأردن رهن بالدرجة الأولى بالتحكم الأفضل في موارده المائية النادرة. ويعتبر الأردن من البلدان العشرة الأقل وفرة بالمياه (بحسب التقرير العالمي للتنمية المائية (WWDR) لعام 2003)، إذ تقدر الكميات الإجمالية المتوفرة في الأردن بحوالي 180 متر مكعب للفرد في السنة. وهي إحدى النسب الأقل في العالم.

بالإضافة إلى ذلك، فإن موقع الأردن في الشرق الأوسط يعني أنه ينتمي إلى منطقة تتميز بالاضطرابات السياسية والاجتماعية. وفي الواقع فإن أحد أهم أسباب ندرة المياه في الأردن يتمثل في التزايد السريع وغير الطبيعي للسكان، والنتائج بدوره عن موجات اللاجئين الناجمة عن الصراعات العسكرية الكبرى التي شهدتها المنطقة، وخصوصاً خلال السنوات 1948 و1967 و1991.

تعاني المجتمعات المحلية الريفية في الأردن من شح المياه بصفة خاصة؛ إذ تواجه هذه المجموعات تحديات يومية تتمثل في صعوبة تأمين مياه نقية للشرب أو للصحة سواء كان ذلك للأسرة أو القرية أو المؤسسات الصغيرة. ونتيجة لذلك أصبحت الجهود الرامية لتعزيز تكفل الجماعات المحلية بإدارة الموارد

المائية واحدة من أهم الأولويات في السياسة المائية للأردن. وفي هذا السياق تعددت التجارب الهادفة إلى التحكم والاستعمال الأفضل للثروة المائية، وذلك على مستوى المجتمعات المحلية في جميع مناطق البلاد من خلال الاعتماد على مشاريع نموذجية ناجحة. ومن بين المبادرات الناجحة لمشاريع تعتمد على المجتمعات المحلية والتي تؤكد على إدماج النوع الاجتماعي في إدارة الموارد المائية، لا بد من الإشارة إلى النشاط الجماعي للمجموعة النسائية المحلية في قرية راكين والذي يتم بتمويل من منظمة صندوق البيئة العالمية (GEF) وذلك عن طريق برنامج القروض الصغيرة (SGP). حيث تدير جمعية نساء راكين منظومة قروض متجددة من أجل بناء خزانات للمياه وإنشاء نظام لتجميع المياه في القرية. وقد انتفع من هذا المشروع العديد من النساء إذ أنه أتاح تأمين موارد مائية متجددة للأسر وعلى درجة عالية من الاستدامة.

## (2) الإطار البيئي

تقع قرية راكين وسط مجموعة من القرى والمدن الصغيرة في الجنوب الغربي لمحافظة الكرك جنوب الأردن. ويقدر عدد سكان القرية بحوالي 500 نسمة، كما تصنف راكين ضمن القرى الفقيرة وفقاً لمتوسط الدخل للسكان، والذي يعتمد إلى درجة كبيرة على قطاعات التشغيل الحكومية والجيش. ويرتكز اقتصاد القرية على الخدمات التي تقدمها مؤسسات الدولة وعلى الفلاحة. هذا وتتوافر في القرية كل الخدمات الأساسية (كالمياه والكهرباء، ووسائل الاتصال والطرق). أما الجهاز التربوي فيقتصر على مدرستين ثانويتين وواحدة ابتدائية.

يبرز المسح الطبوغرافي للمنطقة بأنها تتميز بمنحدرات تتراوح حدها بين 23 و30 في المائة؛ وتتراوح كميات الأمطار فيها بين 250 و300 ملليمتر في السنة. أما الإنتاج الزراعي الأساسي فهو كالتالي:

- غلال وأشجار مثمرة نواتية (زيتون ولوز بالدرجة الأولى)؛
- حبوب (شعير وقمح)؛
- زراعات غابية (غابات قديمة وحديثة الغراس)؛
- توابل متنوعة؛
- تربية الماشية (15 000 رأس بين غنم وماعز)؛
- إنتاج العسل (تربية النحل).

تأسست جمعية نساء راكين سنة 1991 كجمعية خيرية تسعى إلى تحسين الظروف الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والصحية لنساء القرية الريفيات.

## (3) التحديات

تشكل العناصر الطبوغرافية والاعتماد الكبير على الأرض إلى جانب الممارسات الزراعية غير الرشيدة جزءاً من الأسباب التي ساهمت في تدهور نوعية التربة وارتفاع درجة الانجراف، مما أدى إلى فقدان السريع للتربة الخصبة؛ إضافة إلى أن قسماً كبيراً من الأمطار السنوية تهدر في شكل سيول بسبب الرعي الجائر.

وتقع مسؤولية إدارة شؤون المنزل عادة على عاتق المرأة. ويشمل ذلك جلب المياه والتصرف بها. ونظراً لاعتماد معظم الأسر على زراعات تهدف إلى تأمين القوت اليومي للأسرة، يعتبر توفير المياه العنصر الأهم في الأمن الغذائي للأسرة.

ومن هذا المنطلق يمثل النقص في كميات المياه المتوفرة، سواء للاستعمال البشري أو الحيواني أو للري، مشكلة كبيرة. فقرية راكين تتزود بالمياه مرة كل أسبوعين ويتمثل ذلك في حق الضخ لمدة ست ساعات. وهي مدة لا تكفي حتى لسد الحاجيات الأساسية للسكان. كما أنه يتعين على المواطنين شراء المياه بسعر باهظ. وما يزيد المسألة تعقيداً، غياب الصهاريج كوسيلة تخزين والذي يجعل الأسر غير قادرة على الاحتفاظ بكمية المياه التي تزودها بها ناقلات المياه، رغم أنه يتحتم عليها دفع ثمن المياه كله.

#### (4) نشأة وتطور المشروع

لقد أعطى هذا العجز عن سداد الحاجيات الأساسية للسكان من المياه لجمعية نساء راكين المبرر والدافع لمواجهة هذا التحدي. فحصلت الجمعية على أول قرض لها من منظمة صندوق البيئة العالمية (GEF)، في إطار برنامج المنظمة للقروض الصغيرة وذلك بهدف إنشاء صهاريج للمياه ونظام لتجميع المياه في المنازل. لقد كان نجاح المشروع جلياً إلى درجة أن إدارة الجمعية تلقت عدداً كبيراً من طلبات الإقراض. ولكن نظراً لاعتماد المشروع على نظام سداد بنسبة 66 في المائة، فقد نفذت الموارد المالية التي تم رصدها للمرحلة الأولى.

إثر ذلك انطلقت المرحلة الثانية سنة 1998 وكان ذلك أيضاً بدعم من برنامج صندوق البيئة العالمية (GEF) للقروض الصغيرة في الأردن. كما وفر برنامج إدارة وحماية المحيط (GTZ) للجمعية النسائية المساعدة الفنية اللازمة وذلك في إطار مشروع إدارة نظم الري (WMP). إلا أن هذا المشروع الجديد كان يعتمد نظام تمويل قابل للتجديد وبنسبة سداد 100 في المائة من أجل توفير حاجيات أكثر من 150 أسرة كانت تريد الحصول على هذا القرض. وتم كذلك تشكيل هيئة إدارية لتضطلع بمسؤولية إنجاز الأنشطة المختلفة للمشروع، مثل التكوين ومتابعة التصرف في القروض وعمليات السداد، إضافة إلى انتقاء المستفيدين وفق معايير معينة، وأيضاً التنظيم العام للمجموعات.

#### (5) نتائج المشروع

لقد تمت صياغة نظام الإقراض القابل للتجديد بحيث يتطلب سداداً بنسبة 100 في المائة، وذلك بغاية ضمان استدامة موارد المشروع وجدية المشاريع الفردية.

هذا وقد تمثلت أهم تأثيرات المشروع ونتائجه في ما يلي:

- أ- تأمين مورد متجدد ودائم لمياه نظيفة للأسرة وذلك لاستعمالها في الري ولتأمين الغذاء؛
- ب- خفض تكلفة شراء المياه من ناقلات التزويد، وكذلك فاتورة استهلاك المياه للأسر، بالتوازي مع ارتفاع استهلاك المياه؛

ج- تمكين النساء عبر جمعية نساء راكين من تولي القرار وذلك بفضل تحقيقهن موارد إضافية للأسر والعائلات. وهو ما أدى إلى تحسين مكانتهن داخل الأسرة كشركاء في عملية صنع القرار؛

د- تفعيل قدرات النساء وامتلاكهن لتقنيات إدارة القروض.

## (6) الدروس المستفادة

أ- أثبت المشروع أن نظام سداد القروض بنسبة 100 في المائة يضمن الاستمرارية بحيث أن رأس المال المتوفر يصير قابلاً للتوزيع على عدد كبير من المستفيدين بدلاً من أن ينفد في مدة وجيزة. كما أن نسبة السداد التي تحققت تدل على أن المرأة تلعب دوراً قيادياً في إدارة اقتصاديات الأسرة؛

ب- أبرز المشروع الفعالية العالية لدى المرأة الريفية في الإنجاز والإدارة الجيدة، شرط أن يتوفر لها الدعم الأساسي وتنمية القدرات اللازمة لإدارة المشاريع. كما أدى الانخراط المباشر للمرأة إلى دعم نجاح المشروع وديمومته؛

ج- تمت البرهنة على أن للمشروع تأثيرات إيجابية ومنافع فورية للجماعات المحلية وبخاصة على مستوى الأسرة. وتجلت أساساً في تأمين موارد مائية دائمة ومتجددة في منطقة تمتاز أساساً بندرة المياه؛

د- دعم نظام الإقراض القابل للتجديد، إضافة إلى صهاريج المياه، قطاع تربية النحل وكذلك إنشاء تجهيزات لتوليد الطاقة الشمسية. إذ أنه من المهم التنوع باستمرار في الأنشطة المدرة للدخل وذلك لمضاعفة الفائدة المتأتية من نظام القروض؛

•- إن المشاريع التشاركية للمحافظة على المياه والتي تعتمد على الجماعات المحلية تعتبر عاملاً أساسياً لأي مجهود يرمي إلى الحفاظ على الموارد المائية في المناطق التي تعاني من ندرة المياه.

## (ب) دراسة حالة: مصر

دراسة حول تمكين مشاركة المرأة في اتخاذ القرار في المجتمع المحلي وفي البيت حول المياه والصرف الصحي، أعدها مكتب المستشار الخاص لقضايا النوع الاجتماعي وترقية المرأة: النوع الاجتماعي والمياه والصرف الصحي، دراسات حالة حول أفضل الممارسات. نيويورك، الأمم المتحدة (تحت الطبع).

## (1) التحديات القائمة

توثق هذه الدراسة كيف أن جمعية حياة أفضل من أجل التنمية الشاملة (BLACD) استخدمت مقاربة تدرج النوع الاجتماعي كجزء لا يتجزأ في مشروع إمدادات مياه وصرف صحي. وقد قامت بتنفيذه في قرية نزلة فرج الله الواقعة في مصر العليا في الفترة الممتدة بين كانون الثاني/يناير وكانون الأول/ديسمبر 2004.

وقد استهدف المشروع حوالي 700 أسرة تفتقر لمرافق الصرف الصحي ومن بين المستهدفين 60 في المائة من النساء (جمعية حياة أفضل من أجل التنمية الشاملة، 2002). ويعمل غالبية السكان كعمال موسميي في الزراعة ويحصلون على دخل ضئيل. وتوجد في القرية مدرسة ابتدائية ووحدة صحية. وكان ما يزيد عن نصف الـ 1 500 أسرة من نزلة فرج الله قبل المشروع يفتقر للمراحيض والمياه الجارية النظيفة والمأمونة، وذلك قبل تنفيذ المشروع. وترتبط الأمراض الأكثر شيوعاً والتي يمكن تفاديها من خلال إجراءات وقائية بما في ذلك الإسهال والأمراض الكلوية بصفة مباشرة، بانعدام مياه الشرب وضعف مستوى ممارسات الصرف الصحي. وتحمل النساء مسؤولية تزويد أسرهن بالمياه لأغراض الشرب والغسيل والتخلص من الفضلات. وكان المصدر الرئيسي للمياه قبل المشروع عبارة عن مضخات يدوية بلدية. وشملت أهم الهموم في نزلة فرج الله المسائل التالية:

## (2) المياه والصرف الصحي

- أ- جمع المياه، وهي مهمة تتطلب بذل الكثير من الوقت والجهد، ذلك أنه يتحتم على النساء القيام بأربع رحلات في اليوم للحصول على المياه الملائمة. وقد جعل هذا الوقت المستهلك النساء يهملن الشؤون المنزلية الأخرى وحفظ الصحة الشخصية والأنشطة الأخرى؛
- ب- غسل الملابس وأواني الأكل بمياه ملوثة بالفضلات البشرية؛
- ج- ممارسة رمي الفضلات البشرية في القناة بحيث تتلوث المياه ويميل لونها إلى السواد علاوة على الرائحة الكريهة والمذاق الكريه؛
- د- تضطر النساء والفتيات للانتظار إلى حين حلول الظلام لقضاء حاجاتهن البشرية. وقد أثر ذلك على صحتهن وجعلهن عرضة للعنف البدني.

## (3) أدوار النوع الاجتماعي التقليدية واختلال توازن النوع الاجتماعي

- أ- أتاحت أدوار النوع الاجتماعي التقليدية حيزاً ضئيلاً من الحقوق للنساء. ونادراً ما تشارك النساء في أنشطة خارج البيت بل ينشغلن بالكامل بجلب المياه ورعاية أطفالهن والقيام بالشؤون المنزلية الأخرى. وهن غير قادرات على المشاركة في الأدوار الاجتماعية الخارجية وأغلبهن أميات؛
- ب- استخدام عوائق قانونية لمنع مشاركة النساء في حياة المجتمع المحلي، إذ يفتقر العديد من النساء إلى بطاقة هوية وذلك يعود لكونهن نساء فلا يعود من المهم تسجيل وتوثيق تاريخ ميلادهن.

## (4) البرنامج/المشاريع

اتصل أهالي نزلة فرج الله في بادئ الأمر بجمعية حياة أفضل من أجل التنمية الشاملة لطلب المساعدة بعد أن لاحظوا المبادرة الناجحة المتمثلة في تركيز مراحيض وحفريات في القرى المجاورة.

ويتألف المشروع في نزلة فرج الله من ثلاثة مكونات وهي على التوالي توصيل شبكات مياه، وتركيب مراحيض داخل المنازل، وتعميم الوعي بشأن قواعد حفظ الصحة. وقد عملت جمعية حياة أفضل من أجل التنمية الشاملة بفعالية على إدراج اعتبارات النوع الاجتماعي في مشاريعها الجديدة من أجل تعزيز مبادرات إدماج النوع الاجتماعي وزيادة فعالية المشاريع. وقد أدى ذلك إلى تطوير نموذج الزائر الصحي الذي قد تشارك النساء فيه أيضاً بنشاط على كافة المستويات رغم اعتراضات الرجال على وجودهن الفعلي في إدارة المشاريع.

وساعدت جمعية حياة أفضل من أجل التنمية الشاملة الزائرين الصحيين في القرية على التخطيط لحملات لتعميم الوعي حول المياه والصرف الصحي، ووفرت التدريب حول مسائل المياه والصرف الصحي والصحة الأساسية والتغذية وصحة الطفل والصحة الإنجابية والإسعافات الأولية، كذلك حول مهارات الاتصالات. وشارك الزائرون الصحيون من خلال اللقاء بالمنتفعين من المشروع بالاعتماد على مقاييس ومعايير متفق عليها. وأشرك كل من النساء والرجال في تخطيط المشروع وكذلك في القرارات المتخذة على مستوى البيت من أجل المشاركة في المشروع. ويشمل نجاح جمعية حياة أفضل من أجل التنمية الشاملة الجوانب التالية:

#### أ- الأثر على الصحة والصرف الصحي

- '1' زودت الجمعية 700 أسرة بحنفيتين ومرحاض لكل أسرة، موفرة لها بذلك إمكانية الاستفادة بشكل مباشر بمصدر مياه نظيف وملئم وبوسائل أكثر مراعاة للقواعد الصحية في التخلص من فضلاتها؛
- '2' قامت الجمعية بتنمية الوعي حول الوقاية من الأمراض ما أدى إلى تغيير في السلوك على صعيد الصرف الصحي؛
- '3' خفضت الجمعية من الوقت المستهلك (أساساً من قبل النساء) في جمع المياه والتخلص من الفضلات.

#### ب- إدماج النوع الاجتماعي وتمكينه

- '1' أدرجت الجمعية بنجاح النوع الاجتماعي واحتياجات النساء الخاصة ومصالحهن ضمن المشروع في مجتمع محلي تقليدي يسيطر عليه الرجال؛
- '2' أبرزت الجمعية أن الزائرات الصحيات يمكن أن يكون لهن تأثير كبير على المجتمع المحلي؛
- '3' رفعت الجمعية بشكل كبير من مستوى تمكين المرأة في اتخاذ القرار على مستوى المجتمع المحلي وعلى مستوى البيت ولا سيما فيما يتعلق بالصحة والرفاه وكسب الرزق؛
- '4' قامت الجمعية بتطوير شعور الفخر والاعتزاز لدى الرجال والنساء على حد سواء بإمكانية استفادة أسرهم من المياه بشكل مستقل؛



'5' رفعت الجمعية مستوى شعور النساء بالأمان والكرامة والإحساس بالاكتماء الذاتي.  
ج- الأنشطة الأخرى وأهداف التنمية

'1' أسست الجمعية جمعية إنمائية محلية من النساء الراغبات في مواصلة أنشطتهن في المجتمع المحلي بعد استكمال إنجاز المشروع؛

'2' وفرت الجمعية قاعدة للنساء الساعيات للحصول على حقوق أخرى علاوة على إمكانية الاستفادة من المياه؛

'3' رفعت الجمعية من احتمال بلوغ أهداف إنمائية أخرى.

#### د- العقبات الرئيسية

شكلت هياكل النفوذ السائدة عائقاً أمام تمكين المرأة ولا سيما على مستوى الإدارة. وعلى الرغم من أن المشروع لقي ترحاباً من قبل أهالي القرية والسلطات المحلية إلا أنه حصلت في البداية مقاومة أمام مشاركة النساء. وأصر زعماء المجتمع المحلي على أن يقتصر العمل في لجنة إدارة المشروع على الرجال دون سواهم. وواجهت بعض الزائرات الصحيات معارضة من أفراد الأسر الرجال مثلما كان الأمر كذلك بالنسبة لبعض النساء اللاتي رغبن في المشاركة في برنامج توصيلات المياه.

ورغم العقبات العديدة فقد أمكن للجمعية الإنمائية المتأسسة على إثر ذلك المشروع أن يتم تسجيلها بصفة رسمية.

#### • - العوامل الأساسية للنجاح

يوفر المشروع نموذجاً فعالاً لتنفيذ برامج مياه وصرف صحي مراعية لمتطلبات النوع الاجتماعي. ويبين المشروع كذلك أن المشاركة الفعالة للمرأة في مشاريع مياه وصرف صحي عنصر مهم بسبب أدوار النساء الأساسية في توفير وحفظ المياه ومرافق الصرف الصحي وقواعد حفظ الصحة على مستوى الأسرة. وأقر المشروع كذلك بأنه من خلال العمل جنباً إلى جنب ووفق قاعدة الشراكة يصبح النساء والرجال أكثر فعالية ويستطيعون تطوير مستوى التعاون بينهم على مستوى الأسرة.

#### و- الآفاق المتاحة والاستدامة وقابلية التحويل

أبرز هذا المشروع أنه يمكن في ذات الوقت الاستجابة لاحتياجات المجتمعات المحلية المهمشة مع الدفع في ذات الوقت بتغييرات على مستوى أدوار النوع الاجتماعي التقليدية. وفرت الجمعية الإنمائية المتأسسة على إثر المشروع القاعدة نحو أنشطة أخرى تستفيد من التجربة المكتسبة أثناء ذلك المشروع.

#### ز- معلومات أخرى

'1' الاتصال بالباحثة: غادة محمود همام [ghada.ammam@pdpegypt.org](mailto:ghada.ammam@pdpegypt.org)؛

'2' للاستعلام حول جمعية حياة أفضل من أجل التنمية الشاملة: <http://www.novib.nl/>؛  
[content/?type=Article&id=3572](http://content/?type=Article&id=3572)؛

'3' (تقديم المنظمة) أو البريد الإلكتروني: [infor@blacd.org](mailto:infor@blacd.org)؛

'4' للاستعلام حول دياكونيا: [http://www.diakonia.se/main\\_eng.htm](http://www.diakonia.se/main_eng.htm)

يوفر الجزء التالي تفصيلاً للإطار التحليلي لقضايا الجنسين فيما يتعلق بإدارة مصادر المياه على مختلف المستويات. ويمكن اعتبار هذا الجزء دليلاً استرشادياً وليس جردة كاملة لجميع القضايا والاعتبارات، خاصة أنها تعتمد في كثير من الأحيان على السياق الذي يتم فيه التحليل.

## زاي - الإطار التحليلي ودور اللجان الوطنية للمرأة

### 1- على المستوى الدولي

يتطلب العمل على هذا المستوى إحداث تغييرات في سياسات المؤسسات الدولية الثنائية أو المتعددة الأطراف، بحيث يسعى هذا التغيير إلى إدماج النوع الاجتماعي كجزء من استراتيجيات الإدارة المتكاملة للمياه الدولية. وهذا يعني الأخذ بعين الاعتبار مبدأ الانتفاع المنصف والمعقول لهذه المصادر في جميع السياسات والبرامج والنشاطات وفي القواعد الإجرائية والترتيبات المؤسسية. ويعتبر هذا التحول بالغاً في الأهمية ويفرض إدماج تحليل السياسات والقضايا الاقتصادية والاجتماعية المرتبطة بالنوع الاجتماعي على جميع المستويات في مختلف عمليات اتخاذ القرار والمراقبة والتقييم.

### 2- على مستوى السياسات والتشريعات

يكن التحدي الأساسي على هذا المستوى في كيفية الاستفادة من السياسات المائية الدولية في مجال إدماج النوع الاجتماعي وعكسها في السياسات المائية الوطنية. ويتطلب هذا الأمر قيام اللجان الوطنية بحملات مناصرة وضغط على صانعي القرار من قبل الجهات ذات العلاقة من أجل ضمان تعديل السياسات والتشريعات بحيث تأخذ منظور النوع الاجتماعي وتحدياته بعين الاعتبار. وتتضمن هذه الرؤية رفع الوعي المجتمعي حول أهمية إدماج النوع الاجتماعي في تحقيق العدالة المجتمعية بشكل عام.

إن ما نطمح إليه في هذا المجال هو التركيز على إدماج النوع الاجتماعي في الوثائق الرسمية والقانونية الهامة (الدستور والسياسة المائية والقوانين والتشريعات واللوائح المائية وغيرها). أما الخطوات العملية لذلك فهي تلخص بالآتي:

- (أ) إلقاء الضوء على الفجوات الموجودة في هذه الوثائق من منظور النوع الاجتماعي؛
- (ب) وضع خطة لسد هذه الفجوات على المدى القريب والمدى المتوسط والمدى البعيد؛
- (ج) توضيح المسؤوليات والحقوق الخاصة بمستخدمي المياه مصنفة حسب النوع الاجتماعي؛
- (د) توضيح مسؤوليات المؤسسات المختلفة، سواء العامة منها أو الخاصة أو المنظمات الأهلية؛ وتحديد قدر الإمكان الحقوق والواجبات للمرأة والرجل؛
- (•) تقييم الوضع القانوني للمؤسسات ونسبة مشاركة المرأة وحصتها في التشغيل؛

(و) التأكد من أن الموازنات العامة حساسة للنوع الاجتماعي وتعطي مساحة لاتخاذ بعض الإجراءات والتدابير التي من شأنها دعم المرأة بطريقة مباشرة أو غير مباشرة؛

(ز) التأكد من أن المشاورات الرسمية مع الجهات ذات العلاقة تشمل المرأة والرجل؛

(ح) اتخاذ الخطوات لاستحضار الخبرات والمنظمات النسائية، ورفع وجهات نظر النساء وخبراتهم إلى مستوى صنع واتخاذ القرار؛

(ط) الاستعانة بهذه الخبرات في تطوير المبادرات على المستوى الوطني وفي تهيئة الأجواء لمساهمتها في الجدل القائم على المستوى الوطني حول أفضل سبل المحافظة على الثروة المائية وحمايتها.

### 3- على مستوى المؤسسات

تكمن الخطوة الأولى وذات الأولوية على هذا المستوى في تشكيل القاعدة البشرية والمؤسسية لتقديم الاستشارات للحكومات حول موضوع الإدماج في المستقبل. والهدف من هذه القاعدة هو تطوير استراتيجية لبناء القدرات لوضع النوع الاجتماعي في المسار الرئيسي للتنمية في المؤسسات المائية المختلفة على جميع المستويات: الوطنية والمحلية والإقليمية والدولية. وتركز برامج بناء القدرات على مجالات السياسات المالية والتنمية الاجتماعية والتنمية المستدامة<sup>(48)</sup>.

ولتحقيق ذلك يجب تدريب وصقل قدرات الجنسين في المجالات الفنية والإدارية والقانونية على نحو متساو مع ضمان التغييرات والإصلاحات الجذرية للسياسات والاستراتيجيات التي تضمن المشاركة المتساوية. وأخيراً، يجب تطوير أدوات المراقبة والتقييم التي تضمن الالتزام بتطبيق التغييرات ووضع مؤشرات ملائمة لقياس التقدم في تحقيق الهدف أعلاه وأن عملية الإدماج هي في المسار السليم.

(أ) تحتاج جميع المؤسسات التي تتعامل مع قضايا المياه العذبة إلى موظفين/موظفات ذوي كفاءة في قضايا محددة من أجل تنمية البعد الاجتماعي في السياسات والبرامج؛

(ب) بذل جهود ورسم سياسات لإحداث توازن بين الرجال والنساء في المهن الرئيسية في إدارة المياه والتي يسيطر عليها الرجال حالياً؛

(ج) يستدعي نهج الإدارة المتكاملة لمصادر المياه دمج وجهة النظر التقنية والفنية العلمية مع علوم مثل الأنثروبولوجيا الاجتماعية وعلم الاجتماع في تحليل الاحتياجات للمياه وطرق استخدامها.

### 4- على مستوى البرامج والمشاريع

(أ) صياغة المشروع

يجب أن توفر وثيقة أي مشروع إطاراً كافياً لإدماج النوع الاجتماعي وهذا يشمل ما يلي:

Gender mainstreaming: An essential component of sustainable water management, Global Water Partnership: (48)  
Technical Committee Policy Brief. <http://www.gwpforum.org/gwp/library/Policybrief3Gender.pdf>.

- (1) على وثيقة المشروع أن تعكس قضايا النوع الاجتماعي في صياغتها، بما فيها الأهداف، للتأكد من أن المشروع ينتج منافع للرجال والنساء على حد سواء. ويشتمل هذا التحليل وصفاً للفئات المستهدفة من قبل المشروع بما فيهم الأطفال والنساء والرجال؛
- (2) على استراتيجيات المشروع أن توضح كيف سيتم التعامل مع أدوار ومسؤوليات المرأة والرجل في مرحلة التنفيذ؛
- (3) أن تسمح الموازنات الخاصة بالمشروع بجمع المعلومات مصنفة حسب الجنس خلال عملية تقييم الاحتياجات وفي مختلف مراحل التنفيذ والتقييم؛
- (4) أن يكون من ضمن شروط المشروع التعاقد مع مستشارين لهم خبرة في مجال النوع الاجتماعي.

#### (ب) التنظيم الإداري للمشروع

يتم تحليل هيكلية المشروع بحيث نتأكد من أنها توفر ما يلي:

- (1) الإطار المناسب لإدماج النوع الاجتماعي في جميع المراحل من التخطيط إلى التنفيذ بحيث يكون الرجال والنساء ممثلين على نحو متساوٍ في التنظيم الإداري للمشروع؛
- (2) آلية واضحة حول مشاركة المجتمع المحلي في القرارات الإدارية حول تنفيذ المشروع؛ وتوضح هذه الآليات كيفية التعامل مع الأدوار المختلفة والمسؤوليات والاعتبارات والأولويات للمرأة والرجل.

#### (ج) تلبية احتياجات وتوقعات المجتمع المحلي

كجزء من عملية التعريف بالمجتمع المحلي، يتم إجراء مسوحات مرجعية مصنفة حسب الجنس. وهذه المسوحات هي نقطة انطلاق هامة ولذا يجب أن توفر ما يلي:

- (1) ضرورة إدراك أن النساء لهن تمام الحق كالرجال في إصدار القرارات المجتمعية؛
- (2) التأكد من أن مشاريع المياه تعالج احتياجات المرأة والرجل على حد سواء حتى نضمن ملكية الجنسين والتزامهما بالمشاريع؛
- (3) يجب الاستفادة من نتائج هذه المسوحات في توجيه تصميم المشروع وتنظيمه الإداري؛
- (4) تواجه النساء صعوبات كبيرة في الحصول على المياه بحكم احتياجاتهن للمياه لأغراض الصحية. إن الإخفاق في تقدير قيمة/سعر الاستخدام "غير المنتج" للمياه (مثل الاستخدام لأغراض الصحة والسلامة العامة) قد ينجم عنه عدم مقدرة على الدفع مقابل هذه المياه؛

- (5) تختلف القدرة والرغبة في الدفع لخدمات المياه بين مجموعات النساء والرجال وذلك بحكم أن النساء عامة يحصلن على دخل أقل من الرجال وتتوفر لهن فرص أقل في السيطرة على الدخل والموارد العائلية؛
- (6) ضرورة النظر في كيفية حماية وصول النساء والرجال وسيطرتهم على المياه في مجال أسواق المياه، آخذين بعين الاعتبار بعض المسائل التي لها علاقة بملكية الأرض، بما في ذلك شرعية تحديد الملكية للحقوق القائمة غير المعترف بها وخاصة للنساء.

#### حاء - الاستنتاجات

لا تدعي هذه الورقة بأنها تضع الحلول الكاملة لموضوع إدماج النوع الاجتماعي في الإدارة المتكاملة لمصادر المياه، ولكنها توفر الإطار التحليلي لذلك حيث تقدم إطاراً تحليلياً للقضايا والاعتبارات التي تؤخذ بعين الاعتبار عند إدماج النوع الاجتماعي في الإدارة المتكاملة لمصادر المياه على المستويات الإدارية والتنفيذية المائية المختلفة. ويعتبر هذا الإطار دليلاً إرشادياً ولا يشكل بأي شكل من الأشكال جردة لجميع القضايا والاعتبارات عند التحليل. وتساهم هذه الورقة بوضع هذا الموضوع الحيوي والهام على جدول أعمال الإسكوا، على أمل أن تمهد الطريق لدراسات أشمل وأعمق في هذا المضمار.

وتشير هذه الورقة إلى أهمية الاستفادة من التجارب العالمية حول هذا الموضوع والاستفادة من الدروس ومن نقاط الضعف والقوة والتحديات في تطوير وتطبيق نماذج إدماج النوع الاجتماعي في الإدارة المتكاملة لمصادر المياه. وفي هذا السياق يُنصح المهتمون بالموضوع بالاطلاع على دليل المصادر للنوع الاجتماعي والإدارة المتكاملة لمصادر المياه<sup>(49)</sup>. وفي الوقت ذاته، تؤكد هذه الورقة على أن خصوصية التحديات والاعتبارات في كل منطقة تفرض على واضعي الخطط وراسمي السياسات تكييف هذه النماذج لملاءمة احتياجات السياق المحلي. لذا تضع هذه الورقة رؤية عمل إقليمية بشأن إدماج النوع الاجتماعي في الإدارة المتكاملة لمصادر المياه.

وتستنتج هذه الورقة بأن معظم بلدان الإسكوا تعتمد المسار السليم فيما يتعلق بتطوير السياسات والإستراتيجيات لتحقيق إدارة متكاملة لمصادر المياه. كما تقدر الجهود الفردية لبعض الدول الأعضاء في مجال إدماج النوع الاجتماعي في قضايا المياه وبخاصة في البرامج التشغيلية، ولكنها تحث على تعميم هذه الجهود على باقي الدول للاستفادة من التجارب واستقاء الدروس. وتشجع هذه الورقة الدول الأعضاء على تفعيل السياسات والإستراتيجيات في البرامج والمشاريع، وعلى ألا تقتصر الجهود على تبني السياسات نظرياً بل تتعدى ذلك إلى تبني إستراتيجيات وخطط عمل لتنفيذها.

#### طاء - الخلاصة والتوصيات

إن المياه حاجة بشرية أساسية، وقد أشار هذا الفصل إلى العمل الذي تقوم به النساء والجهود التي يبذلنها والمهارات التي يتمتعن بها لدى إدارتهن للمياه واستعمالهن لها. ولا تقتصر الجهود على كونها مرتبطة بأدوارهن الإنجابية ضمن الأسر المعيشية بل تشمل أيضاً أدوارهن الإنتاجية وأنشطتهن المولدة

(49) انظر الحاشية 1 أعلاه.

للدخل. وهناك عوائق عدة تحول دون مشاركة المرأة بإدارة المياه، وتتضمن حيازة الأراضي والوصول إلى المياه والسيطرة على الموارد ومدى توافر الموارد التي تمت خصصتها، والمشاركة، والقدرة. ونتيجة لذلك، تشكل ندرة المياه والتلوث والقيود على الوصول إلى المياه عوائق إضافية<sup>(50)</sup>. ومن شأن الإدارة المتكاملة والمستدامة للمياه أن تحقق مزيداً من الإنصاف بين الجنسين، وذلك من خلال تسهيل الوصول إلى المياه والخدمات المتصلة بها<sup>(51)</sup>. وأثبتت التجارب في مختلف بلدان العالم أن السير قدماً نحو الإدارة المتكاملة للموارد المائية يؤدي إلى إدماج النوع الاجتماعي. وفي الوقت ذاته، تبقى النساء خبير من يعبر عن همومهن التي أصبحت إحدى أولويات برنامج عمل المياه على عدة مستويات<sup>(52)</sup>. إلا أن هناك ضرورة لبلورة مزيد من الأطر التحليلية للتأكد من أن هموم الرجال والنساء وتجاربههم تشكل جزءاً أساسياً من مشاريع المياه وتشريعاتها وسياساتها وبرامجها<sup>(53)</sup>.

ويتنامى الاعتراف الدولي بالحاجة لردم هذه الهوة، وبدأت الدول برسم سياسات وبرامج مائية تأخذ في الاعتبار متطلبات واحتياجات النساء والرجال. وأصبح من الضروري إنشاء روابط بين الأهداف الواسعة للتنمية الاقتصادية والقضاء على الفقر، نظراً لأهمية المياه كمورد أساسي. وتستطيع الشبكات النسائية، النظامية منها وغير النظامية، أن تضطلع بأدوار مهمة ومحفزة.

### الإطار 3- أزمة المياه ووعي المرأة في المملكة العربية السعودية

كشف استطلاع صحفي شمل 112 امرأة من مختلف الأعمار ومستويات التعليم عن مستوى جيد لوعي النساء في المملكة العربية السعودية بأزمة المياه. فقد أشارت نسبة 8.75 في المائة من العينة أن للمرأة السعودية معلومات كافية عن وجود أزمة شح لمصادر المياه. وكان الهدف من هذا الاستطلاع أن يبين كيف ترى المرأة، التي تشكل نصف المجتمع، تداعيات أزمة المياه وسط هذا المأزق المائي، وكيف تواجه مشاكل استخدام المياه، شخصياً أو في تعاملها مع أطفالها والخادمت في المنزل. اتضح أن 8.57 في المائة من النساء في العينة يعرفن أن المملكة تعاني من نقص في مصادر المياه، لكن 5.20 في المائة منهن لم يتوقعن أن تعاني المملكة من أزمة في هذه الفترة، لكنهن توقعن أزمة مستقبلية؛ و8.0 في المائة منهن لا يعرفن إذا كان هناك أزمة أم لا، و6.2 في المائة امتنعن عن الرد. أما معلومات النساء عن مصادر المياه فقد حددت الأغلبية البحار، بنسبة 6.52 في المائة، والمياه الجوفية بنسبة 2.39 في المائة.

كما اتضح من إجابات النساء في الاستطلاع أن لديهن معرفة بأسباب هدر المياه. فأغلبية تستخدم الدوش، وتراقبن الخادمة في استخدامها للمياه، وتخصصن عدداً من الأيام لغسيل الملابس. وقد اتضح أن 58 في المائة من العينة يستخدمن الدوش في الاستحمام، بينما 4.4 في المائة فقط يستخدمن البانيو (فالاستحمام في البانيو يستهلك 140 لتراً من المياه، بينما الدوش يستهلك 120 لتراً فقط). أما فيما يتعلق بأكثر المجالات استخداماً للمياه، فقد اتضح أن الأغلبية على علم بأن المستهلك الأكبر للمياه هي دورات المياه، كما أفادت 41 في المائة من العينة (فالسيفونات تستهلك 6.2 في المائة من المياه). ثم اختارت 7.35 في المائة من العينة حمامات السباحة، واختارت 33 في المائة الحديقة، وفناء المنزل 3.13 في المائة. أما بالنسبة للسؤال عن حجم معرفة أو سماع النساء عن الحملة الوطنية لترشيد استهلاك المياه، فقد اتضح أن 5.95 في المائة من العينة سمعن عن الحملة. كذلك اتضح أن غالبية النساء في العينة يقدرن جهود الوزارة في هذا الدور. فقد عبر 44 في المائة منهن بأن الحملة الترشيدية هي دليل اهتمام الوزارة بالمشكلة. وقالت 63 في المائة بأن الحملة دليل على خطورة أزمة المياه، لكن 10 في المائة اعتبرن أن الحملة تكلفتها عالية و6 في المائة اعتبرنها هدراً

(50) انظر الحاشية 9 أعلاه.

(51) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2002: خلق الفرص للأجيال القادمة.

(52) انظر الحاشية 9 أعلاه.

(53) المرجع نفسه.

للمال والجهد. واعتبرت الفئة الأخيرة أن جهود الحملة مكلفة ومهدرة للوقت، ربما لأنها لم تطلع على الأزمة الحقيقية للمياه وشح المصادر، مما يستوجب الحزم في مسألة ترشيد استهلاك المياه، أو ربما لأن لهذه الفئة رأياً سلبياً في آلية تطبيق الحملة لأهدافها ولذلك لم تلمس آثارها.

المصدر: ناهد باشطح، جريدة الرياض 2005/04/05. والإسكوا: تطوير أطر لتطبيق الاستراتيجيات الوطنية للإدارة المتكاملة للموارد المائية في بلدان الإسكوا، الوثيقة E/ESCWA/SDPD/2005/10.

### الجدول 1 - نمو السكان في منطقة الإسكوا ونصيبهم من المياه المتجددة

السنة	اليمن	الإمارات العربية المتحدة	الجمهورية العربية السورية	المملكة العربية السعودية	قطر	فلسطين	عمان	لبنان	الكويت	الأردن	العراق	مصر	البحرين
2000 - 2005	20 994	4 495	19 043	24 573	812	3 702	2 566	3 576	2 686	5 702	28 807	74 032	726
معدل نمو السكان السنوي (في المائة)	3.1	6.5	2.5	2.7	5.9	3.2	1	1	3.7	2.7	2.8	1.9	1.6
نسب الفرد من المياه المتجددة (م <sup>3</sup> /فرد/سنة)	2001	2002	2003	2003	2000	2002	2002	2003	2000	2000	2000	2000	2000
لسنة	139	98	1.057	349	167	235	530	765	72	308	3.066	838	190
2005 - 2025	51	92	590	198	30	113	239	589	50	91.5	1 863	600	113

المصدر: الإسكوا، تطوير أطر تطبيق الاستراتيجيات الوطنية للإدارة المتكاملة للموارد المائية في بلدان الإسكوا، الوثيقة E/ESCWA/SDPD/2005/10.

### الجدول 2 - كمية المياه المتجددة المتاحة والاستعمال القطاعي لها في منطقة الإسكوا

التوازن	الاستعمال القطاعي (مليون متر مكعب)				المياه المتجددة (مليون متر مكعب)			المنطقة العربية
	المجموع	المنزلي	الصناعة	الزراعة	المجموع	مياه جوفية	مياه سطحية	
-7 441.5	175 342	16 708	12 634	146 000	167 900.5	16 876	152 024.5	المجموع

المصدر: الإسكوا، تطوير أطر تطبيق الاستراتيجيات الوطنية للإدارة المتكاملة للموارد المائية في بلدان الإسكوا، الوثيقة E/ESCWA/SDPD/2005/10.

### الإطار 4 - مشروع مقترح بناء قدرات قيادات نسائية في منع وحل النزاعات المائية في فلسطين

تتمتع الأراضي الفلسطينية المحتلة في قطاع غزة وال الضفة الغربية بخصوصية جغرافية واقتصادية وسياسية واجتماعية والتي بوجود الاحتلال تفسر الحالة المأساوية الراهنة للتفكك الذي يقع تحت وطأته المجتمع الفلسطيني.

إن النزاع المستمر والمزمع مع الأعباء المالية الناجمة عنه كان لهما تأثير مباشر على المرأة في ميدان الموارد المائية. وعليه، فالمشروع يقصد إلى بناء قدرات قيادات نسائية كي ينهضن بتحسين نظام المياه وتعزيز مشاركتهن في صنع القرار بحصولهن على التدريبات اللازمة، والتي يقصد منها تفعيل مشاركة المرأة من خلال مشاريع زيادة الدخل والتي تعتمد بشكل كبير على توفر المياه بشكل ثابت.

ومن أهداف المشروع العامة زيادة مشاركة النساء الفلسطينيات في حل النزاعات واتخاذ القرارات بشأن الموارد المائية وتحسين خدمات مصادر المياه. أما الأهداف المحددة، فهي بناء قدرات قيادات نسائية ضمن السلطات المحلية والمنظمات غير الحكومية بهدف تعزيز مشاركتهن في صنع القرار.

أما عن نتائج هذا المشروع، فمن المتوقع أن ينتج أولاً كتاباً وقرصاً مدمجاً يعرض زيادة مساهمة المرأة في عملية صنع القرار ويتم توزيعهما على أجهزة الحكومة والجمعيات المحلية. كما سيشكل المشروع في نهايته ورش عمل لبناء القدرات للنساء لتعزيز مساهمتهن القيادية في الحكومة والمنظمات غير الحكومية. وسيتم أيضاً في نهاية المشروع تشغيل منظومة من الجمعيات النسائية للسلام والبيئة والمياه، إضافة إلى السلطات المحلية والبلديات وسيكون هناك تأكيد على ضم كل من الرجال والنساء من فلسطين وإسرائيل إلى هذه المنظومة.

أما المستفيدون بصورة مباشرة من المشروع فهم القيادات النسائية الفلسطينية في الجمعيات النسائية وجمعيات السلام والبيئة والمياه، والسلطات المحلية والبلديات ممن يشاركون في هذه الورش وممن ستوزع عليهم الكتيبات والقرص المدمج.

المصدر: مشروع مقترح من قبل INSTRAW, 2006: Project Proposal: Capacity building for women leaders in the prevention and resolution of water conflicts in Palestine.

## الإطار 5- المرأة والموارد المائية

### خصائص المرأة وقضية المياه في بلدان الإسكوا

- 8 بلدان في منطقة الإسكوا تقع تحت خط الفقر المائي؛
- المرأة هي المستخدم الأول للمياه على نطاق المنزل والمزرعة؛
- سيطرة الرجل على اتخاذ القرار دون المشاركة الفاعلة للمرأة في الجمعيات المحلية؛
- عدم إدراج قضايا النوع الاجتماعي في السياسات العامة المتعلقة بإدارة الموارد المائية، أو الترتيبات المؤسسية والتخطيطية؛
- انخفاض مستوى تعليم المرأة في المناطق النائية وعدم اكتسابها مهارات مهنية ومجتمعية متعلقة بإدارة الموارد المائية؛
- قصور برامج التوعية والتدريب الموجهة إلى النساء حول أهمية وطرق إدارة الموارد المائية والحفاظ عليها؛
- ارتفاع تكاليف مد شبكات المياه والكهرباء ونظم الصرف الصحي؛
- ضرورة إدراج قضايا النوع الاجتماعي في السياسات والاستراتيجيات؛
- تطوير وتنفيذ برامج للتدريب والتوعية حول أهمية إدراج قضايا النوع الاجتماعي على أن تستهدف هذه البرامج:
  - صانعي القرار؛
  - المدراء؛
  - المتخصصين؛
- تكثيف حملات التوعية حول أهمية دور المرأة في إدارة وحماية الموارد المائية؛
- تعزيز برامج تدريبية تهدف إلى مساعدة المرأة على التعرف على أفضل أساليب إدارة موارد المياه وترشيد استهلاكها والتخلص من المخلفات بطريقة آمنة لحماية للبيئة؛
- تشجيع انضمام المرأة إلى أقسام الحفاظ على البيئة من قبل الوزارات.





## ثالثاً - قضايا النوع الاجتماعي وحماية البيئة

### ألف - مقدمة

يتناول هذا الفصل تحليل مفهوم إدماج النوع الاجتماعي في القضايا البيئية، حيث تشكل قضايا النوع الاجتماعي أولوية تتقاطع مع الأولويات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، كما أنها حجر الأساس في الإدارة البيئية والتنمية المستدامة.

تشكل النساء أكثر من نصف عدد سكان العالم<sup>(54)</sup>، ويشكلن 70 في المائة من 1.3 مليار نسمة في العالم تعيش في فقر مدقع (وفقاً لتقرير الاتحاد الدولي للنقابات الحرة). كما يشكلن 70 في المائة من اليد العاملة في الزراعة وينتجن ما بين 60 و80 في المائة من الغذاء<sup>(55)</sup>.

تقدم النساء مساهمات أساسية لتحقيق التنمية المستدامة ورفاه الشعوب كما يضطلعن بدور أساسي في حماية الأنظمة البيئية والتنوع البيولوجي والموارد الطبيعية. إن أية معالجة لموضوعي البيئة والتنمية من منظور النوع الاجتماعي لا بد وأن تتطرق بالتفصيل إلى مساهمات النساء واحتياجاتهن ورؤاهن.

تؤدي النساء في جميع أرجاء العالم أدواراً مميزة في مجال البيئة في إدارة النباتات والحيوانات في كل من الغابات والمناطق الجافة والأراضي الرطبة، بالإضافة إلى الزراعة. وهن يقمن بنقل المياه والوقود والعلف للاستعمال المنزلي وتوليد الدخل، كما يشرفن على الأراضي والموارد المائية. ومن خلال أعمالهن هذه، يساهمن بوقتهن وطاقتهن ومهاراتهن ورؤيتهن من أجل تطوير الأسرة والمجتمع المحلي. وهكذا تصبح النساء بحكم خبراتهن المتراكمة على مر السنين ثروة معرفية في مجال إدارة البيئة.

وقد اكتسبت النقاشات حول دور النساء في التنمية من جهة، ودور البيئة في التنمية المستدامة من جهة أخرى، أهمية متنامية في العقود الأخيرة من القرن العشرين، وبخاصة أن النقاشات حول الموضوعين المذكورين اتبعا بداية مسارين متوازيين. وكانت الاستدامة هي العامل الجامع بين التنمية والبيئة<sup>(56)</sup>.

وتبدو التنمية المستدامة مستحيلة من دون تحقيق المساواة بين الجنسين حيث أنها لم تعد مسألة حقوق إنسان أساسية وعدالة اجتماعية، بل هي شرط ضروري للحفاظ على البيئة وتحقيق التنمية المستدامة<sup>(57)</sup>.

وفي بداية اهتمام الجهات الناشطة في مجال التنمية بقضايا المرأة، واجهت الأنشطة التي كانت تنفذ تحت عنوان المرأة والتنمية تحديات عدة ناجمة عن عدم التكافؤ بين الجنسين في مجالي التعليم والوصول إلى الموارد، فحالت دون تحقيق الإنصاف المنشود بسبب الأعباء التي أضيفت على كاهل النساء من دون الأخذ بأهمية دورها الإنجابي وما يتطلبه من وقت وطاقة. وقد بذلت فيما بعد محاولات لاعتماد مقاربات سعت للربط بين النساء والتنمية في بعض القطاعات، مثل المياه والصرف الصحي، إلا أنها لم تكن مدرجة ضمن نماذج تنموية محددة.

United Nations Environment Programme, Policy Series – Women and the Environment <http://products.ihp.com/Ohsis-SEO/654323.html>. (54)

(55) اليوم العالمي لمكافحة التصحر والجفاف: رسالة الأمين العام للأمم المتحدة، 17 حزيران/يونيو 2007.

(56) UNEP, Women and the Environment: An Analytical Review of Success Stories.

(57) انظر الحاشية 53 أعلاه.

وقد شكل المؤتمر العالمي الثالث للمرأة محطة مهمة أطلقت عمليات الربط المركزية بين كل من النساء والتنمية والبيئة. فابتدأت مقارنة علاقات النساء بالقضايا البيئية ضمن منظور النوع الاجتماعي حيث أن علماء الاجتماع والعاملين الاجتماعيين اعتمدوا النوع الاجتماعي كمتغير اقتصادي اجتماعي، وذلك لدى تحليلهم مختلف الأدوار والمسؤوليات في المجتمعات. وبينت تلك التحليلات أن النساء يضطلعن بأدوار هامة ومختلفة في قطاعات الاقتصاد الإنتاجية كالزراعة وغيرها: فهن يدرن الموارد الطبيعية في عدد من المجتمعات، كما أنهن المزارعات والمسؤولات عن توفير المياه والطاقة والخدمات الصحية في بعض المجتمعات المحلية<sup>(58)</sup>. إلا أنهن يواجهن عدداً من التحديات والصعوبات تشمل الافتقار للمعلومات والخدمات والموارد مما يعيق قدرتهن على مواجهة تلك التحديات وتحسين أحوالهن المعيشية وأحوال أسرهن الفقيرة.

وقد يؤدي الترويج للمساواة بين الجنسين إلى تغيير عميق في البنى الاقتصادية والاجتماعية للمجتمعات من دون أن يقتصر على نمط عيش النساء واهتمامهن بأفراد الأسرة الآخرين، إذ يشمل أيضاً نمط عيش الرجال أيضاً وأدوارهم ضمن الأسرة والمجتمع المحلي<sup>(59)</sup>.

وقد تبين في السنوات الأخيرة أن النساء يمتلكن معرفة وخبرة غالباً ما يضعنهما في خدمة التنمية الاقتصادية والاجتماعية والقضاء على الفقر. وهن يؤديين دوراً فعالاً في مكافحة مشاكل بيئية جديّة يواجهنها في عدد من المواقع: في المنزل وفي الزراعة والتجارة والصناعة. إلا أن عدداً قليلاً من النساء نجح في تبوء مناصب تتيح لهن المشاركة الفعلية في صنع القرار وصياغة السياسات التنموية. وفي إحدى الدلائل الأولى الموثقة حول دور النساء في إدارة البيئة، ذكرت كل من إيرين دانكلمن وجون ديفيدسون أن "معرفة النساء أساسية لبقاء الأسر والمجتمعات المحلية والحفاظ على البيئة. ويحتاج هذا الدور إلى تقييم وحماية وتطوير، وذلك بالتزامن مع اكتساب النساء معارف ومهارات جديدة لا تزال النساء مقصيات عنها"<sup>(60)</sup>.

ولا تقتصر عملية إدماج النوع الاجتماعي في القضايا البيئية على حماية الموارد الطبيعية بل تتعداها لتشمل قضايا متعددة ومتشابكة في أن معاً، مثل الفقر والأمن الغذائي للأسرة المعيشية والزراعة المستدامة والأنظمة الزراعية وقوانين الإصلاح الزراعي وملكية الأراضي ومصادر المياه وإدارة الموارد وعلاقة النساء بالطبيعة وعمل النساء والقروض واقتصاد السوق والتصنيع وإدارة المشاريع والحقوق الإنجابية والرعاية الصحية والبيئة الحضرية والبنى التحتية والإسكان والنزوح والتهجير والحركات النسائية وعلاقة النوع الاجتماعي بالبيئة والتنمية وغيرها.

وبناء على ما سبق، تتجاوز مسألة النوع الاجتماعي والقضايا البيئية مسألة إدماج النوع الاجتماعي، إذ تقوم على مفهومين اثنين:

1- يجمع النوع الاجتماعي في علاقته بالقضايا البيئية بين عمليات التفاعل المباشر بين البيئة والبشر من جهة، وعملية الاستخدام البيئي والمعرفة البيئية والتقويم البيئي من جهة أخرى في عملية التنمية؛

(58) المرجع نفسه.

(59) المرجع نفسه.

(60) United Nations, The World's Women 1970-1990, Trends and Statistics, 1999. <http://www.popline.org/docs/075888>

2- يساهم النوع الاجتماعي بأدواره ومسؤولياته وتوقعاته وحاجاته وتوزيع العمل لديه في بناء كل أشكال العلاقات البشرية بالبيئة<sup>(61)</sup>.

### باء - خلفية

#### 1- النوع الاجتماعي والبيئة

لم تبدأ الدراسات بتناول الربط بين العلاقات بين الجنسين والتغير الذي يطراً على البيئة وهشاشة الشرائح الأكثر عرضة للأذى إلا حديثاً. وتتفاوت مفاعيل الآثار الوخيمة للتدهور البيئي على الجنسين، حيث تنعكس آثار التحسن أو التدهور اللذين قد يصيبان البيئة بصورة مغايرة وفقاً للعمر والنوع الاجتماعي والطبقة الاجتماعية، في حين أن الهشاشة إزاء التغيرات البيئية الطارئة والقدرة على التكيف معه تتأثران بالنوع الاجتماعي.

أما قضايا النوع الاجتماعي والبيئة، فتعكس بعدد من المفارقات وأشكال من التفاوت يعبر عن الظلم التاريخي الذي يلحق بالنساء، ومنها ما يظهر جلياً في النواحي الحياتية التالية:

- (أ) التفاوت لدى الجنسين في مسؤولية إدارة الموارد البيئية وملكيته وتنظيمها؛
  - (ب) التفاوت في كيفية استعمال الموارد الطبيعية وإدارتها وتأثير العلاقات غير المتكافئة داخل الأسرة والمجتمع المحلي على وصول النساء إلى الموارد؛
  - (ج) تفاوت في مراعاة الاستراتيجيات المعيشية اليومية لحاجات الجنسين لدى استعمال البيئة وفقاً لتقاليد المجتمعات المحلية؛
  - (د) التفاوت لدى الجنسين في معرفة البيئة والموارد المحددة والمشاكل البيئية التي يواجهها مجتمع معين؛
  - (هـ) التفاوت لدى الجنسين في المساواة والتنظيم والعمل من أجل حماية البيئة.
- وتنجم عن تقسيم العمل وفقاً للنوع الاجتماعي مخاطر مختلفة بحسب ما يتعرض إليه الرجال والنساء، ومنها<sup>(62)</sup>:
- (أ) قد يتعرض الرجال إلى مواد كيميائية سامة قد تستعمل في المناجم في حين قد تتعرض النساء إلى مبيدات الآفات المستعملة؛
  - (ب) قد تتطلب الأنشطة المولدة للدخل والتي يقوم بها الرجال والنساء موارد مختلفة (وقود أو مياه) وينجم عنها نفايات محددة؛

(61) <http://www.grdc.org/gender/a21/unep-gneder-environment.html>

(62) UNEP, Gender and Environment. <http://www.grdc.org/gender/a21/unep-gender-environment.html>

(ج) يتسبب التلوث البيئي بمخاطر صحية متنوعة تهدد الرجال والنساء، حيث أن النساء عرضة للأذى بصورة خاصة للمخاطر المنزلية كتلوث المياه والهواء المنزلي نتيجة نيران الطبخ؛  
(د) تزداد أعباء النساء عندما تشح الموارد، وذلك لتوفير الموارد للأسرة (المياه والوقود والغذاء)؛

(•) تتفاوت مسؤوليات الرجال والنساء لدى رعايتهم أحد أفراد العائلة عندما يصاب بمرض نتيجة مخاطر بيئية؛

(و) تتفاوت ردود الفعل إزاء التغير البيئي وفقاً للعمر والطبقة الاجتماعية والتراتبية العائلية والنوع الاجتماعي؛

(ز) نتيجة للانحياز المعتمد في المناهج التربوية والتدريبية، تصبح النساء أقل استعداداً من الرجال لفهم التغير البيئي المتوقع والتكيف معه.

ونتيجة الآثار التراكمية لتلك العلاقات غير المتكافئة بين الجنسين، يصبح الوعي البيئي خاضعاً للنوع الاجتماعي.

## 2- المؤتمرات العالمية ومقاربة بالنوع الاجتماعي والبيئة

تؤكد معلومات برنامج الأمم المتحدة للبيئة أن أول مؤتمر دولي ربط رسمياً قضايا البيئة الطبيعية والمجتمع في توجهاته عقد في استوكهولم عام 1972. وفي عام 1980 تم الإعلان عن الوثيقة الاستراتيجية العالمية لحفظ الموارد الحيوية للتنمية المستدامة، واستمر عرض قضايا البيئة الاجتماعية بشكل حيادي عن قضايا الجنسين، وأقر الاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة والموارد الطبيعية عام 1984 توصيات تتعلق بالنساء والحفاظ على البيئة، وتم إنشاء برنامج خاص للمرأة والموارد الطبيعية وذلك من أجل استعراض برنامج المؤتمر العالمي الثالث للمرأة في نيروبي (1985)، والذي يُعتبر أول المؤتمرات التي أوردت وناقشت الصلة الواضحة ما بين البيئة وقضية تنمية أوضاع النساء. ونتيجة لذلك، عين برنامج الأمم المتحدة للبيئة هيئة استشارية لمتابعة الموضوع، وتم عقد جلسة خاصة لدرس قضايا المرأة والبيئة. وقامت النساء الناشطات والخبيرات ومنظمات المجتمع المدني في عام 1992 بالإدلاء بالمرافعة القوية لإضافة قضايا تنمية أوضاع المرأة والبيئة في مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية الذي عقد في ريو دي جانيرو تحت عنوان خاص. وتضمن جدول أعمال القرن 21 (مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة) فصلاً بعنوان "الدور العالمي للمرأة في تحقيق تنمية مستدامة ومنصفة"، في حين خصص المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة (1995) قرارات تؤكد أهمية قضايا المرأة والبيئة. وفيما بعد، ورد الالتزام بالمبدأ ذاته في الفقرة (20) من إعلان جوهانسبرغ في مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة (2002) التي أشارت إلى أهمية الالتزام بقضايا إدماج النوع الاجتماعي في جميع أوجه التنمية المستدامة. وخلال دورة اجتماع مجلس الإدارة/المنتدى البيئي الوزاري العالمي عام 2004، أعدت الحكومات المشاركة ومنظمات المجتمع المدني ورشة عمل رفعت توصيات تلزم الأمين العام لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة بتنفيذ القضايا المتفق عليها والتي تربط قضايا البيئة بالمساواة بين الجنسين وتجعلها نقطة أساسية في برنامج عمل المنظمة، وشددت على ضرورة التركيز على تفعيل وتمكين المرأة من أجل اتخاذ القرار البيئي وتقديم الخدمات الفنية للدول الأعضاء والشبكات النسائية العاملة في مجال البيئة. وتم اقتراح التأكيد على أهمية دور المرأة الفاعل وعلاقة التلوث البيئي بالتدهور

الصحي، والتعليم والتدريب على قضايا البيئة في التقارير والدراسات التي تصدر عن برنامج الأمم المتحدة للبيئة.

وخلال الجلسة الخاصة للاجتماع ذاته (2004) تم عقد أول اجتماع لوزيرات البيئة والذي اتخذ عدداً من القرارات المتصلة بقضايا البيئة والصحة وإنشاء الجمعية النسائية العالمية المعنية بالبيئة (WAVE)، ما يؤكد الاهتمام بقضية "المرأة صوت البيئة". كما قامت المنظمة بإعداد الدراسات القطاعية ووضع خطة لإدماج قضايا النوع الاجتماعي في برامج الأمم المتحدة للبيئة وفي وزارات البيئة لدى الدول الأعضاء. وعقب المؤتمر، أصدر برنامج الأمم المتحدة للبيئة كتاباً بعنوان "المرأة والبيئة" كما سلط الضوء على قضايا "المساواة بين الجنسين والفقر والبيئة" في الكتاب السنوي "توقعات البيئة العالمية 2005/2004"، وتم إصدار قرار وزاري من مجلس الإدارة بشأن المساواة بين الجنسين في مجال البيئة، وتقديم تقرير مرحلي<sup>(63)</sup> عن تنفيذ مقرر أعد في العام 2007 تلبية للتكليف الصادر عن المدير التنفيذي للبرنامج يسعى إلى تعزيز المساواة بين الجنسين في الأنشطة البيئية وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة. ويتصدى التقرير "لقضايا المشاركة المتكافئة في صنع القرار بين النساء والرجال وإدماج المساواة بين الجنسين في السياسات والبرامج البيئية، وتقييم أثر السياسات البيئية على المرأة".

#### الإطار 6 - محطات أساسية في مجال البيئة والتنمية<sup>(\*)</sup>

1972	أكد إعلان استوكهولم بشأن البيئة البشرية حق الشعوب في العيش في بيئة تتيح حياة رفاة لائقة وكرامة.
1979	تبنت الجمعية العامة للأمم المتحدة اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (المعروفة باتفاقية سيداو (CEDAW)) كونها الإعلان العالمي الأول لحقوق المرأة. صحيح أن تلك الاتفاقية لم تذكر البيئة، إلا أنها تحدد التمييز ضد النساء بما يلي: "أي تفرقة أو استبعاد أو تقييد يتم على أساس الجنس ويكون من آثاره أي وهن أو إحباط الاعتراف للمرأة بحقوق الإنسان والحريات الأساسية في الميادين السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والمدنية أو في أي ميدان آخر، أو إضعاف أو إحباط تمتعها بهذه الحقوق أو ممارستها لها، بصرف النظر عن حالتها الزوجية وعلى أساس المساواة بينها وبين الرجل".
1985	تمخض المؤتمر العالمي الثالث للأمم المتحدة المعني بالمرأة ومندى المنظمات غير الحكومية عن استراتيجيات نيروبي التطلعية للنهوض بالمرأة والتي تقر بدور النساء في حماية البيئة وإدارتها.
1991	عقدت الجمعية النسائية العالمية المعنية بالبيئة اجتماعها في مدينة ميامي، بالولايات المتحدة الأمريكية.
1992	سلم مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية في مدينة ريو دي جانيرو، البرازيل، بأن المرأة تمثل "مجموعة رئيسية" للتنمية المستدامة. ووضع أحكاماً محددة لتحسين وضعها، وهي تشمل الفصل 24 من جدول أعمال القرن 21 وعنوانه "الدور العالمي للمرأة في تحقيق تنمية مستدامة ومنصفة". وينص المبدأ 20 من إعلان ريو على أن "للمرأة دوراً حيوياً في إدارة وتنمية البيئة، ولذلك فإن مشاركتها الكاملة أمر أساسي لتحقيق التنمية المستدامة".
1993	أكد إعلان وبرنامج عمل فيينا الذي صدر عن المؤتمر الدولي لحقوق الإنسان، الذي عقد في فيينا خلال الفترة من 14 إلى 25 حزيران/يونيو 1993، بأن حقوق المرأة والطفلة هي جزء غير قابل للتصرف من حقوق الإنسان العالمية وجزء لا يتجزأ من هذه الحقوق ولا يفصل عنها.
1994	اتخذ المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، الذي عقد في القاهرة خلال الفترة من 5 إلى 14 أيلول/سبتمبر 1994، خطوات رئيسية بشأن حق المرأة والطفلة في تقرير حياتهما ووضعهما بالنسبة لحقوقهما الإنجابية بما فيها تنظيم الأسرة.
1995	نجم عن مؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بالمرأة في بيجين منهاج عمل بيجين الذي يقدم خارطة طريق

(63) UNEP/GC/24/8، تشرين الأول/أكتوبر 2006 نوقش التقرير في الدورة 24 لمجلس الإدارة عام 2007.

ل- 12 موضوعاً رئيسياً: الفقر والتعليم والتدريب والصحة والعنف والنزاعات المسلحة والاقتصاد وصنع القرار والآليات المؤسسية وحقوق الإنسان والإعلام والبيئة والطفلة. يؤكد القسم كاف المتعلق بالمرأة والبيئة على أن للنساء دوراً أساسياً في تطوير استهلاك مستدام وسليم بيئياً بالإضافة إلى أنماط ومقاربات إنتاج لإدارة الموارد الطبيعية.

### الإطار 6 (تابع)

- 2000 بيجين +5: انعقد بيجين وما بعده في نيويورك واعترف بعدد من القضايا الجوهرية الناشئة للمرأة والطفلة بما فيها الحقوق المتعلقة بالعمل والعنف القائم على النوع الاجتماعي والحقوق الإنجابية والجنسية والتعليم والأمن الاجتماعي والحصول على الموارد المنتجة. وفي قمة الألفية في نيويورك، التزمت الدول الأعضاء بإيجاد عالم أفضل، أحسن صحة وأكثر عدالة بحلول العام 2015. ويعد إعلان الألفية "بتعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة باعتبارهما وسيلتين فعاليتين لمكافحة الفقر والجوع والمرض، ولحفز التنمية المستدامة فعلاً".
- وبين الأهداف الإنمائية الثمانية للألفية: الهدف الأول: القضاء على الفقر المدقع والجوع؛ والهدف الثالث: تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة؛ والهدف السابع: كفاءة الاستدامة البيئية.
- وأقر قرار مجلس الأمن 1325 بشأن سلامة المرأة وأمنها بأثر الحرب على المرأة وأوصى بتحسين حماية المرأة أثناء النزاعات وبدورها القيادي أثناء عملية بناء السلام وإعادة الإعمار.
- 2002 أصدر مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة في جوهانسبرغ إعلاناً سياسياً وخطة لتنفيذ نتائج المؤتمر. وقد تم التأكيد في الإعلان السياسي وخطة تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة الحاجة إلى تحليل يعتمد النوع الاجتماعي وبيانات خاصة بنوع الجنس وإدماج النوع الاجتماعي في كل الجهود المبذولة في مجال التنمية المستدامة والاعتراف بحق المرأة بالأرض. ويذكر المبدأ 18 من الإعلان ما يلي: "نحن نعلن التزامنا بكفالة إدراج تمكين المرأة وتحررها والمساواة بين الجنسين في جميع الأنشطة المنصوص عليها في جدول أعمال القرن 21 والأهداف الإنمائية للألفية وخطة تنفيذ مؤتمر القمة".
- 2003 قررت الدورة الحادية عشرة للجنة الأمم المتحدة المعنية بالتنمية المستدامة بأن المساواة بين الجنسين ستكون قضية في صلب جميع الأنشطة المزمع القيام بها حتى العام 2015.
- 2004 عقد اللقاء الأول للجمعية العالمية للمرأة المتعلقة بالبيئة في نيروبي في مقر برنامج الأمم المتحدة للبيئة، والتزم البيان الناجم عنه "بمتابعة النضال من أجل كوكب يعم فيه السلام والعدالة والصحة للجميع وبمواصلة العمل وتطوير ودعم الأنشطة التي تساهم في تحقيق العدالة بين الجنسين وبيئة أنظف وأكثر أماناً وحياة أفضل لمجتمعاتنا المحلية".
- 2005 شكل تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية ضمن سياق النوع الاجتماعي والبيئة موضوعاً خاصاً للتشاور في الدورة الثالثة والعشرين لمجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة/المنتدى البيئي الوزاري العالمي.

(\*) <http://www.unep.org/geo/yearbook/yb2004/076.htm> .UNEP, Global Environment Outlook, Year Book 2004/5.

هذا ويمكن التتويه بثلاث إستراتيجيات أساسية للتحرك مبينة كما يلي:

(أ) رفع قدرة النساء في مجال المساهمة في اتخاذ القرارات، إذ أنه تم الاعتراف بالنساء "كمجموعة رئيسية" في الفصل 24 من برنامج عمل القرن 21. كما أن مساهمة النساء في المبادرات البيئية هي أساسية للوصول إلى التنمية المستدامة. تواجه النساء عقبات لا تنطبق على الرجال عندما يحاولن التفاعل مع القضايا السياسية أو متابعة مهن علمية. ويتضمن مثال للاستراتيجيات التي تم وضعها في منهاج عمل بيجين لمواجهة العقبات:

(1) توفير التدريب القيادي لمساعدة النساء لمضاعفة قدراتهن الذاتية وللتشجيع في اتخاذ القرار والوصول إلى المواقع الإدارية؛

(2) مراجعة الأسس لتوظيف وتعيين النساء في مواقع استشارية والتي تؤخذ فيها القرارات والترقية لمواقع رئيسية لضمان غياب التمييز ضد النساء؛

(3) تطوير الإجراءات والتدريب لتشجيع النساء في المساهمة في الجهود الانتخابية، والأنشطة السياسية وغيرها من المجالات القيادية.

(ب) تعزيز القدرات للمؤسسات العامة لإدماج قضايا الجنسين: إن تطوير المهارات والتغيير المؤسسي ضروريان لإدماج قضايا الجنسين وتعميمهما. ويجب على الإدارة أن تجعل هذه المسألة تتبوأ موقع الأولوية بصورة مستمرة، وتعمل على التأكد من تمتع الموظفين بالموارد والكفاءات والمعلومات والوقت لتضمين هذا البعد في أعمالهم. ويجب جمع الإحصاءات ذات العلاقة المعنية بالاحتياجات الفردية وتصنيفها حسب الجنس والعمر، وتحليل الانعكاسات للسياسات المقترحة والقرارات المتخذة، على كل من النساء والرجال.

#### الإطار 7- تجربة إثيوبيا لإدماج قضايا الجنسين

ابتدأت في 1999 سياسات تعميم قضايا الجنسين في السياسات البيئية في إثيوبيا. كما حددت ستة مجالات حيوية للتدخل، كل منها يتضمن مؤشرات وأساليب لتثبيت أدوار محددة ومسؤوليات ضمن إطار زمني محدد. ويتضمن التوجه الجديد لقضايا الجنسين والبيئة (أ) تدريب الموظفين الأساسيين في قضايا الجنسين؛ (ب) تطوير طرق تقييم المساهمة الريفية؛ (ج) تنويه بتنمية الإجراءات والأدلة لأجل البرامج وتخطيط المشاريع؛ (د) تنظيم استشارات لمجموعات نسائية وشبكات لتوفير مجالات الاستشارة في شؤون الحماية والبيئة.

وتتضمن السياسات البيئية تنظيم استراتيجية لتعميم قضايا الجنسين وانخراط بعيد المدى من قبل نقاط الارتكاز لقضايا الجنسين في أجهزة البيئة والعاملة مع استشاريين، كما تتضمن البرامج إعداد ورش وطنية وإقليمية عديدة بوجود أكثر من 1 800 مشارك. كذلك قامت ثمان مناطق محلية بإعداد استراتيجيات إقليمية للحماية البيئية والتي تضمنت منهاجاً يأخذ بعين الاعتبار قضايا الجنسين.

المصدر: كورال ورائسون 2001.

(ج) تعزيز المنظمات النسائية غير الحكومية الناشطة في مجال البيئة: إن التفاعل النشط فيما بين شرائح المجتمع المدني لنقاش التوجهات والاستراتيجيات البيئية يوفر إمكانيات رئيسية لتحسين قدرات المنظمات النسائية، حيث باشرت هذه الجمعيات بإثارة الاهتمام بالقضايا البيئية ومتابعة بدائل التنمية المستدامة. وتستطيع هذه المنظمات أن تستفيد من التطور الحاصل في طرق المرافعة والدعاية، وترفع مستوى التشبيك مع منظمات مماثلة في التوجه، وأن تسعى إلى تحسين قدرات البحث والوصول إلى طرق فنية للتدريب ولجمع المعلومات.

وقد قامت المنظمات النسائية غير الحكومية في البرازيل باستعمال الاتصال بالراديو بكفاءة عالية للوصول إلى النساء وتوزيع المعلومات ذات الحساسية بقضايا الجنسين وزيادة مساهمتهم.

#### الإطار 8- القدرات المؤسسية للعمل مع قضايا الجنسين في التنمية المستدامة: قضايا للمتابعة ولأخذها بعين الاعتبار أو كدروس مستقبلية

تقييم القدرات على المستوى المؤسسي

مجال القدرات

الفهم والالتزام: الوضوح حول جدوى قضايا - هل يوجد التزام بتطبيق قضايا الجنسين من قبل قيادة الجنسين في التخطيط للتنمية المستدامة، والالتزام المؤسسة، وكيف يتم التعبير عن هكذا التزام؟ هل توفر



بتطبيق البعد الاجتماعي على مستوى القرارات العليا وعلى بقية المستويات.

للعاملين الموارد اللازمة للتنفيذ؟ هل للمؤسسة استراتيجية لتعميم قضايا الجنسين؟

- هل تم تفعيل الالتزام الحكومي ضمن المؤسسات الحكومية (في قضايا المرأة والبيئة) والتي نصت عليها المعاهدات والمؤتمرات الدولية مثل منهاج عمل بيجين والمؤتمر الدولي للبيئة؟

### الإطار 8 (تابع)

**تقييم القدرات على المستوى المؤسسي**

هل تم اعتبار أية قضايا يجدر تطبيقها؟ مثال: هل تستطيع مؤسسة تعليمية تقدير قضايا الجنسين ضمن مناهج الدراسة؟ وهل المؤسسة البحثية تستطيع مراجعة برامج وخطط البحث والمشاريع المتفرقة، وهل أخذت بالاعتبار اهتمامات الجنسين كل على حدة، وهل تسهل أجهزة المؤسسة تبادل المسؤوليات المؤسسية بالنسبة لقضايا الجنسين؟

- إذا كان لدى المؤسسة استراتيجية لتعميم قضايا الجنسين، فهل يتم أيضاً وضع منهاج عمل بالتزام مع الموارد الضرورية لضمان تطبيق التوجه؟

- هل توجد رابطة ما بين المؤسسات الحكومية المعنية بتنفيذ قضايا الجنسين وإزالة التمييز، وبقية الهيئات والأجهزة الحكومية المعنية بشؤون المرأة؟

- هل تتضمن إجراءات تقييم آثار وانعكاس التلوث البيئي الحصول على بيانات ومعلومات إحصائية مفصلة حسب الجنس؟

- هل سياسات ومشاريع تقييم الأثر البيئي تتضمن شرط تضمين تقييم قضايا الجنسين أو انعكاساته على كل من الرجال والنساء؟

- هل يتضمن التحليل قضايا الانعكاس على كل من الرجال والنساء بشكل روتيني ودائم؟

- هل تجمع المؤسسة بشكل دوري بيانات مفصلة حسب الجنس؟

- هل توجد معلومات حول كيفية سبب وجود فروقات بين الجنسين، والتمييز في مجالات قطاعات محددة (ملكية الأرض، السيطرة على الموارد، تقسيم العمل في الأنشطة الزراعية، الفرق في استخدام المياه ما بين الرجال والنساء، التفاوت في المشاركة باتخاذ القرارات ما بين النساء والرجال في الأوجه المختلفة للمؤسسات الحكومية؟

- هل هناك أجهزة قائمة تضمن بناء وتطوير هكذا معلومات؟

- هل يتمتع جميع العاملين (وعلى كل المستويات) بالوعي والقدرات لتحديد وتعيين كيفية سبب إعطاء أهمية ومعنى للبعد الاجتماعي في عملهم؟

- هل توجد خبرات محددة بقضايا الجنسين ضمن المؤسسة

**مجال القدرات**

الأجهزة والإجراءات اللازمة لتفعيل وتعميم قضايا الجنسين: يتم الالتفات إليها والتأكد من وجودها ومراقبتها خلال التطبيق.

المعلومات، البيانات والبحث: توفر النصوص الضرورية مثلاً حصول النساء والرجال وسيطرتهم على حاجاتهم من المياه، تحديد الفرق ما بين استعمال النساء والرجال للمياه، الفرق بين مشاركة النساء والرجال في المجتمع المدني وتوفر بيانات مفصلة حسب الجنس.

الكفاءات في التحليل، التخطيط والإدارة: تحديد ومتابعة قضايا الجنسين المعنية بمهام المؤسسة.

أو تستطيع المؤسسة جلبها والوصول إليها من خلال علاقاتها الخارجية؟

طرق ومجالات المساهمة: والتي من خلالها تتمكن - هل توجد لدى المؤسسة ارتباطات مع منظمات خارجية النساء والمدافعات عن حقوق النساء من المشاركة بالإضافة إلى المنظمات النسائية التي لديها اهتمامات مماثلة أو شبكات عالمية والتي تدخل قضايا الجنسين بمهام المؤسسة، والبرامج والتقييم.

## جيم - النوع الاجتماعي والبيئة في بلدان الإسكوا

### 1 - البيئة في بلدان الإسكوا

#### (أ) مقدمة

تمثل منطقة الإسكوا 3.6 في المائة من المساحة الإجمالية للعالم ويشكل سكانها 3 في المائة من سكان العالم. ووصل نمو السكان في منطقة الإسكوا إلى 2.5 في المائة في العام 2005<sup>(64)</sup>.

أما أهم مميزات منطقة غرب آسيا وفقاً لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة<sup>(65)</sup> ومجموعة الإحصاءات البيئية في منطقة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، الأمم المتحدة، فتشمل ما يلي:

- (1) تتميز المنطقة بمناخ جاف وموارد مياه طبيعية محدودة وندرة الأمطار، حيث أن الأراضي القاحلة تغطي أكثر من 70 في المائة من مساحة المنطقة؛
- (2) مستوى ندرة المياه فيها هو من الأعلى في العالم؛
- (3) يقدر عدد سكان المنطقة العربية بـ 312 مليون (2003) و30 في المائة منهم يقطنون غرب آسيا مع نسبة شباب مرتفعة (تتراوح فئة أعمارهم بين 16 و24 سنة)؛
- (4) تحتوي الإسكوا وفقاً لإحصائيات عام 2005 على 51 في المائة من الاحتياطي العالمي من النفط و25 في المائة من الاحتياطي العالمي من الغاز الطبيعي؛
- (5) تعتمد اقتصادات دول المشرق (إضافة إلى اليمن) على الزراعة، في حين تقوم اقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي على الغاز والنفط؛
- (6) تغلب الصناعات الحكومية الكبيرة فيها على قطاعات النفط والغاز والبتروكيميائيات في حين أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ما تزال محدودة في معظم البلدان، وإن كانت تشهد نمواً؛

(64) مجموعة الإحصاءات البيئية في منطقة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، الوثيقة E/ESCWA/SCU/2007/2.

(65) UNEP in the regions, West Asia. <http://www.unep.org/bh/ROWA%20Layout%202005f.pdf>

- (7) لا يغطي القطاع الزراعي حاجات التنمية والتوظيف، حيث تشهد المناطق الريفية نزوحاً متنامياً باتجاه المدن؛ وقد شهدت المنطقة نمواً حضرياً إذ يعيش 56 في المائة من سكانها في مناطق حضرية، وإن كان النمو المدني لا يعكس بالضرورة تحسناً في الظروف الاقتصادية والاجتماعية؛
- (8) وضع عدد من بلدان المنطقة (مثل الأردن والبحرين وقطر ولبنان والمملكة العربية السعودية) خططاً وطنية لاستعمال الأراضي وتوزيع السكان؛
- (9) يساهم كل من الزراعة والإنتاج الغذائي بـ 12-13 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي؛
- (10) يطرح تحرير التجارة تحديات أمام الجهود المبذولة في مجال التنمية المستدامة إذ تشهد الخصخصة تنامياً، حتى في أكثر البلدان المحافظة، حيث بدأت تتخذ تدابير صارمة لترويج الاستثمار الخاص المحلي ولجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة؛
- (11) تبلغ نسبة البطالة ضعف النسبة الموجودة في معظم البلدان، ولا سيما بين النساء، حيث يبلغ معدل البطالة 22 في المائة (إلا أنه قد يصل إلى 60 في المائة في الضفة الغربية وقطاع غزة)؛
- (12) صحيح أن البطالة في ارتفاع، إلا أن هناك بعض البلدان التي تعتمد على يد عاملة مهاجرة؛
- (13) انعكست الحروب والاضطرابات سلباً على النمو الاقتصادي فأصبح دون المعدل العالمي بكثير، إضافة إلى انعدام الاستقرار الذي يترك تداعياته المباشرة على التنمية الاقتصادية والاجتماعية في العراق والأراضي الفلسطينية؛
- (14) تركت الحرب على العراق أثراً رئيسية على الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي والسياسي والبيئي والأمان والصحة مما يهدد الدول المجاورة؛
- (15) احتل الأمن القومي أهمية كبرى في عدد من البلدان نتيجة الوضع الأمني، وغالباً ما كان ذلك على حساب البيئة.

#### (ب) التحديات البيئية في منطقة غرب آسيا والنوع الاجتماعي

تواجه منطقة غرب آسيا عدداً من التحديات البيئية التي قد تعيق تحقيق التنمية المستدامة. وبما أن الشرائح الاجتماعية لا تملك قدرة التكيف ذاتها مع المتغيرات البيئية، وذلك بسبب تفاوت الإمكانيات التي تملكها كل مجموعة في التأقلم مع الأضرار الناجمة، فغالباً ما تكون النساء الشريحة الأوسع الأكثر هشاشة وعرضة للأذى وذلك نتيجة لافتقارهن إلى الوسائل المالية والاجتماعية والسياسية التي تقيهن تلك

الأخطار<sup>(66)</sup> و"الهشاشة" وفقاً لأدغر هي "الظاهرة الناشئة اجتماعياً والمتأثرة بالديناميات المؤسسية والاقتصادية"<sup>(67)</sup>.

أما التحديات البيئية التي تواجهها الإسكوا فهي التالية<sup>(68)</sup>:

### (1) الأراضي

- أ- تغطي الأراضي القاحلة أكثر من 70 في المائة من مساحة المنطقة؛
- ب- تمثل الأراضي المزروعة نسبة 4.5 في المائة من المساحة الإجمالية للأراضي في منطقة الإسكوا، و50 في المائة من الأراضي المزروعة في منطقة الإسكوا هي أراض مروية؛
- ج- يشكل الرعي الجائر والمياه غير الكافية والاضطرابات السياسية والمساعدات التي تمنح للمزارعين عوامل رئيسية تساهم في تدهور الأراضي، فهناك مناطق عدة تستقبل قطعاناً من الخراف أربعة أضعاف مما تستطيع تحمله؛
- د- ازداد انجراف التربة وتدهورت الإنتاجية نتيجة العوامل المناخية والنمو السكاني والنمو الحضري وإزالة الغطاء النباتي لأهداف زراعية؛
- هناك مساحات شاسعة من الأراضي عرضة للانجراف بسبب الرياح والمياه، وهناك ما يزيد عن 80 في المائة في شبه الجزيرة العربية عرضة للانجراف نتيجة الرياح؛
- و- أدى ارتفاع ملوحة التربة الناجم عن عدم انتظام الري إلى انجراف ما يقارب 40 في المائة من أراضي غربي آسيا، كما أهمل 30 في المائة من أراضي العراق نتيجة لذلك.

ينعكس تدهور الأراضي وانجرافها على المساواة بين الجنسين إذ الرجال هم المالكون الرئيسيون للأرض وهم الذين يقررون كيفية التأقلم مع المتغيرات البيئية وفقاً لمنظورهم هم، ومن دون أي اعتبار لحاجات النساء وأولوياتهن، بخاصة أن حيازة الأراضي بمثابة الحافز الأهم للقيام باستثمارات في الزراعة المستدامة. ومن ناحية أخرى، تقوم النساء بأنشطة زراعية تتطلب رأس مال أصغر من ذلك الذي يستثمره الرجال في أنشطتهم، ما يعني أن أنشطة النساء تعود عليهن بربح أقل من الربح الذي يحصل عليه الرجال. ويؤثر مستوى التعليم المتدني للنساء على اكتسابهن الدراية والمهارات التي تؤهلن لفصل معارفهن في مجالات توليد الدخل. أما نسبة مشاركة النساء في المنظمات والتعاونيات المحلية، فهي أدنى بما لا يقاس بمشاركة الرجال، مما يؤثر على إمكانية استفادتهن من خدمات الإرشاد الزراعي والتطور التكنولوجي والقروض الزراعية التي تؤهلن لتوسيع أنشطتهن الزراعية وتكييفها. وينعكس ذلك على الأنشطة الزراعية التي يمارسها الرجال، حيث يميل الرجال إلى إنتاج المحاصيل النقدية الموجهة إلى السوق في حين تقتصر

---

Gender Perspectives on the Conventions on Biodiversity, Climate Change and Desertification, Yianna Lambrou and (66)  
Regina Laub, Gender and Population Division. [http://www.fao.org/sd/dim\\_pe1/docs/pe1\\_041002d1\\_en.doc](http://www.fao.org/sd/dim_pe1/docs/pe1_041002d1_en.doc).

(67) المرجع نفسه.

(68) انظر الحاشية 66 أعلاه.

أنشطة النساء الزراعية على زراعة الكفاف من أجل قوت أسرهن اليومي<sup>(69)</sup>. وتجر الإشارة إلى أن الأمن الغذائي والسياسات الزراعية مهددان في حال تم تجاهل قضايا النوع الاجتماعي<sup>(70)</sup>.

## (2) المياه

- أ- تبلغ حصة منطقة الإسكوا 0.38 في المائة من مجموع الموارد المائية المتجددة في العالم؛
- ب- تشكل المياه الجوفية 9 في المائة من مجموع الموارد المائية التقليدية في منطقة الإسكوا؛
- ج- بلغت حصة منطقة الإسكوا 29 في المائة من الإنتاج العالمي من المياه المحلاة في عام 2003؛
- د- تعاني ثماني دول أعضاء في الإسكوا من شح حاد في المياه، حيث لا يتجاوز نصيب الفرد 500 متر مكعب؛
- يتسبب النمو السكاني السريع بضغط على المياه مؤدياً إلى ندرتها حيث يتجاوز الطلب عليها الكميات المتوفرة، و80 في المائة من المياه تستعمل للزراعة (انظر الشكل (GEO4 p 19 Arabic)<sup>(71)</sup>؛
- و- يتم استخراج المياه الجوفية بكثافة، مما يتسبب بتسرب الملح إليها من الطبقات الأرضية الساحلية؛
- ز- توزعت المياه المستخدمة في منطقة الإسكوا في عام 2003 بين 80 في المائة للاستخدام الزراعي مقابل 67 في المائة في الاتحاد الأوروبي، و10 في المائة للاستخدام المنزلي، و8 في المائة للاستخدام الصناعي، و2 في المائة للاستخدامات الأخرى؛
- ح- يبلغ متوسط العجز في نصيب الفرد من المياه في منطقة الإسكوا 23 متراً مكعباً في عام 2003؛
- ط- في معظم بلدان الإسكوا، تخطى الاعتماد على المياه الجوفية 50 في المائة؛
- ي- في منطقة الإسكوا تعالج نسبة 40 في المائة من المياه المنزلية العادمة ضمن قدرة المنطقة على المعالجة؛

---

(69) انظر الحاشية 67 أعلاه.

(70) المرجع نفسه.

(71) برنامج الأمم المتحدة للبيئة، توقعات البيئة العالمية GEO4: موجز موجه إلى صناع القرار. [http://www.unep.org/geo4/media/GEO4\\_SDM\\_Arabic.pdf](http://www.unep.org/geo4/media/GEO4_SDM_Arabic.pdf).

ك- يشكل الصرف الصحي تحدياً رئيسياً بسبب تسارع التنمية الاقتصادية والاجتماعية؛

ل- تهدد مصادر المياه المشتركة بين الدول الاستقرار وقد تكون سبباً للنزاعات؛

م- تقع حوالي 60 في المائة من مصادر المياه خارج المنطقة مما يتسبب بالتوتر.

ينعكس شح المياه وتدهور الموارد المائية على النساء والأطفال، فيصبحون أكثر عرضة للأمراض خاصة بسبب علاقة النساء بإمداد المياه وقيامهن بالأعباء المنزلية التي تتطلب مياهاً. وتبدو المساواة بين الرجل والمرأة في إدارة واستخدام المياه ضرورة ملحة، وذلك في مجالات الاستخدام المنزلي والصرف الصحي وتوفير الغذاء واستدامة البيئة. فالنساء مسؤولات عن المياه المستخدمة في المنازل ونقلها في المناطق الأشد فقراً، وهن اللواتي يشرفن على تخزينها إلى أن تنفذ، وعلى استعمالها للطبخ والتنظيف والغسيل والري. وفي أفريقيا، أكثر من ثلثي النساء يجلبن المياه من أماكن خارج منازلهن، حيث أفادت إحدى الدراسات أن النساء الريفيات في جنوب أفريقيا قد يمضين أكثر من 4 ساعات في اليوم لاستحضار المياه والوقود<sup>(72)</sup>. وأشار تقرير اليونيسيف الصادر عام 1998 أن أكثر من 50 مليون فتاة في عمر المرحلة الابتدائية لا يذهبن إلى المدارس لأن عليهن جلب المياه والوقود، مما يتسبب بأضرار صحية ونفسية تنعكس عليهن مستقبلاً. وهناك عدد من الأمراض المعدية المرتبطة بنوعية متدنية من المياه، علماً أن النساء هن اللواتي يتولين رعاية المرضى في معظم المجتمعات. وغالباً ما يسيطر الرجال على المؤسسات والشركات المسؤولة عن المياه. إلا أن النساء قد يتشكلن ضمن مجموعات ضاغطة للتفاوض مع جيرانهن حول الإمداد بالمياه. ففي أمريكا اللاتينية، قامت النساء باختطاف المسؤولين الرسميين عن المياه بهدف إجبار السلطات المعنية بتأمين كميات كافية من المياه تلبي حاجات الأسرة<sup>(73)</sup>.

### (3) إدارة النفايات<sup>(74)</sup>

تشكل إدارة النفايات مشكلة خطيرة جداً في المنطقة. ونتيجة لزيادة كمية النفايات الناجمة عن الاستهلاك، تبحث البلديات باستمرار عن مواقع جديدة لطمر النفايات أو التخلص منها، نظراً إلى أن المواقع الحالية قد وصلت إلى حدود قدراتها، مما يؤدي إلى تلوث التربة والهواء والمياه.

أ- توجد أكبر كمية من النفايات البلدية في مصر، حيث تم إنتاج 14.5 مليون طن في عام 2001، أي أكثر من إنتاج النفايات في الجمهورية العربية السورية بثلاث مرات تقريباً. ولا تتوفر أية بيانات تتعلق بعمان والمملكة العربية السعودية واليمن؛

ب- ولا تتوفر بيانات عن النفايات الناتجة عن مختلف الأنشطة في مختلف البلدان. وفي حال توفرت البيانات المتصلة بالأنشطة، فهي غالباً لا تكون مصنفة وفقاً للتصنيف الصناعي الدولي الموحد، وهو أمر يعيق التحليل والمقارنة بين البلدان؛

Mainstreaming Gender in Water and Sanitation: Literature Review for the South Africa Department of Water and (72)

Sanitation, by Colleen Low Morna, Gender Links, Johannesburg. <http://www.gdrc.org/uem/water/gender/genderinwatersanitation.pdf>.

(73) المرجع نفسه.

(74) انظر الحاشية 65 أعلاه.

ج- يجري إلقاء معظم النفايات الصلبة البلدية في مدافن قمامة مفتوحة، وذلك بنسبة 88 في المائة في مصر و60 في المائة في الجمهورية العربية السورية. ويجري طمر 85 و69 في المائة من النفايات الصلبة البلدية في الأردن وفلسطين، على التوالي؛

د- يتم تدوير حوالي 8 في المائة من مجموع النفايات في مصر ولبنان و5 في المائة في الجمهورية العربية السورية؛

- ما زالت إعادة التدوير دون المستوى المطلوب. صحيح أن بعض بلدان مجلس التعاون الخليجي وضعت برامج إعادة التدوير على رأس جداول أعمالها من أجل إدارة نفاياتها، إلا أن استعمال الأراضي كمقالب للأحجار القديمة وانخفاض كلفة مدافن القمامة يحول دون تنفيذ تلك البرامج؛ وتقتصر إعادة التدوير على الورق والكرتون فقط؛
- و- ويعتبر تغيير السلوك العام تجاه البيئة مكوناً أساسياً في الاستراتيجيات البيئية الإقليمية، وهو إحدى الآليات المهمة لتغيير السلوك في استخدام الأدوات التجارية بهدف تحقيق التغييرات المرجوة، ومنها التسعير، والرسوم، والضرائب، والحوافز المالية؛

ز- وقد ازدادت مشاريع البناء في مجلس التعاون الخليجي بشكل ملحوظ نتيجة للطفرة النفطية، لا سيما في الإمارات العربية المتحدة وقطر. ولا يبلغ عن البيانات المتعلقة بالنفايات الخطرة بانتظام إلا في الأردن وفلسطين.

إن منظور النوع الاجتماعي يؤثر على تعريف النفايات والمواد التي يتم رميها<sup>(75)</sup>. وما يبدو قمامة للنساء قد يشكل أجزاء محتملة لدراجة نارية، وما قد يعتبره الرجال قاذورات يشكل بالنسبة للنساء سماداً. والنساء هن مسؤولات عن توفير النظافة وإدارة النفايات وتحديد نمط الاستهلاك الذي يخفف من إنتاج النفايات داخل المنازل. إلا أنه ما إن تخرج النفايات من دائرة المنزل وتتحول سلعة حتى يصبح الرجل هو المسؤول عن إدارتها. إلا أن هناك أمثلة رائدة في المنطقة العربية (مصر ولبنان) عن نساء أطلقن مبادرات أهلية لإدارة النفايات (فرز وجمع وإعادة تدوير) فحولن النفايات إلى سلعة خلقت فرص عمل لهن في بعض الأحيان. ففي لبنان، قامت في أواخر التسعينات مجموعة نسائية صغيرة تعيش في قرية لبنانية حدودية كانت تتعرض للقصف الإسرائيلي المتواصل وهي عربصاليم، بإطلاق مبادرة لإيجاد حل للنفايات المتراكمة على جوانب الطرقات وفضاف النهر من خلال تأسيس جمعية "نداء الأرض". واستطعن بجهودهن التطوعية حث أهالي القرية على فرز النفايات في المنزل قبل أن يشرفن شخصياً على جمعها من المنازل ومن ثم بيعها لاحقاً إلى مصانع الكرتون والبلاستيك والمعدن حيث يعاد تدويرها. واستطاعت تلك النساء باستعمال المداخل التي تم جمعها من عملية البيع استئجار سيارة وتأهيل مكب وغيرها من الأنشطة ذات الصلة. وبالمقابل، سعت الجمعيات البيئية المحلية في مصر والمعنية بتدوير النفايات إلى خلق فرص عمل من تدوير النفايات وذلك باستحداث حرف بسيطة للنساء من المواد التي يتم تصنيعها (كالخرز البلاستيكي، والحقائب القماشية).

(4) البيئة الساحلية والبيئة البحرية

أ- أدى الإفراط في صيد الأسماك وتدمير الموائل وارتفاع التلوث الساحلي والبحري وكثافة حركة مرور البواخر إلى تلوث متزايد للبيئة البحرية والساحلية ما أثر على الأسماك؛

ب- تهدد البقع النفطية وتصريف المياه المبتذلة، البيئة البحرية؛

ج- يشكل توسع النمو العمراني الساحلي السريع في عدد من البلدان تهديداً للبيئة الساحلية والبحرية على حد سواء؛

د- تقوم عملية النمو العمراني أساساً على أدوار النوع الاجتماعي والعلاقات بين الجنسين، حيث يؤثر النمو الحضري على الأدوار والعلاقات والتمييز الجنسي، علماً أن هناك تفاوتاً وفقاً للأمكنة الجغرافية<sup>(76)</sup>. وتجدر الإشارة إلى أن النمو الحضري يتسبب بارتفاع عدد الأسر المعيشية التي ترأسها النساء. وهناك نزعة لربط ارتفاع عدد الأسر المعيشية التي ترأسها النساء بازدياد الفقر والتهميش الاجتماعي<sup>(77)</sup>؛

• - وينجم عن النمو الحضري ممارسات صناعية تطلق ملوثات هوائية ومائية غير معالجة مولدة نفايات خطيرة تصيب الرجال والنساء والأولاد الذين يعيشون في البيئة المجاورة لتلك المصانع. إلا أن الرجال والنساء يتأثرون بصورة مختلفة بالتلوث الصناعي بسبب اختلاف مهام ونمط عمل كل منهم وذلك ضمن القوة العاملة والأسرة المعيشية<sup>(78)</sup>؛

و- وقد يؤثر تنفيذ الإنتاج الأنظف على كل من النساء والرجال إيجاباً، إذ أن هدفه النهائي هو جعل الإنتاج أكثر فعالية والحد من الملوثات المنبعثة وتأمين بيئة أنظف، للحصول على مياه نظيفة وجو نظيف<sup>(79)</sup>، مما ينعكس على الصحة والسلامة فتستفيد منه المجتمعات المحلية المحيطة بالمصانع ويخفف من المشاكل الناجمة عن أماكن العمل لكل من العاملات والعمال في المنازل والمصانع. ويؤمن الإنتاج الأنظف فرص تدريب للنساء تمكنهن من المشاركة في أنشطة حماية البيئة وإدارة التلوث المنزلي والصناعي ولا سيما أن التدريب يمكنهن بصورة خاصة من تقديم منظورهن الخاص لكيفية معالجة المشاكل البيئية الطارئة، مما يؤثر على اختيار حلول الإنتاج الأنظف المقترحة<sup>(80)</sup>؛

---

(76) Bridge (development – gender), Urbanisation and Urban Poverty: A Gender Analysis, Report No. 54. <http://www.bridge.ids.ac.uk/reports/re54.pdf>.

(77) Sylvia Chant, Gender aspects of urban economic growth and development, Conference on Human Settlements in the “UNU/WIDER, prepared for the Changing Global Political and Economic Processes, Helsinki, 1995”.

(78) [http://www.chinacp.com/eng/cppolicystrategy/cp\\_gender.html](http://www.chinacp.com/eng/cppolicystrategy/cp_gender.html)

(79) المرجع نفسه.

(80) المرجع نفسه.



ز- وأخيراً يزيد الإنتاج الأنظف من الإنتاجية والربحية، مما يؤدي إلى توسيع المصانع وتوظيف عدد أكبر من النساء والرجال. إلا أنه من ناحية أخرى، وكونه يزيد من فعالية المؤسسة، قد يؤدي الإنتاج الأنظف أحياناً إلى خفض العمالة، ما يتسبب بصرف النساء قبل الرجال، وبخاصة النساء اللواتي يمارسن عملاً غير ضروري وأولئك اللواتي لم يخضعن إلى تدريب على مهام تتطلب معرفة أكبر ومهارات أوسع<sup>(81)</sup>.

## (5) الغابات والتنوع البيولوجي

أ- يشكل التنوع البيولوجي قاعدة الموارد الطبيعية التي تقوم عليها الحياة على الأرض. ويعتمد الحفاظ عليه واستخدامه المستدام على تحقيق التكامل والتوازن بين حماية البيئة والتنمية الاقتصادية، وعلى التأكد من استمرار مكاسب التنوع البيولوجي في التدفق ومن تشاركتها بشكل منصف. فالمخزون الوراثي الغني والمتنوع للمنطقة معرض للخطر إلى حد بعيد؛

ب- تشكل نسبة المحميات في منطقة الإسكوا نسبة متواضعة تبلغ في المتوسط 4 في المائة من إجمالي المساحة، إذ تبلغ مساحة المناطق المحمية 4.8 ملايين كلم<sup>2</sup>؛

ج- يُعزى الاتجاه السلبي في التنوع البيولوجي والموارد الوراثية المهددة بالانقراض في منطقة الإسكوا إلى الزيادة في الإنتاج الغذائي والاستخدام الكثيف للأراضي نتيجة للنمو السكاني السريع والكثافة السكانية وزيادة الطلب على الطاقة والموارد الطبيعية ونمو المراكز الحضرية وتطور استغلال النفط واستخدام الوقود الأحفوري وبناء الطرق الدولية وتأثيرها على النظم البيئية؛

د- تراجع الغطاء الحرجي في عدد من البلدان - بحوالي 50 في المائة في الأراضي الفلسطينية و17 في المائة في اليمن؛

• - يهدد الإفراط في الصيد بعض الأنواع بالانقراض؛

و- يهدد تدمير الموائل والزراعة المكثفة والتلوث الساحلي والبيئي بعض الأنواع الأخرى؛

ز- يشكل التنوع البيولوجي قيمة رئيسية لمعرفة السكان المحليين والأمن الغذائي الذي يعتمد أساساً على مكونات ثلاثة: الوفرة، والحصول على الموارد، والاستقرار. وترتبط هموم الأمن الغذائي على مستوى الأسرة المعيشية بقدرة الأشخاص والأسر المعيشية على إنتاج الغذاء وبيعه واستعماله، وذلك بالكمية المناسبة والنوعية الملائمة وفقاً لمختلف دورات الحياة والمواسم<sup>(82)</sup>. وضمن المجموعات المتنوعة المكونة إما من أفراد أو أسر معيشية، لا بد من التمييز بين أوضاع كل من النساء والرجال والنظر إلى أدوارهم المختلفة لدى سعيهم إلى تأمين الأمن الغذائي. فالأسر المعيشية والمجتمعات المحلية تنظم الإنتاج

(81) المرجع نفسه.

(82) <http://www.fao.org/docrep/005/ac795e/AC795E03.htm>

وإدارة الموارد وفقاً لتقسيم العمل والمسؤوليات حسب النوع الاجتماعي. ولم يحظ النوع الاجتماعي بالاعتراف بكونه متغيراً هاماً في الحفاظ على البيئة وفي إدارتها إلا مؤخراً. فالنساء يؤدين دوراً هاماً في الحفاظ على البيئة وفي إدارتها وفي استعمال التنوع البيولوجي بما يشمل من ثروة نباتية وحيوانية يعتمد عليها البشر للبقاء، ولا بد للنساء والرجال أن يضطلعوا بأدوار متساوية في إدارة التنوع البيولوجي في حال حرصوا على تحقيق استدامة حفظ البيئة واستعمالها اليوم ومستقبلاً<sup>(83)</sup>.

وتكتسب إدارة التنوع البيولوجي والأمن الغذائي أهمية خاصة بالنسبة للنساء بسبب تقسيم العمل الزراعي والمنزلي والحرفي وغيره وفقاً للجنس. ويتغير تقسيم العمل وفقاً للجنس حسب الزمان والمكان، مما يؤكد أن هذه الاختلافات تقوم على عوامل اجتماعية واقتصادية أكثر منها بيولوجية أو طبيعية. فالطبقة الاجتماعية والعرق والدين والنوع الاجتماعي هي العوامل التي تحدد رؤية النساء وإمكانية تنقلهن وحصولهن على الموارد وسيطرتن عليها، إضافة إلى المعرفة التي يكتسبها والدخل الذي يولده من خلال تلك الموارد<sup>(84)</sup>. ولا يمكن عزل أبعاد إدارة التنوع البيولوجي المرتبطة بالنوع الاجتماعي عن العلاقات الاجتماعية بين الرجال والنساء، حيث أن سيطرة الرجال على العائلة والسياسات العامة والمؤسسات تحجب هموم النساء ومصالحهن.

أما أدوار النوع الاجتماعي، فهي جلية في المجتمعات المحلية من خلال الجهود التي تبذل لحفظ البذار والنبات ولانتقائها وحمايتها، كما أن النساء يملكن معرفة عميقة بالنباتات والحيوانات المتوفرة في بيئتهن<sup>(85)</sup>. وينعكس تدهور الموائل والتنوع الاجتماعي في نهاية المطاف على المحرومين ومعظمهم من النساء<sup>(86)</sup>، ولهذا السبب من الطبيعي أن تكون النساء أول من يشارك في حركات بيئية كحركة شيبكو أندولان (Chipko Andolan).

#### الإطار 9 - حركة شيبكو أندولان Chipko Andolan

(وهي تعني حرفياً حركة معانقة الأشجار والتي انطلقت عام 1972 من قرية نائية في مرتفعات الهيمالايا في الهند<sup>(\*)</sup>)، حيث انطلقت الحركة على إثر خلاف نشب بين أهالي قرية ريني (Reni) ومتعهد لقطع الأشجار الذي سمحت له السلطات الرسمية بقطع أشجار غابة قريبة من القرية. وفي ذلك اليوم حدث أن حضر معظم رجال القرية اجتماعاً مع المسؤولين الرسميين، وكان أن باشر عمال المتعهد بقطع الأشجار في الوقت الذي غاب فيه الرجال عن القرية. فصممت النساء على التوجه نحو الغابة بسرعة ومعانقة جذوع الأشجار لمنع العمال من الاقتراب بمعاولهم ومناشيرهم من الأشجار. وهكذا تم إحباط العمال الذين انسحبوا على إثر هذه الحادثة التي تناولتها وسائل الإعلام بسرعة البرق ما دفع بالحكومة التي تملك الغابة للتفاوض مع المجتمع الأهلي، وشكلت النسوة أغلبية الوفد المفاوض).

المصدر: Vinod Raina, Revisiting Chipko Andolan. <http://www.alternatives.ca/article1041.html>

(83) Gender and biodiversity management: India. <http://tcdc.undp.org/sie/experiences/vol5/Gender.pdf>

(84) انظر الحاشية 83 أعلاه.

(85) انظر الحاشية 84 أعلاه.

(86) المرجع نفسه.

وأظهرت الدراسات أنه بسبب المسؤوليات التي تقع على عاتق النساء في مجال تأمين الغذاء والوقود والمياه، تظهر النساء حرصاً أكبر من حرص الرجال إزاء حماية المراعي والمحاصيل والغابات والموارد الطبيعية الأخرى<sup>(87)</sup>. فالنساء ترعى التنوع الوراثي في الزراعة في حين أن الرجال غالباً ما يهتمون بتحويل تلك الموارد إلى نقود<sup>(88)</sup>.

ويشير عدد من دراسات الحالة إلى انحياز الرجال في الإدارة الرسمية للتنوع البيولوجي والتي تستعمل معرفة النساء ومهارتهن وعملهن لزيادة فعالية البرامج، إلا أن هذه الإدارة تنزع إلى إقصائهن عن المشاركة في الوصول إلى المعلومات والتكنولوجيا الجديدة<sup>(89)</sup>. وتؤكد دراسات تلك الحالة أهمية المراكمة على القدرات الفنية والإدارية للنساء وضرورة الأخذ بعين الاعتبار مصالح النساء لدى تخطيط البرامج وتنفيذها.

ومن الضروري أن تشمل الممارسات الإدارية في مجال التنوع البيولوجي حاجات النساء بعيدة المدى والتي تتضمن الاستقلالية الفردية وسلطة صنع القرار والحصول على الموارد الحساسة مثل الأرض والعمل والسيطرة عليها. لذلك تبدو الاستراتيجيات الواضحة التي توسع سلطة النساء وتسعى إلى تحقيق الإنصاف وإلى تكريس آليات تؤمن تشارك الاستفادة والتي تعترف بحقوق النساء، حتمية. ومن الضروري أن تتضمن برامج إدارة التنوع البيولوجي والأمن الغذائي كلاً من النساء والرجال لتعمل على تطوير العلاقات بين الجنسين بدلاً من تجاهلها. فما زالت مهارات التدريب في مجال الزراعة حكراً على الرجال، مع أن النساء يحافظن على معظم المحاصيل، كما تفتقر معطيات علم الوراثة النباتية إلى أية معلومات متعلقة بالفوارق بين الجنسين. ومن الضروري أن تأخذ إدارة التنوع البيولوجي ثقافات الغذاء بعين الاعتبار لأنها تفسر معظم عمليات التصنيع الزراعي في المنطقة المحددة.

#### (6) الغلاف الجوي وتلوث الهواء

أ- بلغ نصيب الفرد من استهلاك الطاقة في منطقة الإسكوا ما يعادل 9.6 أطنان نפט في عام 2002؛

ب- كما يبلغ نصيب الفرد من استهلاك الطاقة في منطقة الإسكوا نحو 6 أضعاف المعدل الفردي العالمي؛

ج- زادت انبعاثات ثاني أكسيد الكربون بنسبة 19 في المائة في منطقة الإسكوا منذ عام 2000 ، فبلغت 910 ملايين طن في عام 2003؛

د- زاد استخدام المواد المستنفدة لطبقة الأوزون في منطقة الإسكوا بنسبة 0.4 في المائة من عام 2000 حتى عام 2001؛

---

(87) انظر الحاشية 83 أعلاه.

(88) المرجع نفسه.

(89) انظر الحاشية 83 أعلاه.

• - تشكل الأعداد الهائلة للمركبات القديمة، ذات الانبعاثات المرتفعة، عاملاً في تدهور نوعية الهواء في المنطقة؛

و - ترتفع نسبة الاستهلاك بنسبة 3.5 في المائة سنوياً يرافقتها ارتفاع هام بالغازات الدفينة؛

ز - يشكل ارتفاع نسب الانبعاثات والنفائات والسائلة والصلبة (بما فيها الخطرة) تحدياً رئيسياً للقطاع الصناعي المتنامي باطراد؛ وتتسبب الآثار الصحية لنوعية الهواء المتدنية بتكلفة وخسارة اقتصادية، خاصة في المدن الكبيرة؛

ح- تعاني النساء بشكل أساسي من التلوث الداخلي بحكم دورهن الإنجابي ومسؤولياتهن المنزلية. ويمثل واجب تأمين المياه والوقود (الطاقة) للاستعمال المنزلي ولا سيما في ظل ظروف متنامية من التدهور البيئي، عبئاً ثقيلاً على النساء والفتيات في الحضر كما في الريف، بالإضافة إلى أن النساء هن من يعانين بشكل رئيسي من الآثار الصحية لتلوث الهواء الناجم عن الاستعمال المنزلي لوقود الكتلة الأحيائية (حطب وسماد ومخلفات زراعية)<sup>(90)</sup>. فالنساء هن الضحية الأولى لنقص الوقود إذ أن من واجبهن أن يجدن الحلول، كما أن استراتيجيات التعامل مع نقص الوقود قد تؤثر على الوضع الغذائي، إذ أن وفرة الوقود تنعكس على عادات الطبخ وتوافر الغذاء. ويتسبب الدخان المنبعث من عملية الطبخ بآثار مؤذية للصحة. ونظراً للفروقات في الأدوار الاجتماعية بين الجنسين، بالإضافة إلى الفروقات في الوضع الغذائي والعلاج والرعاية بين الجنسين، والفروقات البيولوجية والوراثية، تتفاوت انعكاسات التعرض لدخان الطبخ حسب الجنس، إذ يبين تحليل بيانات الدراسة الاستقصائية الوطنية بشأن صحة الأسرة في الهند للعام 1993/1992 أن إصابة الأطفال بالعدوى التنفسية الحادة هي 50 في المائة أعلى بين الأطفال الذين يعيشون ضمن أسر معيشية تستعمل وقود الكتلة الأحيائية مقارنة بالأطفال الذين يعيشون ضمن أسر معيشية تستعمل وقوداً أنظف، كما أن العدوى ذاتها تصيب الصبيان أكثر من الفتيات، وذلك قد يعود لعدم التبليغ عن إصابات الفتيات ولكون الأمهات في الهند يحملن أولادهن الذكور أثناء قيامهن بالطبخ بينما يتركن الفتيات جانباً<sup>(91)</sup>. وتتطلب عملية إقامة الروابط بين الوقود والمياه والغذاء ووقت النساء وصحتهن مزيداً من الدراسة، كما أنه لا بد من فهم أفضل لأثر الصحة على تقييد حصول النساء على الموارد الطبيعية والذي بات ضرورياً. أما عمل النساء في السماد، فأكبر دليل على منزلتهن الوضيعة ضمن الأسرة<sup>(92)</sup>؛

ط- وتشمل أكثر الأمراض شيوعاً في الأسر المعيشية التي تستعمل وقود الكتلة الأحيائية الالتهاب الشعبي المزمن وهو يصيب الرجال والنساء على حد سواء، إلا أن إصابات

---

(90) Domestic Fuel Shortage and Indoor Air Pollution. <http://www.who.int/docstore/peh/archives/women/9411fuel.pdf>

(91) <http://www.who.int/gender/documents/en/Vmishra.pdf>

(92) Vinod Mishra, Gender Aspects of Indoor Air Pollution and Health: An Analysis of Gender Differentials in the Effect of Cooking Smoke on Acute Respiratory Infections in Children, <http://www.who.int/docstore/peh/archives/women/9411fuel.pdf>.

النساء غالباً ما تبقى من دون علاج. والنسبة العالية من الإصابة بسرطان الرئة بين النساء الصينيات تعزى إلى التدخين السلبي والاستعمال المنزلي لفحم متدني النوعية<sup>(93)</sup>.

## 2- السياسات والاستراتيجيات البيئية في بلدان الإسكوا

حققت منطقة غرب آسيا<sup>(94)</sup> قفزات في مجال الحكم البيئي منذ صدور تقرير "مستقبلنا المشترك"، ومنها إنشاء مؤسسات بيئية، وسن أنظمة بيئية، ووضع استراتيجيات للبيئة والتنمية المستدامة، كمبادرة التنمية المستدامة في المنطقة العربية، والانضمام إلى كثير من الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف. ومع ذلك، أسفر استمرار النمو السكاني، والصراعات العسكرية، والتنمية السريعة عن حدوث زيادة كبيرة في التحديات والضغوط البيئية على الموارد الطبيعية. ومنطقة غرب آسيا من أكثر المناطق في العالم معاناة من أزمة مياه. فنصيب الفرد من المياه العذبة المتوافرة أخذ في التناقص، بينما يتزايد الاستهلاك. ويوجد استغلال مفرط لموارد المياه بحيث يُستخدم 80 في المائة منها في الزراعة. وتبرز الإصلاحات المؤسسية والسياسية حدوث تحول عن إدارة إمدادات المياه إلى إدارة الطلب عليها. وثمة تحد رئيسي إضافي يؤثر على التخطيط هو عدم وجود اتفاقات تنظم موارد المياه المشتركة.

أدت عوامل عدة إلى تدهور مساحات شاسعة من الأراضي، منها الممارسات الزراعية غير القابلة للاستدامة، والإفراط في الرعي، وزراعة أراضي الرعي، والأنشطة الترفيهية والتحضر. والتدابير التي ترمي إلى التخفيف من تدهور الأراضي وحماية المناطق المعرضة للخطر هي تدابير محددة جيداً في خطط العمل الوطنية ومكافحة التصحر. إلا أن هذه الخطط غير فعالة في بلدان كثيرة لأنها ليست معممة ضمن السياسات الوطنية المتكاملة المتعلقة بالتنمية الاجتماعية الاقتصادية. وتبقى المناطق البحرية والساحلية عرضة للخطر بفعل التحضر والبنية الأساسية للسياحة، والصناعة، والتلوث النفطي، والتلوث الكيميائي، والأنواع الدخيلة الغازية، والإفراط في صيد الأسماك. ولا بد من تعزيز الجهود الرامية إلى إدخال نهج الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية بواسطة تدابير صارمة للحماية والصون من أجل مواجهة التنمية السريعة. وتواجه البيئة الحضرية تحديات متصاعدة ترتبط بزيادة تلوث الهواء وزيادة كمية النفايات.

وقد طبقت سياسات وتدابير ناجحة في بلدان عديدة، منها مثلاً الإنهاء التدريجي للبنزين المحتوي على الرصاص، واتباع سياسات في الطاقة لا تؤدي إلى الاشتعال إطلاقاً، وزيادة استخدام الغاز الطبيعي كمصدر للطاقة، وإدخال نظم فعالة لإدارة النفايات. وقد ألحقت الصراعات المسلحة الضرر برفاه الإنسان، وأدت إلى زيادة عدد اللاجئين، وأسفرت عن تدهور الموارد الطبيعية والموائل البيئية.

وفيما يلي بعض التوجهات الإقليمية بالنسبة لمختلف المواضيع البيئية<sup>(95)</sup>:

### (أ) في مجال استخدام الأراضي

(93) المرجع نفسه.

(94) انظر الحاشية 72 أعلاه.

(95) انظر الحاشية 66 أعلاه.

تضع عدة بلدان خطط عمل وطنية لتناول هذه المشكلة ولقد تم وضع برنامج عمل دون إقليمي ضمن إطار اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في البلدان التي تعاني من الجفاف الشديد، وتشمل مشاريع رائدة في كل من الأردن والجمهورية العربية السورية ولبنان واليمن.

#### (ب) في مجال المياه

يهدف إلى تخفيض المساعدات الزراعية واستحداث نظم ري أكثر حداثة وإعادة تدوير المياه المبتذلة وقياس المياه الجوفية وتخفيض الطلب وزيادة كفاءة استعمال المياه. أما خدمات الصرف الصحي والمياه المبتذلة، فيتم تحسينها. ويتنامى الاعتراف بالحاجة إلى اتفاقيات ومعاهدات حول تقاسم موارد المياه وإدارتها (بما فيها المياه السطحية والجوفية).

#### (ج) في مجال البيئة الساحلية والبحرية

تهدف برامج عمل المتوسط والكويت والبحر الأحمر إلى حماية وتعزيز التنمية المستدامة في المناطق الساحلية. فهناك أعمال جديدة متعلقة بالصرف الصحي في الإمارات العربية المتحدة والبحرين والكويت. واستحدثت بلدان مجلس التعاون الخليجي أذونات لصيد الأسماك ومواسم مغلقة بهدف الحفاظ على مخزون الأسماك، وبات استعمال تقييم الأثر البيئي أمراً شائعاً في تنمية المناطق الساحلية وبناء المنتجعات السياحية فيها.

#### (د) الغابات والتنوع البيولوجي

تزايد غطاء الغابات بنسبة 32 في المائة في الإمارات العربية المتحدة و20 في المائة في الأردن وذلك بسبب زراعة الأشجار. وهناك برامج تنشئة (كالتربية في المحبس) تسير قدماً في عدد من البلدان. وقد أبرم عدد من البلدان اتفاقية التنوع البيولوجي، وهناك اتجاه لإنشاء مزيد من المحميات.

#### (و) الغلاف الجوي وتلوث الهواء

أدى تعميم الوعي والمصلحة بإنتاج صناعي أكثر استدامة إلى خفض الانبعاثات تدريجياً من خلال استعمال تقنيات طاقة أنظف وأكثر فعالية ومعايير نوعية هواء أفضل. ويشهد الاتجاه نحو استعمال وقود خال من الرصاص زخماً. ويكتسب التعاون الإقليمي فيما يتعلق بالمشاكل البيئية العابرة للحدود أهمية خاصة، كما يضطلع مجلس الوزراء العرب المسؤولين عن البيئة بالتعاون الإقليمي والإدارة البيئية. وهناك ضرورة ملحة لتعزيز المؤسسات، وبناء القدرات، وإصدار تشريعات بيئية وإنفاذها. وأخيراً، يعتبر السلام والاستقرار أساسيين للتنمية المستدامة في المنطقة.

### 3- البيئة والنوع الاجتماعي في منطقة الإسكوا

#### (أ) مدى إدماج النوع الاجتماعي في قضايا البيئة في بلدان الإسكوا

من الملفت أن السياسات والاستراتيجيات البيئية أغفلت دور المرأة في التنمية المستدامة وتجاهلت انعكاسات حماية البيئة على المرأة والأطفال والأسرة، علماً أن النساء العربيات يشكلن ركناً أساسياً في إدارة الموارد الطبيعية (من نبات وحيوانات) بسبب دورهن في الإنتاج الغذائي، كما أنهن المعنيات مباشرة بإدارة النفايات المنزلية الناجمة عن دورهن الإنجابي. وتسعى النساء بحكم موقعهن في الأسرة إلى تغيير نمط الاستهلاك بشكل يخفف من إنتاج النفايات. ولا يمكن تعييب النساء عن إدارة الموارد الطبيعية والطاقة وذلك للدور الرئيسي الذي يضطلعن به لدى نقلهن المياه والوقود، ولا سيما في المجتمعات الفقيرة، الريفية منها والحضرية. وقد بينت التجارب المطلوبة البيئية ان المناضلين من أجل العدالة البيئية لا يتحدرون حكماً من شرائح اجتماعية ميسورة، وذلك بعكس بعض الحركات التي تحتل أحياناً الواجهات الإعلامية وتتعاوى بقضايا البيئة على أنها قضايا أحادية. فهناك تجارب عدة في أمريكا الوسطى (كالسلفادور) والولايات المتحدة الأمريكية وأفريقيا وجنوب شرق آسيا تؤكد ان الفئات المهمشة هي التي باتت تتصدر النضال البيئي اليوم. فهناك نساء يفتقرن إلى أية تجربة سياسية سابقة فدن مجموعات محلية ضد المواد السامة، ولم يكن دافعهن سياسياً أو جمالياً أو فلسفياً، لا بل إن تلك المجموعات غالباً ما عرفت بمجموعات (ربات المنازل)<sup>(96)</sup> تماماً كما تجربة نساء حي السلم في لبنان لدى اعتصامهن أمام محرقة العمروسية، حيث تنظمت تلك المجموعات حول عدد من القضايا المحلية، كمطامر النفايات ومحارق وأماكن العمل المعرضة لتلوث الهواء وتلوث المياه الجوفية. فدفاعاً عن الصحة وسلامة العائلة، تستنفر النساء ضمن حركات بيئية مقاومة. ولا بد من الإشارة إلى ان حركة الحقوق المدنية التي أطلقها الأميركيون الأفارقة في الولايات المتحدة في الخمسينات والستينات، استمرت لاحقاً لتشمل البيئة من خلال حملات ما زال يشنها الأميركيون الأفارقة لمناهضة الصناعات الملوثة ومطامر النفايات الخطرة<sup>(97)</sup>. لذا نرى حاجات وأولويات النساء مغيبة عن الخطط البيئية الوطنية، كما أن معظم واضعي الاستراتيجيات هم من الرجال.

#### (ب) عوائق إدماج النوع الاجتماعي بالبيئة

تنطبق عوائق إدماج النوع الاجتماعي على بلدان الإسكوا والبلدان النامية كافة من دون استثناء. أما العوائق الرئيسية لتنفيذ البنود المتعلقة بالنوع الاجتماعي في جدول أعمال القرن 21 ومنهاج عمل بيجين<sup>(98)</sup> فتشمل ما يلي:

- (1) الافتقار إلى المعلومات والرؤية بشأن ارتباط النوع الاجتماعي بالتنمية المستدامة والنقص في الوعي بشأن منافع اعتبارات المساواة بين الجنسين في البيئة وسياسات التنمية المستدامة؛
- (2) الافتقار إلى تفويض قوي لإدماج قضايا النوع الاجتماعي بالإضافة إلى غياب مراعاة الفروق بين الجنسين في السياسات والبرامج، وهي تنعكس في غياب التحليل القائم على مراعاة الفروق بين الجنسين؛

---

(96) The Struggle for Ecological Democracy, edited by Daniel Faber, The Guilford Press, New York, 1998

(97) المرجع نفسه.

(98) UNEP Issue Paper, Gender and Environment: Short History and State-of-the- Art. [www.unep.ch/roe/gender/refdocs/UNEP%20Issue%20Paper.pdf](http://www.unep.ch/roe/gender/refdocs/UNEP%20Issue%20Paper.pdf)

- (3) عدم اعتماد التحليل القائم على مراعاة الفروق بين الجنسين لدى مقارنة الوضع البيئي في جوانبه كافة: تصحر، ومياه، وإدارة نفايات، وتلوث، وتنوع بيولوجي وغيرها؛
  - (4) غالباً ما تكون قيادة المؤسسات والمنظمات البيئية للرجال (وإن كانت نسبة المتطوعات في الهيئات القاعدية لتلك المنظمات أعلى بكثير من نسبة المتطوعين وغالباً لا تنعكس تلك النسبة في نسبة التمثيل في هيئات صنع القرار)، وينطبق الوضع على بنى السلطة والنماذج والآراء العالمية السائدة - إضافة إلى الميل في مقاومة التغيير؛
  - (5) ما زالت المسؤوليات والمهام المتعلقة بالنوع الاجتماعي غير واضحة (غياب المساواة) وغياب الموارد؛
  - (6) نقص في تمثيل المرأة وغياب همومها عن عملية صنع القرار وغياب الاستراتيجيات لتأمين مشاركة المرأة في وضع الخطط وصنع القرار وتنفيذ التنمية المستدامة؛
  - (7) نقص في تمثيل المرأة ومنظور النوع الاجتماعي في البحث والتدريب البيئيين؛
  - (8) نقص المعلومات والبيانات والأبحاث المتعلقة بالنوع الاجتماعي في التنمية المستدامة؛
  - (9) صعوبة حصول المرأة على الموارد وعدم سيطرتها عليها على المستوى المحلي، وغياب الاهتمام بالروابط المحلية العالمية؛
  - (10) افتقار منظمات النساء أحياناً (وهي الحليف الطبيعي في هذا السياق) إلى منظور بيئي.
- ومن أجل تحقيق إدماج ناجح لقضايا النوع الاجتماعي في العمل البيئي، لا بد من توفير الظروف التالية<sup>99</sup>:
- (1) ثقافة مؤسسية منفتحة على منظور النوع الاجتماعي وراغبة في إجراء تقييم ذاتي نقدي من أجل تجاوز العقبات؛
  - (2) التزام سياسي بموضوع المساواة بين الجنسين والإنصاف في العمل البيئي بجميع مستوياته (منظمات أهلية ومجتمعات محلية وبلديات مشتركة ومتقاطعة مع كل القضايا الأخرى)؛
  - (3) اعتبار إدماج النوع الاجتماعي مسؤولية متواصلة ومرنة وتتطور باستمرار؛
  - (4) تخصيص الموارد والخبرات والكفاءات الملائمة؛
  - (5) الاستعمال المتأني والمتواصل لبيانات ومؤشرات وتحليلات متوافرة تراعي الفروقات بين الجنسين.

---

Joni Seager and Betsy Hartmann, Mainstreaming Gender in Environmental Assessment and Early Warning (UNEP, (99) 2005).



## (ج) دور المرأة العربية في الحفاظ على البيئة وحمايتها

يمكن أن يسجل أولاً أنه لا يزال هناك افتقار للوعي العام بالمخاطر البيئية التي تواجهها المرأة وبمنافع المساواة بين الجنسين بالنسبة لتعزيز حماية البيئة ودور المرأة فيها. فحتى الآن لا تؤخذ بعين الاعتبار أدوار النساء ومساهمتهن في الاستدامة البيئية.

إلا أن ذلك لا يعني أن النساء كن غائبات عن الحركات البيئية التي شهدتها المنطقة في العقود الأخيرة من القرن الماضي، حيث يلاحظ أن معظم المتطوعين في الجمعيات البيئية، ولا سيما القاعدية منها (كجمعية نداء الأرض في عربصاليم بجنوب لبنان المعنية بتدوير النفايات) هم من النساء. وصحيح أن عدداً منهن تيوأ مراكز قيادية في هذه المنظمات، إلا أن الغلبة والتمثيل ما زالاً حكرأ على الرجال.

أما بالنسبة لصنع القرار، فلم يلحظ بصورة خاصة مشاركة المرأة في صنع القرارات البيئية ولم يتم التأكيد على الحاجة إلى تعميم الوعي لدى النساء بالقضايا البيئية أو حتى إشراك النساء ومنظماتهن، لا على المستوى المحلي الوطني، ولا على المستوى الإقليمي المتخصص. حيث أن أغلب الهيئات والمنظمات العربية الإقليمية المتخصصة بقضايا مرتبطة بالبيئة مثل المنظمة العربية للتنمية الزراعية والمنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين التابعتين للجامعة العربية، والمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم التابعة للجامعة العربية - أليكسو، ومجلس الوزراء العرب المسؤولين عن البيئة، وإدارة البيئة التابعة للأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، جميعها من دون استثناء لم تتشاور مع الهيئات النسائية المشكلة من قبل الحكومات العربية، ولم تتخذ على المستوى الوطني والإقليمي أية قرارات أو إجراءات لتعزيز دور المرأة العربية ومشاركتها في المحافظة على البيئة، إن كان على مستوى تعيين خبرات نسائية علمية، وهي كثيرة، أو تخصيص ميزانيات معينة لتشجيع برامج تتوجه بالأساس للعنصر النسائي في المنطقة العربية أو التذكير بالاهتمامات النسائية ضمن أنشطتها، واتفاقياتها أو أعمالها المعنية بالبيئة.

ومن التجارب الناجحة في المنطقة العربية يذكر أن مصر قامت بتعيين أول وزيرة في وزارة الدولة لشؤون البيئة، السيدة نادية مكرم عبيد. كذلك عينت قطر امرأة لمنصب رئيسة مركز الدراسات البيئية في جامعة قطر، وقامت مصر بتسيير إدماج قضايا الجنسين في وزارة شؤون البيئة وتدريب النساء علي استعمال الغاز الجوي في الطهي. وفي الجمهورية العربية السورية، شجعت خطط العمل الوطنية مشاركة المرأة، وجرى تدريب المرأة علي إدارة الموارد البيئية لتعزيز مشاركتها في الاستراتيجية وخطة العمل المعنيتين بالتنوع البيولوجي. وفي الأردن، قدم برنامج المنح الصغيرة دعمه للمشاريع والبرامج البيئية المجتمعية التي تنفذها الاتحادات النسائية. وفي الكويت، تم تعيين نساء في قيادة عدد من اللجان البيئية التابعة لشركات النفط والدوائر الحكومية للبحث والدراسات، مثل مراكز البحوث والدراسات<sup>(100)</sup>. ورشحت ضابطات اتصال بيئي للعمل مع منظمات غير حكومية في مجال التوعية بالقضايا البيئية، كما يوجد تخصص

---

(100) إعلان ومنهاج عمل بيجين، مع الإعلان السياسي والوثيقة الختامية لمؤتمر بيجين بعد خمس سنوات. وردود الدول العربية على الاستبيان (انظر الإسكوا، المؤتمر الإقليمي العربي-عشر سنوات بعد بيجين دعوة إلى السلام: ملخصات عن وضع المرأة في الدول العربية تستند إلى ردود الدول على الاستبيان الموجه إلى الحكومات بشأن تنفيذ عمل منهاج بيجين؛ والردود على الاستبيان الموجه إلى الآليات الوطنية المعنية بقضايا المرأة حول التقدم والاستراتيجيات والبرامج المحددة لتنفيذ توصيات المؤتمر الإقليمي العربي وإعلان بيروت للمرأة العربية للفترة 2004-2006).

في الجامعة يخرج سنوياً عدداً من النساء المتخصصات في قضايا البيئة والتنمية. وفي فلسطين، نظمت حلقة تدريبية معنية بتعميم قضايا الجنسين في السياسات والخطط والبرامج البيئية.

وما لا شك فيه أن للمرأة العربية دوراً جماهيرياً في حماية البيئة يبرز من خلال مشاركتها الفعالة في إنشاء وإدارة بعض المنظمات غير الحكومية المعنية بحماية البيئة، ومنها المنظمات المذكورة أدناه. ولقد أشارت العديد من الدراسات لهذه الظاهرة، نذكر منها "ندوة" عن دور المرأة العربية في حماية البيئة والتي عقدت في تونس عام 1990، وتضمنت الندوة عدداً من الدراسات تغطي الدول العربية التالية: الأردن، الجمهورية العربية السورية، تونس، سلطنة عُمان، السودان، العراق، الكويت، ومصر حيث تم استعراض ما تم إنجازه على مستوى الحكومات والإشارة إلى دور المرأة والذي يقتصر على التوعية والتنمية الريفية ومساهمة محدودة في المشاركة في إنشاء وإدارة الجمعيات غير الحكومية، وندوة أخرى عقدت في الكويت عام 2006<sup>(101)</sup>.

وتتضمن تقارير الندوة دراسة عن المرأة والبيئة في البحرين، وتذكر الكاتبة سبيكة النجار مظاهر تلوث البيئة في البحرين إلا أنها تشير إلى أن دور المرأة في الحفاظ على البيئة لا يزال هامشياً. كما أن المرأة في بقية الدول العربية تساهم من خلال المشاركة في اللجان الحكومية المشكلة لحماية البيئة أو بالمشاركة في عدد محدود من المنظمات غير الحكومية والعاملة في مجال التوعية والتنمية المستدامة<sup>102</sup>. ويؤكد استطلاع لمجلة البيئة والتنمية<sup>(103)</sup> الذي تم في الفترة 2005-2006، وعلى صعيد 18 دولة عربية والذي غطى عينة من 26 في المائة نساء و73 في المائة رجال، على الاختلاف في الرؤية بين الرجال والنساء بالنسبة لقضايا البيئة. فالنساء العربيات أقل تفاؤلاً بالوضع البيئي في الدول العربية، وتشعر المرأة بخطر التلوث أكثر من الرجال. وتختلف النساء بالتشديد على اعتبار الحروب والنزاعات المسلحة من أكثر الأسباب المؤذية للبيئة، كما أن النساء أكثر استعداداً للعمل على مكافحة أسباب التلوث من الرجال، إلا إن النساء يؤكدن افتقاد المنطقة للآليات المنظمة للعمل الجماعي.

واستقطعت الفقرات التالية من مداخلة تم تقديمها في جلسة خاصة تناقش دور المرأة العربية في تحسين البيئة، ضمن المؤتمر العربي الأوروبي الرابع للبيئة الذي عقد في الكويت في الفترة 27 إلى 29 تشرين الثاني/نوفمبر 2006<sup>(104)</sup>، حيث تم التساؤل عن مدى وعي النساء العربيات لمواجهة القضايا البيئية في المنطقة وما إذا كان هناك وعي جماعي نسائي بأهمية مكافحة التلوث البيئي. والإجابة على التساؤل هي بالإيجاب إذ أن الوعي موجود ولكنه ما يزال يواجه عوائق في عملية تنظيمه ضمن عمل جماعي منظم، ولا سيما على المستوى التمثيلي وصنع القرار. وهذه هي غاية هذه الورقة المرجعية، وما يراد التطرق إليه في هذه الفقرات هو التعرف على سبل تفعيل دور المرأة في مكافحة التلوث البيئي ليشكل رافداً للعمل الجماعي لمكافحة التلوث البيئي وإدارة الموارد الطبيعية وحماية البيئة.

---

(101) "ندوة" دور المرأة العربية في حماية البيئة، تونس، 6-10 شباط/فبراير 1990.

(102) المرجع نفسه.

(103) نظمت مجلة البيئة والتنمية في الفترة 2005-2006 بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة، المكتب الإقليمي لغربي آسيا، وبالتعاون مع مجلس الوزراء العرب للبيئة، استطلاعاً شمل عينة متنوعة للفئات العمرية والجنس ومكان السكن، وعلى أساس طوعي ودون مندوبين.

(104) مداخلة تم تقديمها في جلسة خاصة تناقش دور المرأة العربية في تحسين البيئة خلال المؤتمر.

والمطلوب عربياً إيلاء دور المرأة المتعلق بتحسين البيئة اعتبارات خاصة، وذلك من خلال التطرق إلى الاتفاقيات والقرارات الدولية المعنية بالبيئة، والتي صادقت عليها غالبية الدول العربية، مثل بروتوكول كيوتو، واتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ وبخاصة القرارات التي اتخذت والمعنية بتمكين المرأة في هذا المجال تحت عنوان "الأهداف الاستراتيجية المتعلقة بدور المرأة". كما أكدت قرارات المؤتمرات الدولية مثل المؤتمر الدولي المعني بالبيئة والتنمية عام 1992، وما ورد تحت بند جدول أعمال القرن 21، وبالتحديد الفصل 24 من جدول الأعمال الخاص بقضايا المرأة الذي نص على أهمية تعزيز دور خاص للمرأة في حماية البيئة. وقد جرى التأكيد على هذه المقررات عند انعقاد المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة في بيجين 1995، وكانت أغلب الحكومات العربية قد شاركت في هذا المؤتمر وأقرت إيجاد نموذج إنمائي جديد يدمج قضايا الاستدامة البيئية مع قضية المساواة والعدالة بين الجنسين، وحدث الأمر ذاته في مؤتمر جوهانسبرغ عام 2002. وهكذا اعترفت المؤتمرات العالمية المعنية بتطوير وتعزيز أوضاع النساء بأن سياسات التنمية المستدامة التي لا تقوم على مشاركة النساء لن يكتب لها النجاح. ودعت هذه المؤتمرات إلى إشراك أوسع للمرأة وعلى نحو فعال في توليد المعارف والتثقيف البيئي وفي صنع القرار والإدارة البيئية وعلى جميع المستويات. ويمكن استعراض بعض هذه المقررات والتي لم تقدم الدول العربية على تطبيقها.

#### (د) خطة للتعاون لتحسين البيئة في منطقة الإسكوا

يمكن للدول الأعضاء في منطقة الإسكوا تطبيق أجزاء من خطة الأمم المتحدة وذلك بالتعاون مع المكتب الإقليمي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة وموقعه بالنسبة لغربي آسيا في البحرين، وذلك وفقاً لما يلي:

(1) المسح الحكومي: حتى يتسنى تحديد الحالة الراهنة للمساواة بين الجنسين والبيئة في الممارسات الحكومية ولجمع أمثلة عن وسائل العمل الحكومية التي تقضي بمشاركة المرأة في صنع القرار البيئي، قام برنامج الأمم المتحدة للبيئة، بالمشاركة مع المنظمة النسائية للبيئة والتنمية (WEDO)، بوضع استبيان عام 2006 وتعميمه على لجنة الممثلين الدائمين لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة والوزراء المسؤولين عن البيئة في جميع أرجاء العالم. والغرض من الاستبيان هو أن تتقاسم الحكومات وأصحاب المصلحة الأمثلة الجيدة للمبادرات البيئية التي تراعي بُعد النوع الاجتماعي. ويغطي الاستبيان قضايا السياسات ويستكشف العناصر المهمة وذات الصلة بإدخال قضايا مساواة الجنسين ضمن التيار العام مثل تخصيص الموارد، والتدريب، وبناء القدرات، وتقييم أثر قضايا النوع الاجتماعي في السياسات والبرامج البيئية، إلى جانب استخدام المؤشرات المصنفة حسب الجنس في القطاعات البيئية. وفي القسم المتصل بتعزيز دور المرأة الريادي، دعا الاستبيان الحكومات إلى تقاسم الأمثلة الجيدة للمبادرات البيئية التي تراعي النوع الاجتماعي. ومن بين 27 دولة أجابت على الاستبيان حتى نهاية 2006، لم تجب إلا دولة عربية واحدة هي الجمهورية العربية السورية على الاستبيان؛

(2) برنامج تعليم الشباب من النساء: بناء على القرار 11/23 قام برنامج الأمم المتحدة للبيئة بوضع "برنامج تعليمي لتشجيع الشباب من النساء على القيام بدور فعال في صياغة السياسات البيئية وصنع القرار". ويهدف المشروع إلى خلق كادر من النساء الشباب المتخصصات في شؤون البيئة لتولي أدوار ريادية في تطوير السياسات والبرامج في العقود القادمة؛

(3) التعلم من دراسات الحالة المتعلقة بقضايا المساواة بين الجنسين والبيئة: يهدف المشروع إلى تطوير دراسات الحالة لبناء قدرات فئة معينة من المستوى المتوسط لمنفذي السياسات والبرامج في مجال برامج إدماج قضايا الجنسين والبيئة؛

(4) البيانات المبوبة المتعلقة بالمساواة بين الجنسين: لا يزال هناك نقص كبير في كثير من الإحصاءات الوطنية الموثوق بها والمتعلقة بقضايا المساواة بين الجنسين، وما زال العمل جارٍ على تجميع وتطوير وتحسين المفاهيم والأساليب لجمع وإصدار الإحصاءات التي تحدد الفروقات بين الوصول إلى الموارد والتأثيرات البيئية المختلفة على النساء والرجال. فمثلاً في لبنان والسودان، وكجزء من التقييم الذي يجري للأوضاع اللاحقة للزراعات وتأثيرها على البيئة، يجري التفاوض مع منظمات نسائية ومنظمات غير حكومية ذات صلة وإجراء التدريب اللازم قبل جمع البيانات.

#### 4- نحو إشراك المرأة إشراكاً فعالاً في صنع القرارات البيئية

(أ) تعميم الوعي بشأن أهمية توفير الموارد لحل المشاكل البيئية على المستويين الوطني والإقليمي، وإحلال العدالة بين الجنسين في قضايا البيئة، وتدريب صانعي القرار على استعمال الإحصائيات في تحليل قضايا الجنسين المتصلة بالبيئة والتدهور والتلوث البيئيين، وإحصاء مصادر التلوث والأخذ بهذه المقاييس لتحديد المستوى المطلوب من السلامة البيئية بالنسبة إلى المرأة والرجل على السواء، ودعم سن القوانين الضرورية في هذا المجال؛

(ب) كفالة الفرص للنساء في المشاركة في صنع القرار البيئي من خلال العمل بصفتهن مديرات ومصممات ومخططات ومقيمات للمشاريع البيئية، وذلك على المستوى الوطني والإقليمي؛

(ج) اتخاذ التدابير لتعميم مراعاة الفروقات بين الجنسين عند تصميم وتنفيذ البرامج البيئية؛

(د) وضع آليات لزيادة مشاركة المرأة كصانعة للقرار ومخططة وعالمة ومستشارة تقنية وبصفتها مستفيدة، وذلك خلال تصميم وتنفيذ سياسات وبرامج إدارة الموارد الطبيعية وحماية البيئة؛

(•) تشجيع تعليم النساء والفتيات في مجالات العلوم والتكنولوجيا والاقتصاد وغيرها من التخصصات المتصلة بالبيئة الطبيعية حتى يتسنى لهن الإسهام بشكل مستنير في تحديد الأولويات المحلية والاقتصادية والعلمية والبيئية؛

(و) وضع برامج لإشراك النساء المهنيات والعاملات بالإضافة إلى المشتغلات بالأعمال التقنية والإدارية والكتابية في الإدارة البيئية ووضع برامج لتدريب النساء والفتيات في هذه الميادين، كذلك إتاحة مزيد من الفرص لتوظيف النساء وترقيتهن، واتخاذ تدابير خاصة لتعزيز خبرة النساء ومشاركتهن في الأنشطة البيئية؛

(ز) تشجيع المعارف ورعاية البحوث المتعلقة بدور المرأة في تحسين البيئة بما في ذلك إجراء البحوث وجمع البيانات المتعلقة بفئات محددة من النساء، مثلاً النساء الريفيات، والنساء العاملات في مجال إنتاج الأغذية، وفي مصائد الأسماك والعاملات في مصادر الطاقة وفي شركات إنتاج الطاقة واستهلاكها؛

(ح) وأخيراً إنشاء آليات على كل من الصعيد الوطني والإقليمي لزيادة مشاركة المرأة في حماية البيئة، أي تشجيع تكوين الجمعيات وشبكات التعاون النسائية للمحافظة على البيئة. وهناك جمعيات نسائية تعمل لزيادة تحسين وضع المرأة في المجالات المختلفة السياسية، والاقتصادية، والصحية، والمطلوب هنا التأكيد على ضرورة إنشاء مجموعات نسائية تعنى بمكافحة التلوث البيئي في المجتمع العربي الواسع.

### المطلوب إنجازُه

- (أ) السعي لإدماج النوع الاجتماعي في جميع البرامج والمشاريع التنموية والبيئية؛
- (ب) تشجيع التنسيق داخل المؤسسات الحكومية في تنفيذ منهاج العمل والفصل 24 من جدول أعمال القرن 21؛
- (ج) تعميم الوعي لدى النساء وتمكينهن لزيادة مشاركتهن في قطاعي المياه والبيئة حيث لا يزال حضورهن ضعيفاً ولا يخدم بالتالي السياسات التي تسعى إلى إدماجهن، وتعميم المعرفة البيئية الدقيقة على الشباب من الجنسين؛
- (د) تشجيع مشاركة المرأة في المجالس المحلية (البلديات) والتشريعية وتبوء مناصب تخولها من المساهمة في صنع القرار، لمشاركة الرجل في خلق بيئة نظيفة؛
- (•) تشجيع انضمام النساء إلى جمعيات مستهلكي المياه والطاقة وجمعيات الحفاظ على البيئة ما يعزز دورها في اتخاذ القرار.

### **دال - توصيات عامة**

ترسم النقاط الثماني التالية خريطة طريق لبناء استراتيجية تتضمن مبادئ قضايا الجنسين في مؤسسات التنمية المستدامة. وتشكل إدارة السياسات في جميع هذه القضايا مطلباً هاماً من خلال الاعتماد على المستويات الإدارية المختلفة والإرادة السياسية الملزمة.

### 1 - الإحاطة بالموضوع

- (أ) يكون التنفيذ على مستوى المؤسسة أو البرنامج أو المشروع، حيث يتم التحليل من منظور النوع الاجتماعي كذلك إعداد دراسات الموازنة وتحليل الأثر التي تأخذ النوع الاجتماعي بالحسبان، وذلك للحفاظ على الموارد الطبيعية وترجمة ذلك إلى خطوات عملية؛
- (ب) يمكن إدماج البحوث بشأن النوع الاجتماعي بسهولة من خلال تحليل اجتماعي-اقتصادي أو دراسة استقصائية قاعدية؛
- (ج) استعمال وتطبيق المعلومات والبيانات والمقاييس الإحصائية والمؤشرات المتوافرة والمصنفة حسب الجنس في الخطط والمتابعة والتقييم؛
- (د) التأكد من أن خبرات النساء يُستفاد منها ويُحافظ عليها؛

(٥) دعم التوثيق المنهجي لاستراتيجيات النساء للبقاء وخبراتهم في إدارة المياه المتكاملة وعوامل التصحر؛

(و) تعزيز الخبرات بقضايا الجنسين في المجالات المختلفة، وإعداد قوائم بخبرات الاختصاصيين بهدف تنمية شبكة من الأفراد والمعاهد البحثية والتي تغطي اهتمامات عديدة؛

(ز) دعم التوثيق المنهجي للصحة الشعبية والخبرة ذات التنوع الحيوي والزراعي؛

(ح) ضرورة إجراء عملية متابعة وتقييم كجزء لا يتجزأ من عملية إدماج المرأة التي تحتاج إلى رصد مستمر للتقدم المحرز باتجاه الأهداف المحددة، الأمر الذي يتطلب توافر مؤشرات فعالة وخطة للمتابعة تراعي احتياجات المرأة؛

(ط) تحديد مختلف بيئات الوطن العربي من حضرية وريفية وصحراوية وبدوية وصناعية وسياحية، وذلك لإلقاء الضوء على خصوصيات كل منها والمخاطر المحدقة بها وتعاون الآليات الوطنية في هذا المجال؛

(ي) تشجيع الآليات الوطنية على المشاركة في وضع الإستراتيجيات الشاملة والانتقال بعدها من المستوى الكلي القومي إلى المستوى الصغري القطاعي.

## 2- على مستوى المؤسسات والسياسات

تم إقرار العديد من الاتفاقيات والقرارات الدولية والوطنية في مجال النساء وشؤون التجارة والمياه والبيئة، والمطلوب كخطوة أولى وضع هذه المقررات حيز التنفيذ، كذلك يجب:

(أ) تشجيع دمج قضايا الجنسين في السياسات والتطبيق الميداني في جميع المؤسسات القائمة على إدارة الموارد الطبيعية والتأكيد على أن جميع اهتمامات وخبرات النساء والرجال قد أخذت بعين الاعتبار؛

(ب) ضمان أن جميع جداول أعمال النقاشات تتضمن قضايا المساواة والعدالة بين الجنسين؛

(ج) بلورة منهج/أسلوب للمساءلة حول قضايا النوع الاجتماعي؛

(د) تعيين اختصاصيين/اختصاصيات ومنسقي قضايا النوع الاجتماعي على المستوى الإداري وفي مختلف أقسام المنظمات المختلفة؛

(٥) تأسيس وحدة للمتابعة والتنسيق لإدماج قضايا النوع الاجتماعي في جميع الهيئات؛

(و) تأسيس نظام تقييم ومتابعة معنية بقضايا الجنسين؛

(ز) تجميع بيانات إحصائية متخصصة ومصنفة حسب الجنس واتباع حسابات اجتماعية وتقييم للنوع الاجتماعي (gender auditing)؛

(ح) التعاون بين مراكز الإحصاء والآليات الوطنية في موضوع البيانات المصنفة حسب نوع الجنس، وقيام الجهة المسؤولة عن الإحصاءات بإجراء الإحصاء الرسمي، ودعوة الآليات الوطنية إلى تحديد حاجتها من البيانات لكي يأتي الإحصاء متكاملًا مع متطلبات الآليات الوطنية واحتياجات المرأة؛

(ط) إعادة النظر في تسمية كتب تكليف الآليات الوطنية العربية المعنية بالمرأة، وقوانين تأسيسها وكيفية تشكيل الهيئات والنظر في هامش الاستقلالية الذي يجب أن تتمتع به؛

(ي) توعية الآليات الوطنية بالمهام التي ستضطلع بها وبمفهوم نوع الجنس وتطبيقه عبر تنظيم دورات تدريبية، وتقييم الدورات التدريبية السابقة التي أنجزت في الدول وتزويد هذه الآليات بالاستراتيجيات والبرامج قبل الطلب من الدول بدء تطبيق المبادئ التوجيهية التي تضمنتها الدراسة؛

(ك) تخصيص الآليات الوطنية والمشاريع التي تراعي احتياجات المرأة والفجوات بين الجنسين بالميزانيات الكافية والتدقيق في هذه الميزانيات، وتأليف لجنة تنسيقية تضم المؤسسات الحكومية وغير الحكومية للتدقيق والمحاسبة؛

(ل) تمكين الآليات الوطنية لتدريب العاملين فيها على التدقيق والمحاسبة، بدلاً من أن يجري التدقيق دائماً عن طريق الاستعانة بخبير من الخارج، وذلك لتأمين الاستمرارية وبناء القدرات الداخلية؛  
(م) ترسيخ العلاقة مع الجمعيات الأهلية عن طريق تحديد الأدوار وتنسيقها بحيث تقوم هذه العلاقة على التنسيق والتعاون بدلاً من أن تشوبها المنافسة أو المضاربة أو تكون شكلية؛

(ن) وضع استراتيجية واضحة للتعامل مع الإعلام نظراً لأهمية دوره في تحسين وضع المرأة وتميئتها، بما يضمن توفير معلومات واضحة ومحددة حول القضايا ذات الأولوية بالنسبة إلى المرأة ونوع الجنس، وإشراك الإعلاميين في التدريب والتوعية بقضايا المرأة؛

(س) توفير أبحاث نوعية وليس وصفية، تنفذ إلى صلب المشكلة وتبحث عن مؤشرات نوعية لتصحيح الوضع، ووضع رؤية جديدة تواكب طموحات المرأة وتطلعاتها الحاضرة والمستقبلية؛

(ع) إجراء المزيد من المسوحات والأبحاث والدراسات النوعية المتعمقة حول أوضاع كل بلد من البلدان واحتياجاته وخصوصياته وحول القضايا المطروحة وغيرها من القضايا، وذلك بغية إثراء المعلومات وتعميق الفهم تمهيداً لرسم السياسات والبرامج المراعية لقضايا المرأة اللازمة لتنفيذ هذه الدراسات؛

(ف) إعطاء الإسكوا الآليات الوطنية فرصة لإعادة ملء الاستبيان أو الإضافة إليه أو تصحيح بعض المعلومات الواردة فيه وإرساله إلى الإسكوا، ورصد ميزانية كافية للخبرة لزيارة كل دولة من الدول العربية ومساعدتها على ملء الاستبيان تقادياً لأي ضبابية في فهمه والإجابة عليه بالطريقة الصحيحة، ومن ثم إضافة المعلومات الجديدة إلى الدراسة؛

(ص) التنسيق بين الإسكوا ومنظمات الأمم المتحدة العاملة في مجالات المياه والبيئة والتجارة، مثل منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو) ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونيسكو)، حول قضايا المرأة وقطاعات التجارة ومصادر المياه والبيئة، ولا سيما فيما يتعلق بإدماج المرأة في المشاريع والبرامج والأنشطة الحالية أو المستقبلية في هذا المجال؛

(ق) التنسيق بين الحكومات واللجان الوطنية للمرأة وبين الاتحادات التعاونية الزراعية من أجل إشراك المرأة في البرامج التدريبية والأنشطة وتمكينها لجعلها قادرة على اتخاذ القرار وتبوء مراكز عالية في الاتحادات التعاونية؛

(ر) التواصل مع اللجان الوطنية للمرأة والوزارات الأخرى لتسمية شخص مرجعي في مجالات التجارة والمياه والبيئة دعماً للبرامج التي تراعي مصلحة المرأة في تلك المجالات وإدماج قضاياها بالمسار الرئيسي للتنمية؛

(ش) التشجيع على إنشاء جمعيات نسائية جديدة تهتم بقضايا مشاركة المرأة وتمكينها في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والمصرفية وتعزيز التعاون المشترك والتواصل وتبادل الخبرات على المستويين الوطني والإقليمي.

### 3- الاعتراف والحرص على الوعي بقضايا الجنسين

(أ) تطوير الاعتراف بالأدوار المختلفة والمهارات والتجارب للجنسين في تنمية الموارد الطبيعية والصادرات، والمحافظة على البيئة والمياه، والتنوع الحيوي، والأراضي القاحلة، والموارد المائية، على اعتبار أن هذه الأدوار تتغير وفقاً للمكان والزمان؛

(ب) الإدراك أن لدى النساء والرجال خصائص وصفات ومسؤوليات واستراتيجيات مختلفة في مجال التغيير البيئي وأن هناك قضايا متداخلة للجنسين في مجال تأثير الضرر ودرجة المخاطرة؛

(ج) رفع درجة الحرص والوعي لدى أصحاب القرار العاملين على تطوير سياسات إدماج قضايا الجنسين في مجالات المياه والأرض والتنوع الحيوي؛

(د) تحسين وزيادة الوعي بقضايا الأدوار النسائية في التنوع البيولوجي، والحد من التصحر، وإدارة مصادر المياه المتكاملة، من خلال إعداد دراسات حالة ومنشورات توضيحية؛

(•) تبني الحرص على قضايا الجنسين من خلال إعداد وإجراء برامج تدريبية؛

(و) الطلب إلى الحكومات والآليات الوطنية للمرأة والوزارات المختصة المساعدة في إدراج قضية المرأة والسعي إلى إعطاء المرأة والرجل فرصة للمشاركة سوياً في عملية التنمية؛

(ز) تحديد الأولويات والتقدم الذي يمكن إحرازه على المدى القريب وال المدى المتوسط وال المدى البعيد نظراً إلى ما تحتاجه هذه العملية من وقت وجهد؛



(ح) القيام بخطوات عملية للانطلاق في إدماج المرأة وذلك عن طريق توعية المرأة والرجل، وتحسين قدراتهما في المجالات الفنية والإدارية والقانونية، وتطوير أدوات المراقبة والتقييم، وتوفير الدعم المالي اللازم لكل ذلك؛

(ط) التشديد على مسألة عمل المرأة المدفوع وغير المدفوع داخل الأسرة لما لذلك من انعكاسات على حسابات الدخل القومي ومخصصات الميزانية العامة؛

(ي) ضمان إعداد وتخطيط المشاريع، وتنفيذها ومتابعتها، وتقييم وإعداد التقارير من منظور النوع الاجتماعي ورسم السياسات والخطط وتنفيذها في المجالات المطروحة، إنما بمشاركة الآليات الوطنية للمرأة والوزارات المختصة.

#### 4- المساواة والتوازن بين الجنسين

(أ) إصلاح التمييز بين الجنسين في السلم الوظيفي من خلال سياسات توظيف ناشطة؛

(ب) زيادة حصة النساء في الهيئات العامة والوفود المشاركة في التفاوض دولياً حول المسائل المتعلقة بقضايا التنمية؛ اعتماد مبدأ المساواة بين النساء والرجال عند التكليف بالمهام المتعلقة بتنفيذ المهام والتدريب والاهتمام بالوعي المستمر بقضايا الجنسين؛

(ج) التأكيد على اعتماد مبدأ المساواة بين الجنسين في إدارة الموارد الطبيعية على المستويين الوطني والإقليمي، خاصة في حالة تهيئة وإعداد تنفيذ خطط العمل الوطنية والإقليمية.

#### 5- حقوق المرأة ومستحققاتها

(أ) ضمان حقوق المرأة واستقلاليتها وحققها في الحصول على الموارد؛

(ب) ضمان وصول المرأة وقدرتها على التحكم في الموارد وخاصة موارد الأرض والمياه والطاقة من خلال الإصلاح في قانون الملكية وسن التشريعات الإجرائية؛

(ج) ضمان مبدأ عدم التمييز بين النساء والرجال في اقتسام المنافع من الموارد الطبيعية مع الاحتفاظ بالحق في التعويض عن الخدمات والمنتجات؛

(د) تطبيق اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة.

#### 6- المشاركة

(أ) ضمان المشاركة الكاملة والفعالة للنساء والإنصاف بين الجنسين في إدارة الموارد الطبيعية، وإجراء البحوث والتخطيط واتخاذ القرارات على جميع الأصعدة؛

- (ب) اعتماد الأساليب التشاركية؛  
(ج) تناول قضايا السيطرة والسلطة؛  
(د) تعبئة الموارد الإضافية لدعم مشاركة النساء الكاملة في تخطيط الموارد المائية وإدارتها؛  
(•) ضمان توزيع المنافع الناجمة عن التدخل بالتساوي بين الرجال والنساء.

#### 7- الدعم التقني والمالي

- (أ) مساعدة النساء على تقبل الأدوار القيادية واعتمادهن إدارة الموارد الطبيعية وتحديد سياسات معينة لمساعدة النساء الريفيات لتحقيق مستوى معيشة جيد وثابت؛  
(ب) اعتماد مصادر تقنية ومالية مناسبة لدعم النساء بصورة مباشرة في إدارة الموارد الطبيعية وحماية البيئة وإدامة المدخول المالي؛  
(ج) زيادة انخراط النساء في التعليم العالي، وتوفير الخدمات المساعدة، والتدريب، والتمويل، وتهيئة التكنولوجيا المناسبة؛  
(د) خلق فرص للعمل إضافية للنساء والربط بين سياسات وبرامج الموارد الطبيعية والمبادرات الاقتصادية والقضاء على الفقر؛  
(•) تقديم الإسكوا خبراتها الاستشارية والفنية إلى دول المنطقة التي تحتاج إلى بناء قدراتها من أجل حساب المؤشرات الكمية والنوعية التي يمكن الاعتماد عليها لقياس استخدامات المياه والطاقة والتمكن من تقييم السياسات والبرامج واعتماد مؤشرات تساهم في التخطيط وقياس مستوى التقدم المحرز وصياغة السياسات المستقبلية والحالية المراعية لقضايا المرأة؛  
(و) معالجة قضايا المرأة في وثائق التنمية وبرامج العمل الحكومية بما يدعم توسيع المبادرات المعنية بتمكين المرأة.

#### 8- تمكين المرأة

- (أ) خلق البيئة المواتية لتمكين المرأة من الارتباط بشكلٍ متساوٍ في الجهود المبذولة في الحفاظ على الموارد الطبيعية؛  
(ب) تمكين وتعيين المرأة كمديرة لبناء القدرات الذاتية للأفراد والمنظمات غير الحكومية وزيادة فرص النساء في النفاذ إلى المعلومات والتسيير الإداري والتدريب على الأنظمة القانونية؛  
(ج) دعم وتعزيز انخراط المنظمات النسائية والشبكات التي تعمل في قضايا تنوع الصادات، ومصادر المياه وحماية البيئة، وترشيد الاستهلاك، بالإضافة إلى إعداد حلقات للحوار ما بين هذه المنظمات والخبراء في قضايا الجنسين؛

(د) تهيئة القيادات النسائية للمشاركة السياسية في صنع القرار وإشراك الشباب في اكتساب المواصفات القيادية؛

(٥) زيادة التواجد النسائي في مواقع السلطة واتخاذ القرار على جميع الأصعدة؛

(و) صياغة استراتيجية واسعة للاتصالات تتضمن توعية الإعلاميين وتدريبهم لكي يدعموا الآليات في عملية الإدماج وتبني برامج إعلامية للتوعية بالقضايا المطروحة.

#### 9- شمولية المضمون

(أ) تحليل تأثيرات سياسات التكيف الاقتصادية التي تهدف إلى تحرير التجارة وخصخصة القطاع العام، على أساس التباين بين قضايا الجنسين في التنمية المستدامة وعلى جميع الأصعدة؛

(ب) مساءلة المنظمات والهيئات الدولية، بحيث تكون مسؤولة عن حالة الفشل في تأمين نفاذ النساء إلى الموارد الطبيعية والخدمات بما في ذلك الأراضي والمياه والطاقة والتنوع الحيوي؛

(ج) اعتماد المدخل الثقافي لعملية الإدماج بدلاً من الاكتفاء بالتركيز على المداخل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية؛

(د) دعم الإصلاح المؤسساتي الذي يؤمن مساندة الفقراء.

المرفق الأول

**القرار 4/2004**

**استعراض استنتاجات المجلس الاقتصادي والاجتماعي 2/1997  
بشأن تعميم المنظور الجنساني في جميع السياسات والبرامج  
في منظومة الأمم المتحدة**

إن المجلس الاقتصادي والاجتماعي<sup>(105)</sup>،

إذ يشير إلى استنتاجاته المتفق عليها 2/1997 بشأن تعميم مراعاة المنظور الجنساني في جميع السياسات والبرامج في منظومة الأمم المتحدة<sup>(106)</sup>، وإلى مقرره 87/2003 الذي يقضي بالاضطلاع، أثناء جزئه التنسيقي في عام 2004، باستعراض وتقييم لتنفيذ الاستنتاجات المتفق عليها على صعيد المنظومة،

وإذ يشير أيضاً إلى القرار 41/2001، الذي قرر فيه المجلس إنشاء البند الفرعي المعنون "تعميم مراعاة منظور جنساني في جميع السياسات والبرامج في منظومة الأمم المتحدة"، وكذلك إلى قراره 23/2002 و49/2003،

وإذ يؤكد من جديد أن تعميم مراعاة المنظور الجنساني يشكل استراتيجية رئيسية فيما يتصل بالتنفيذ الكامل لمنهاج عمل بيجين<sup>(107)</sup> ونتائج دورة الجمعية العامة الاستثنائية الثالثة والعشرين، باعتبار ذلك تكملة للاستراتيجيات المتعلقة بتمكين المرأة،

وإذ يشدد على الدور التيسيري الذي تقوم به لجنة وضع المرأة إلى جانب الدور الهام المضطلع به من جانب المجلس الاقتصادي والاجتماعي والجمعية العامة في ميدان تشجيع ورصد تعميم مراعاة المنظور الجنساني داخل منظومة الأمم المتحدة،

1- **يؤكد من جديد** استنتاجاته المتفق عليها 2/1997 باعتبارها إطاراً صالحاً لتشجيع ورصد تنفيذ تعميم مراعاة المنظور الجنساني داخل منظومة الأمم المتحدة؛

2- **يرحب** بتقرير الأمين العام عن استعراض وتقييم القيام على صعيد المنظومة بتنفيذ الاستنتاجات المتفق عليها للمجلس الاقتصادي والاجتماعي بشأن مراعاة المنظور الجنساني في جميع السياسات والبرامج في منظومة الأمم المتحدة<sup>(108)</sup>؛

3- **يلاحظ مع التقدير** التقدم الذي أحرزته الأمم المتحدة في مراعاة تعميم المنظور الجنساني في السياسات والبرامج منذ عام 1997، بما في ذلك الجهود والأنشطة المستمرة المضطلع بها من قبل كيانات الأمم المتحدة، سواء على الصعيد الفردي أو على صعيد التعاون المشترك بين الوكالات؛

4- **يسلم** بأن مراعاة تعميم منظور جنساني في جميع جوانب أعمال الأمم المتحدة هو عملية جارية، وأن ثمة حاجة إلى اتخاذ مزيد من التدابير المحددة، على أساس عاجل، لكفالة التنفيذ التام للاستنتاجات المتفق عليها 2/1997؛

5- **يوصي** الجمعية العامة بأن تقوم بتشجيع لجانها وسائر الهيئات الحكومية الدولية على اتخاذ تدابير إضافية من أجل الاضطلاع على نحو منتظم بإدراج منظورات جنسانية في كافة مجالات عملها، بما في ذلك التنفيذ المتكامل والمنسق

(105) E/2004/INF.2/Add.2.

(106) انظر الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الثانية والخمسون، الملحق رقم 3 (A/52/RES.1)، الفصل الرابع، الفقرة 4.

(107) تقرير المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة، بيجين، 4 إلى 15 أيلول/سبتمبر 1995 (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.96.IV.3، الفصل الأول، القرار 1، المرفق الثاني).

(108) E/2004/59.

والمتابعة لنتائج مؤتمرات القمة والمؤتمرات الرئيسية للأمم المتحدة، وخاصة المناسبة الرفيعة المستوى الاجتماع رفيع المستوى لعام 2005 المخطط لها عملاً بقرار الجمعية العامة 291/58 المؤرخ 6 أيار/مايو 2004؛

6- **يؤكد من جديد** التزامه بكفالة الاهتمام على نحو مستمر بالمنظورات الجنسانية في كافة جوانب أعماله؛

7- **يشجع** هيئات وكالات وصناديق وبرامج الأمم المتحدة على ضمان إدماج المنظورات الجنسانية في كافة نواحي اختصاصاتها المتعلقة بالرصد فيما يتصل بالسياسات والاستراتيجيات، والخطط المتوسطة الأجل، وأطر التمويل المتعددة السنوات، والأنشطة التنفيذية، بما في ذلك ما يتصل بتنفيذ إعلان الألفية ونتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي؛

8- **يدعو** لجانه الفنية إلى اتخاذ تدابير إضافية لإدراج توصيات تتعلق بمجالات عملها، مما قدمته لجنة وضع المرأة، مع القيام بالإدراج الكامل للمنظورات الجنسانية في أعمالها، بما في ذلك من خلال برامج عملها السنوية والمتعددة السنوات، وفي المتابعة المتكاملة والمنسقة للمؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تنظمها الأمم المتحدة، مع الاضطلاع، بهدف تحقيق هذا الهدف، بمطالبة مكتبها بالمضي في تعزيز حوار المنظم مع المكاتب واللجان الفنية بشأن قضية تعميم المنظور الجنساني؛

9- **يطلب** إلى جميع كيانات منظومة الأمم المتحدة أن تعزز فعالية الموارد المتخصصة لنوع الجنس ومراكز التنسيق المعنية بنوع الجنس والأفرقة الموضوعية لنوع الجنس، من خلال إنشاء ولايات واضحة، وكفالة تدريب مناسب، وإمكانية الوصول إلى المعلومات وإلى الموارد الكافية والمستقرة، وكذلك من خلال زيادة دعم ومشاركة كبار الموظفين؛

10- **يشجع** لجنة وضع المرأة على مواصلة دورها التيسيري فيما يتعلق بكيانات الأمم المتحدة والهيئات الحكومية الدولية، وتوفير مزيد من التوجيه العملي بشأن تعميم مراعاة المنظور الجنساني؛

11- **يطلب** إلى جميع كيانات منظومة الأمم المتحدة، بما فيها الصناديق والبرامج، أن تقوم على نحو كامل بإدراج المنظورات الجنسانية في برامج عملها وأنشطتها التنفيذية، وأن تكفل في نطاق ولاياتها القيام بصورة منتظمة بإدراج الإبلاغ عن جهودها بشأن مراعاة تعميم المنظور الجنساني في العمليات الحالية المتعلقة بالتقييم والرصد داخل منظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك العمليات المتصلة بالأهداف الإنمائية الواردة في إعلان الألفية؛

12- **يوصي** جميع كيانات منظومة الأمم المتحدة بأن تواصل تشجيع التعاون والتنسيق وتقاسم المعلومات والممارسات السليمة بطرق تتضمن استحداث الوسائل والعمليات الفعالة فيما يتصل بالرصد والتقييم داخل منظومة الأمم المتحدة، على صعيد تنفيذ الاستنتاجات المتفق عليها 2/1997، ولا سيما من خلال الشبكة المشتركة بين الوكالات والمعنية بالمرأة والمساواة بين الجنسين، كما يوصي أيضاً كافة الآليات المشتركة بين الوكالات بالاهتمام بالمنظورات الجنسانية في أعمالها؛

13- **يحيط علماً** بما اضطلع به بالفعل من عمل في مجال تنفيذ قرار الجمعية العامة 1144/58 المؤرخ 22 كانون الأول/ديسمبر 2003، ويحث على مواصلة الجهود حتى يتم تنفيذه بالكامل؛

14- **يحيط علماً أيضاً** بالعمل المضطلع به بالفعل في ميدان تنفيذ قرار مجلس الأمن 1325 المؤرخ في 31 تشرين الأول/أكتوبر 2000 بشأن المرأة والسلام والأمن، ويحث على الاستمرار في بذل الجهود بهدف تنفيذه تنفيذاً كاملاً؛

15- **يطلب** إلى الأمين العام أن يكفل قيام كيانات الأمم المتحدة باستحداث خطط عمل ذات حدود زمنية من أجل تنفيذ الاستنتاجات المتفق عليها 2/1997، التي تعالج الثغرة القائمة بين السياسة والممارسة، والتي حددها الأمين العام في تقريره، وذلك بهدف تعزيز الالتزام والمسؤولية على أعلى المستويات بمنظومة الأمم المتحدة، إلى جانب وضع آليات لكفالة المسؤولية والرصد المنتظم والإبلاغ بشأن التقدم المحرز في مجال التنفيذ؛

16 - **يطلب أيضاً** إلى الأمين العام أن يواصل استعراض تنفيذ الاستنتاجات المتفق عليها 2/1997، وذلك في إطار تقاريره السنوية التي يرفعها إلى لجنة وضع المرأة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي والجمعية العامة بشأن المتابعة والتقدم المحرز فيما يتصل بتنفيذ كيانات الأمم المتحدة والهيئات الحكومية الدولية لإعلان ومنهاج عمل بيجين، ونتائج الدورة الاستثنائية الثالثة والعشرين، مع التركيز بصفة خاصة على سد الثغرة القائمة بين السياسات والممارسات وبناءً على خطط العمل المتعلقة بتعميم مراعاة المنظور الجنساني؛

17 - **يقرر** القيام باستعراض وتقييم آخرين لمدى تنفيذ استنتاجاته المتفق عليها 2/1997 في دورة قادمة قبل عام 2010.

الجلسة العامة 27  
7 تموز/يوليو 2004

### **القرار 31/2005** **تعميم مراعاة المنظور الجنساني في جميع السياسات والبرامج في منظومة الأمم المتحدة**

إن المجلس الاقتصادي والاجتماعي،

**إذ يؤكد من جديد** استنتاجاته المتفق عليها 2/1997 بشأن تعميم مراعاة المنظور الجنساني في جميع السياسات والبرامج في منظومة الأمم المتحدة<sup>(109)</sup>، وإذ يشير إلى قراراته 41/2001 المؤرخ 7 تموز/يوليو 2001، و23/2002 المؤرخ 24 تموز/يوليو 2002، و49/2003 المؤرخ 24 تموز/يوليو 2004، و4/2004 المؤرخ 7 تموز/يوليو 2004،

**وإذ يؤكد من جديد أيضاً** أن تعميم مراعاة المنظور الجنساني يشكل استراتيجية مقبولة عالمياً لتعزيز المساواة بين الجنسين ويمثل استراتيجية حاسمة لتنفيذ منهاج عمل بيجين<sup>(110)</sup> ونتائج الدورة الاستثنائية الثالثة والعشرين للجمعية العامة<sup>(111)</sup>،

**وإذ يؤكد** الدور المحفز الذي تقوم به لجنة وضع المرأة والدور الهام الذي ينهض به المجلس الاقتصادي والاجتماعي والجمعية العامة في ميدان العمل على تشجيع ورصد تعميم مراعاة المنظور الجنساني داخل منظومة الأمم المتحدة،

**وإذ يرحب** بالإعلان الذي اعتمدته لجنة وضع المرأة في دورتها التاسعة والأربعين<sup>(112)</sup>،

1 - **يرحب** بتقرير الأمين العام عن متابعة تنفيذ إعلان ومنهاج عمل بيجين ونتائج الدورة الاستثنائية الثالثة والعشرين للجمعية العامة وعن التقدم المحرز في ذلك<sup>(113)</sup>، ولا سيما فيما يتعلق بتعميم مراعاة المنظور الجنساني في كيانات منظومة الأمم المتحدة؛

---

(109) انظر الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الثانية والخمسون، الملحق رقم 3 (A/52/3/Rev.1)، الفصل الرابع، الفقرة 4.

(110) تقرير المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة، بيجين، 4-15 أيلول/سبتمبر 1995 (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.96.IV.13)، الفصل الأول، القرار 1، المرفق الثاني.

(111) قرار الجمعية العامة د-2/23 ود-3/23.

(112) الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، 2005، الملحق رقم 27 والتصويب، (E/2005/27 و Corr.1)، الفصل الأول-ألف.

(113) E/2005/54.

2- **يلاحظ مع التقدير** ما أحرزته كيانات الأمم المتحدة من تقدم وما تبذله من جهود مستمرة في العمل على سد الثغرات القائمة بين السياسات الموضوعة والممارسات العملية المتصلة بتعميم مراعاة المنظور الجنساني في مجال عمل كل منها؛

3- **يعرب عن القلق** بشأن الثغرات التي ما زالت قائمة بين السياسات الموضوعة والممارسات العملية مما يطرح تحديات تتصل، بوجه خاص، بقصور الآليات المؤسسية، ومن بينها الآليات القائمة في ميادين جمع البيانات، والمساءلة، والرصد، والإبلاغ، والتدريب، وكذلك بعدم كفاية الاعتمادات المخصصة من الموارد؛

4- **يدعو** جميع كيانات منظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك صناديق الأمم المتحدة ووكالاتها وبرامجها، إلى تكثيف جهودها في العمل على التصدي للتحديات التي تواجهها عملية تعميم المنظورات الجنسانية في السياسات والبرامج وذلك بوسائل من بينها ما يلي:

(أ) وضع خطط عمل ذات مبادئ توجيهية واضحة بشأن التنفيذ العملي لهدف تعميم مراعاة المنظور الجنساني في السياسات والبرامج حيثما لا توجد خطط من هذا القبيل؛

(ب) ضمان أن تشمل خطط العمل جداول زمنية وأحكاماً محددة بشأن الآليات المؤسسية في كل من المقار والمكاتب الميدانية، وأن تكون تلك الخطط منسقة تنسيقاً تاماً مع الأهداف والاستراتيجيات التنظيمية الشاملة؛

(ج) إدراج المنظور الجنساني في صلب الميزانيات البرنامجية وأطر التمويل المتعدد السنوات وفي جميع عمليات الميزنة المستندة إلى النتائج؛

(د) ضمان التوعية والتدريب المستمرين لجميع الموظفين بشأن المسائل الجنسانية وذلك، بوسائل من بينها دمج المنظور الجنساني في جميع برامج التدريب، وتقييم أثر العنصر الجنساني في برامج التدريب القائمة ابتغاء زيادة فعاليتها؛

(هـ) بناء قدرة الموظفين على إجراء دراسات تحليلية جنسانية ومطالبتهم بتطبيق الدراسات التحليلية الجنسانية في مجالي وضع السياسات والعمل البرنامجي على السواء؛

(و) ضمان التزام كبار المسؤولين الإداريين التزاماً تاماً صارماً بتعميم مراعاة المنظور الجنساني وتطبيقه في السياسات والبرامج والمشاريع؛

(ز) تعزيز أنظمة المساءلة بالنسبة لجميع الموظفين فيما يتعلق بتعميم مراعاة المنظور الجنساني بوسائل من بينها عمليات تقييم الأداء؛

(ح) إدراج المنظور الجنساني في آليات التشغيل، وفقاً للاستراتيجيات الإنمائية الوطنية، بما في ذلك التقييمات القطرية المشتركة، وإطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، وورقات استراتيجية الحد من الفقر، وأطر الإبلاغ والتنفيذ، مثل الأطر المتصلة بتنفيذ الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما في ذلك الأهداف الواردة في الإعلان بشأن الألفية؛

(ط) مواصلة دعم الحكومات والتعاون مع المجتمع المدني في العمل على تنفيذ منهاج عمل بيجين ونتائج الدورة الاستثنائية الثالثة والعشرين للجمعية العامة؛

(ي) مواصلة تطوير وترسيخ أدوات الرصد والتقييم ومنهجيات تحليل الآثار الجنسانية وتعزيز تجميع وتأليف وتحليل البيانات المصنفة حسب نوع الجنس وضمان استخدام تلك البيانات؛

(ك) التشجيع على مراعاة المنظور الجنساني في السياسات الرئيسية في مجالي الاقتصاد الكلي والتنمية الاجتماعية وبرامج التنمية الوطنية.

- 5- **يحيط علماً** بالعمل المضطلع به بالفعل تنفيذاً لقرار الجمعية العامة 164/59 المؤرخ 20 كانون الأول/ديسمبر 2004 المتعلق بتحسين وضع المرأة في منظومة الأمم المتحدة، ويحث على مواصلة العمل على تنفيذه بالكامل؛
- 6- **يشجع** المستشارة الخاصة للشؤون الجنسانية والنهوض بالمرأة وشعبة النهوض بالمرأة وكذلك كيانات الأمم المتحدة الأخرى المختصة على مواصلة جهودها في العمل على التوعية بالقضايا الجنسانية على صعيد منظومة الأمم المتحدة؛
- 7- **يوصي** جميع كيانات منظومة الأمم المتحدة بأن تواصل تشجيع التعاون والتنسيق والتشارك في المنهجيات والممارسات السليمة بطرق تتضمن استحداث أدوات وعمليات فعالة للرصد والتقييم داخل منظومة الأمم المتحدة في إطار تنفيذ الاستنتاجات المنفق عليها 2/1997، ولا سيما من خلال الشبكة المشتركة بين الوكالات والمعنية بالمرأة والمساواة بين الجنسين، كما يوصي كافة الآليات المشتركة بين الوكالات بالاهتمام بالمنظورات الجنسانية في أعمالها؛
- 8- **يوصي أيضاً** الشبكة المشتركة بين الوكالات والمعنية بالمرأة والمساواة بين الجنسين بمواصلة توفير الدعم العملي لأعضائها فيما يتعلق بتعميم مراعاة المنظور الجنساني ورفع تقارير دورية إلى مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق من خلال لجنته البرنامجية الرفيعة المستوى ولجنته الإدارية الرفيعة المستوى لتسهيل إدراج عمليات تعميم المنظورات الجنسانية في أعمالها؛
- 9- **يدعو** منظومة الأمم المتحدة إلى تعزيز التعاون بين الوكالات والأفرقة القطرية في العمل على تعميم مراعاة المنظور الجنساني بوسائل من بينها تأسيس شبكات معرفية إلكترونية معنية بتعميم مراعاة المنظور الجنساني أو توسيع الموجود من تلك الشبكات؛
- 10- **يطلب** إلى الأمين العام تقديم تقرير إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته الموضوعية لعام 2006 عن التقدم المحرز في تعميم المنظور الجنساني في كافة السياسات والبرامج في الأمم المتحدة مع التركيز على أنشطة التدريب.

الجلسة العامة 39

26 تموز/يوليو 2005



المرفق الثاني (114)

ألف - قوائم مراجعة لإدماج قضايا الجنسين في برنامج العمل والمشاريع والأنشطة

1 - مبادئ توجيهية عامة لتعميم مراعاة قضايا الجنسين<sup>(115)</sup>

ينبغي الإجابة على الأسئلة التالية، والأخذ في الاعتبار المقترحات ذات الصلة بالموضوع للمساعدة على إدماج تعميم مراعاة قضايا الجنسين في الخطط والمشاريع:

(أ) الأهداف

- (1) من هم المستفيدون المباشرون وغير المباشرين؟
- (2) ما هي النسبة المئوية للرجال والنساء؟ استخدم بيانات موزعه حسب نوع الجنس؛
- (3) إذا كانت النسبة المئوية للنساء أقل من 50 في المائة، ما هي أسباب ذلك؟
- (4) هل اللغة المستخدمة في البرنامج/المشروع تراعي الفروق بين الجنسين؟
- (5) كم مقدار المعلومات المتاحة المصنفة حسب نوع الجنس؟ ما هي المعلومات الإضافية اللازمة لتنفيذ مشروع يراعي الفوارق بين الجنسين؟ تذكر أن تطرح أسئلة مثل ماذا وكيف ولماذا ومن؟
- (6) هل يتم استشارة المرأة وسؤالها عن احتياجاتها؟ وتحديد أي النساء تم استشارتهن. تذكر ان لمختلف الناس احتياجات وأولويات مختلفة. استشر نساء من مختلف الطبقات ومن مختلف الديانات والأعمار والحالات الزوجية ومن المناطق الريفية والمناطق الحضرية كلما كان ذلك ممكناً؛
- (7) هل سيؤدي هذا المشروع إلى تقسيم غير تقليدي للعمل ومسؤوليات وفرص غير تقليدية؟
- (8) ما الذي يمثل عقبة محتملة في تنفيذ هذا المشروع أو البرنامج؟ عند معالجة قضايا تتعلق بنوع الجنس، يرى بعض الناس أن مصالحهم معرضة للخطر، بمن فيهم الرجال والنساء. ومن الضروري ان تكون مستعداً في حالة هذه المشكلة وعند حدوثها؛
- (9) إلى أي مدى سيعالج المشروع الاحتياجات العملية والاستراتيجية للمرأة؟
- (10) هل يأخذ المشروع/البرنامج في الاعتبار الاستفادة من المرأة ومن مهامها الإنجابية والإنتاجية والاجتماعية الأخرى؟
- (11) هل يعالج المشروع/البرنامج العقبات المختلفة التي قد تواجهها المرأة من حيث إتاحة الوقت والتنقل الحر؟

(114) استقطع هذا المرفق من (استراتيجية الإسكوا لتعميم قضايا الجنسين، الإسكوا 2005).

(115) Emma Hooper, "Gender guidelines for donor-funded projects", The British Council Development and Training Services.

- (12) ما هي الفرضيات التي يقدمها المشروع/البرنامج بشأن العلاقات بين الرجل والمرأة والمساهمة التي تقدمها المرأة في المشروع؟
- (13) هل هناك حاجة إلى تقديم تدريب حول قضايا الجنسين لأولئك المنوط بهم تصميم وتخطيط المشروع/البرنامج؟ فالشخص الذي يرفع الفوارق بين الجنسين أو غير المدرك للقضايا المتعلقة بنوع الجنس يسهم فقط في زيادة الفجوة في العلاقات بين الرجل والمرأة في مجال السلطة؟
- (14) هل يراعي رصد المشروع/البرنامج وعملية تقييمه الفوارق بين الجنسين؟ فالقضايا المتعلقة بنوع الجنس تتطلب رصداً منتظماً للتأكد من تحقيق أهداف المشروع على النحو المتوخى؟
- (15) هل يتم فحص المشروع/البرنامج فيما يتعلق بتأثيره على الرجل والمرأة؟ بينما يعني نوع الجنس مراعاة اهتمامات الرجل والمرأة على السواء، يجب إيلاء مزيد من التركيز لفترة زمنية قصيرة على المرأة لأنها تتعرض باستمرار للتمييز ضدها؟
- (16) هل سئلت المرأة عن تأثير المشروع عليها؟ فالمرأة هي أفضل مصدر للمعلومات فيما يتعلق بمعرفة ما إذا كانت المشاريع قد حققت التأثير المستصوب وكيفية قياس هذا التأثير؟
- (17) هل يتضمن المشروع/البرنامج زيادة التوعية بالمزايا التي تعود على المجتمع ككل من زيادة مشاركة المرأة؟

(ب) مشاركة المرأة

- (1) هل يتم استشارة المرأة فيما يتعلق بالمشكلة التي يريد المشروع/الخطة حلها؟ فمن الضروري إشراك المرأة في المشروع ليتسنى تحسين وسائل استشارة النساء؟
- (2) هل تشارك المرأة في إيجاد حلول للتحديات المواجهة؟
- (3) ما هي السبل والوسائل التي تشجع المرأة على المشاركة في المشروع؟ وفي هذا السياق يجب أن يوضع في الاعتبار عدد النساء في مواقع صنع القرار والحاجة إلى التدريب؟
- (4) هل يجري استشارة المرأة فيما يتعلق بالتعديلات أو التغييرات؟
- (5) هل سيؤدي المشروع/البرنامج إلى زيادة مساهمة الرجل في الأنشطة التي تعتبر عادة عملاً تقليدياً للمرأة؟
- (6) هل هناك حاجة إلى عنصر نسائي؟ فالمرأة أحياناً لا تحضر الاجتماعات أو تشارك في التدريب أو المناسبات الأخرى نتيجة الفصل بين الجنسين. وفي مثل هذه الظروف، ينبغي برمجة الاجتماعات لتمكين النساء من المشاركة والتغذية المرتدة.

(ج) البناء على ما هو قائم

- (1) كيف نستطيع تعزيز الالتزام بتنفيذ مجموعة الموائيق المتعلقة بتمكين المرأة؟ هل سيكون التدريب أو زيادة التعرف على كيفية معالجة المرأة للقضايا مفيداً، على سبيل المثال؟
- (2) كيف يرتبط المشروع بالمشاريع الأخرى التي تنفذها المنظمات غير الحكومية أو الوكالات الحكومية أو الوكالات الدولية الأخرى؟ فتعميم مراعاة المنظور الجنساني يقتضي المشاركة والتعاون؟

(3) هل يؤدي هذا المشروع إلى تقوية العلاقات مع المنظمات أو الحركات النسائية؟ كيف يمكن أن يبني هذا المشروع مثل هذه العلاقات؟ هذا العنصر هام في إرساء نهج البدء من القاعدة في مجال التنمية بدلاً من نهج البدء من القمة الذي ليس مستداماً؛

(4) أين تكمن فرص التغيير؟ كيف يمكن إشراك المرأة في الأنشطة الجديدة؟ كيف يمكن للمرء أن يبني على هذا الفرض؟ تذكر أن تعميم مراعاة المنظور الجنساني عملية طويلة للغاية. ومن المهم وضع خطة استراتيجية تهتم بكيفية إحداث التغيير وتبين ما يلزم القيام به في هذا الشأن.

#### (د) المدخلات

- (1) هل مدخلات المشروع مناسبة للمرأة، اجتماعياً وثقافياً على السواء؟
- (2) هل تعالج المدخلات الاحتياجات العملية للمرأة؟
- (3) هل تلبي المدخلات الاحتياجات الاستراتيجية للمرأة والرجل؟
- (4) هل يؤثر أي من المدخلات على المرأة سلباً؟

#### 2- قوائم مراجعة إدماج قضايا الجنسين في الخطط وعناصر البرامج والمشاريع

(أ) معلومات أساسية: كيف تؤثر الخطة أو المشروع أو البرنامج على حياة الرجل والمرأة؟ هل ترى المرأة أن لهذه القضية الأولوية؟ وهل يسهم الحل في رفع مركز المرأة في المجتمع؟

(ب) عملية المناقشة: هل تشارك المرأة في تحليل الحالة؟ وهل الجو مناسب لمشاركة المرأة؟ وهل توجد أدوار قيادية للنساء؟

(ج) البيانات والمعلومات: هل يمكن الحصول على بيانات ومعلومات مفصلة حسب نوع الجنس؟ وهل هناك معلومات إضافية تؤدي إلى إعطاء صورة أكثر وضوحاً عن حالة المرأة؟

(د) تحديد الأهداف: هل الأهداف واردة بوضوح كاف فيما يتعلق بتحسين أحوال المرأة والرجل؟ وهل الأهداف قصيرة الأجل وطويلة الأجل محددة بوضوح؟

(هـ) الفئة المستهدفة: هل تم تحديد هذه الفئة؟ حدد بوضوح النساء اللاتي هن جزء من الفئة المستهدفة وأذكر تحديداً احتياجاتهن ومشاركتهم خلال مختلف مراحل المشروع؛

(و) تصميم المشروع: هل يؤدي تصميم المشروع إلى تيسير المشاركة الفعالة للمرأة؟ تأكد من أنه يحقق ذلك. ويجب في هذه المرحلة طرح أسئلة مثل أين وكيف ومتى؟

(ز) تنفيذ المشروع: من سيتولى تنفيذ المشروع؟ وكيف سيتم تنفيذه وما هو الإطار الزمني؟

(ح) الأطراف المشاركة في المشروع: من هم المشاركون في المشروع؟ تأكد من أن المنظمات النسائية أو المؤسسات المعنية بمراعاة الفوارق بين الجنسين تشارك في جميع مراحل المشروع؛

(ط) الإعلان عن المشروع: هل تصل وسائل الإعلان إلى المرأة مباشرة وبوضوح؟

(ي) مساهمات المشروع: هل يسهم المشروع في تلبية الاحتياجات الأساسية للمرأة، كالتدريب وفرص توليد الدخل؟

(ك) تدابير خاصة: ما هي الأدوات أو التدابير الخاصة التي يلزم استخدامها لضمان إدراج اهتمامات المرأة واحتياجاتها في المشروع؟

(ل) التقييم: هل أنجز المشروع هدفه الموضوع أو أهدافه المحددة؟ وهل تحقق الهدف في غضون الإطار الزمني المحدد له؟ وهل تم تنفيذه بطريقة فعالة؟ وما هو التأثير الذي حققه؟

### باء - قوائم مراجعة وأفكار رئيسية إضافية

#### 1 - سياسات اجتماعية متكاملة

#### (أ) مشاريع وبرامج التعليم والتدريب

(1) افحص البيانات المصنفة حسب نوع الجنس فيما يتعلق بمعدلات القيد في المدارس والتسرب منها وإكمال التعليم على جميع المستويات؛

(2) حدد الفجوات بين الجنسين في كل مرحلة؛

(3) في حالة وجود فجوة بين وصول الذكور والإناث أو معدلات التسرب أو القيد، اطلب تفسيرات في هذا الشأن. هل هذه الفجوات نتيجة حواجز قانونية أو هيكلية أو نتيجة مواقف معينة؟

(4) هل توجد اختلافات بين الجنسين في اختيار فروع التعليم والتدريب؟ وهل هناك قوالب نمطية تقليدية؟ وهل ذلك ناتج عن حواجز قانونية أو هيكلية أو اجتماعية أو نتيجة مواقف معينة؟

(5) حدد حواجز العرض والطلب و/أو أسباب الفجوات المحددة بين الجنسين؛

(6) ما هي العقبات ذات الصلة بنوع الجنس على مستوى الأسرة المعيشية؟ على سبيل المثال، تفضيل الأولاد على البنات، أو الزواج المبكر أو الفقر أو في تعليم الفتيات؛

(7) كيف يتم تخصيص الموارد داخل الأسرة المعيشية؟ وهل يختلف وصول الإناث والذكور إلى الموارد داخل الأسرة المعيشية؟

(8) حاول الحصول على تفسيرات، من المفضل من الإناث صاحبات المصلحة، فيما يتعلق بأسباب تسرب الإناث من التعليم في المدارس، ومن بينها على سبيل المثال، الزواج المبكر ومواقع المدارس والتعليم المختلط ونقص المرافق الصحية والحالة الاقتصادية؛

(9) في حالة وجود مشكلة فيما يتعلق بوصول الفتيات إلى التعليم، حاول ان تعرف السبب، هل يرجع إلى وجود مدرسين ذكور أو إلى موقع المدرسة أو التعليم المختلط أو نقص المرافق اللازمة للفتيات، أو إتاحة مزيد من الأماكن في المدارس للأولاد؟ (أيضاً الحواجز الهيكلية والأجواء غير الودية إزاء النساء)؛

(10) حاول أن تجد ما إذا كانت الرسوم المدرسية أو تكاليف الانتقال إلى المدرسة عوامل مقيدة لوصول الفتيات إلى المدارس. افحص كيف يمكن للمشروع معالجة تلك المشاكل؛

(11) حاول ان تجد ما إذا كان عدم وجود رعاية للأطفال يمثل حاجزاً يحول دون وصول الفتيات إلى التعليم، بمعنى أن الفتيات الأكبر سناً ينتهي بهن الحال إلى التفرغ لرعاية الأطفال الصغار في العائلة، وأبحث أيضاً ما إذا كانت ساعات الدراسة في المدرسة مناسبة. استعمل تجربة لاستخدام الوقت لمعرفة كيف يقضى الذكور والإناث أوقاتهم؛

- (12) حاول أن تعرف الوسائل التي من شأنها أن تعزز وصول الفتيات إلى التعليم ومنها، على سبيل المثال، وجود مستشارات ومشرفات ومدارس وحيدة الجنس؟
- (13) هل يوفر وصول الفتيات للتعليم أية تكلفة للفرصة البديلة؟ كيف يمكن أن يعالج المشروع ذلك؟
- (14) ما هي أهمية التعليم والمهارات التي تكتسبها الفتيات فيما يتعلق باحتياجات سوق العمل؟
- (15) هل تخاطب المناهج الدراسية والكتب المدرسية الأولاد بدلاً من الفتيات؟ هل تشجع اللغة والرسوم التوضيحية الأدوار التقليدية للفتيات؟ (انظر في حواجز المضمون)؛
- (16) هل أنواع التدريب والمهارات المقدمة إلى الأولاد والفتيات امتداد لأدوارهم في المجتمع؟ وهل مناهج التعليم المهني مقدمة على أساس نوع الجنس؟ (ابحث الحواجز الهيكلية والاتجاهات التمييزية)؛
- (17) هل المدرسات يحصلن على نفس الفرص التدريبية المتاحة للمدرسين؟ وهل يُقدم التدريب في الأوقات التي تكون فيها المدرسات قادرات على المشاركة؟
- (18) هل مرافق رعاية الطفل متاحة للمدرسات اللاتي لديهن أطفال؟
- (19) هل البيئة في المدارس صديقة جنسانياً؟ هل توجد ثقافة تشجع الأنثى على التعليم والتفوق؟ كيف يستطيع المشروع التشجيع على تحقيق ذلك؟

(ب) السياسات والبرامج الصحية

- (1) ما هي النسبة المئوية للذكور والإناث الذين لديهم فرصة الوصول إلى البرامج/الخدمات الصحية؟
- (2) من لديه أكثر الفرص للوصول؟ انظر إلى البيانات المصنفة حسب الموقع الجغرافي والدخل وحالة المخاطر، مع مراعاة حالة المرأة الحامل والأم المرضعة والأطفال دون سن الواحدة؛
- (3) ما هي المشاكل المعينة التي تواجهها النساء ويواجهها الرجال، لا سيما الأكثر فقراً؟
- (4) هل تراعي الاحتياجات الخاصة للذكور والإناث ذوي المشاكل الصحية؟
- (5) ما هي مساهمة مختلف مقدمي الخدمات الصحية؟ من يعتني باحتياجات النساء؟ ما نوع وجودة الخدمة المقدمة؟
- (6) هل لدى النساء فرصة للوصول إلى مرافق الرعاية الصحية؟ وهل هي معقولة التكلفة؟
- (7) هل لدى المرأة فرصة الوصول إلى عيادات صحة الأمومة، بما فيها تلك المعنية بالصحة الجنسية؟
- (8) هل الزواج المبكر أمر شائع وهل هناك حملات لزيادة التوعية بمشاكل الزواج المبكر؟
- (9) هل يوجد عدد كاف من الأطباء لعلاج المشاكل الصحية للإناث؟
- (10) هل هناك توعية كافية بشأن موانع الحمل؟ من الذي يتخذ القرارات بشأن استعمال موانع الحمل؟

- (11) ما هي نسبة الإناث العاملات إلى العمال من الذكور؟ وما هي النسبة المئوية للإناث إلى الذكور صانعي القرار؟
- (12) هل توجد فرص متكافئة لتدريب الذكور والإناث من مقدمي الخدمات الصحية؟ وهل يتوافر التدريب في أوقات مناسبة للإناث مقدمات الخدمات الصحية؟
- (13) هل فرص الاختيار والترقية متكافئة للرجال والنساء؟
- (14) كيف تؤثر الخصخصة على الوصول إلى المستوصفات وتحمل نفقاتها، لا سيما بالنسبة للفئات الضعيفة من الذكور والإناث؟ كيف يمكن ان يعالج البرنامج هذه المشكلة؟
- (15) هل توجد رعاية صحية كافية للأطفال، لا سيما في المناطق الريفية؟ وهل من الممكن تحمل نفقاتها نسبياً؟
- (16) هل هناك اختلاف في عدد الفتيات والأولاد من أجل الحصول على الرعاية الصحية؟ إذا كانت الإجابة بنعم، ما هي أسباب ذلك؟
- (17) هل توجد أية شبكات أمان في إطار عملية الإصلاح تضع في الاعتبار احتياجات أشد الفئات ضعفاً؟

(ج) التنمية المجتمعية

- (1) ما مقدار البيانات/المعلومات المتاحة المصنفة حسب نوع الجنس؟ ماذا يمكن ان نفعله للحصول على مزيد من البيانات/المعلومات المصنفة حسب نوع الجنس؟ هل توجد دراسات من منظمات أخرى يمكن ان تساعد في هذا الشأن؟
- (2) هل سلّمت النساء عن احتياجاتهن وأولوياتهن؟ هل تم استشارة النساء، وإذا كان الأمر كذلك، من قام بذلك؟ تذكر أن لمختلف الناس احتياجات وأولويات مختلفة. تأكد من استشارة نساء من مختلف الطبقات ومن مختلف الألوان والديانات والأعمار والحالات الزوجية ومن مناطق ريفية ومناطق حضرية حسب الاقتضاء؛
- (3) ما هو تقسيم العمل في المجتمع المحلي؟
- (4) ما هي الموارد التي تحظى المرأة بالوصول إليها؟
- (5) ما هي الشبكات الاجتماعية القائمة التي استحدثتها المرأة واستخدمتها؟
- (6) كيف تستنشر المرأة داخل مجتمعها؟ هل هي ممثلة رسمياً أو بصورة غير رسمية؟ هل يتم تلبية احتياجاتها الثقافية المعينة؟
- (7) كيف تشارك المرأة في رصد وقياس تأثير المبادرات الإنمائية المجتمعية؟
- (8) هل توجد أية شبكات للسلامة الاجتماعية أو أية سياسات عامة أخرى تعالج مشاكل التفرقة في مجالات الصحة والتعليم والعمالة؟
- (9) هل تتمتع المرأة بفرص لتوليد الدخل؟ وهل هي تقليدية أم أنها تفتح فرصاً جديدة لقيام المرأة بأدوار إضافية؟
- (10) ما هي التقاليد والقواعد الاجتماعية التي تمس مشاركة المرأة وتمثيلها؟ ما هي التحديات التي تواجه المشاركة والتمثيل الفعال للمرأة؟ وكيف يمكن معالجتها؟

(د) التنمية الحضرية

- (1) ما هي الأحوال المعيشية للنساء والرجال والفئات الاجتماعية الأخرى؟
- (2) ما هي البيانات الموجودة والمتاحة المصنفة حسب نوع الجنس؟
- (3) هل توجد أية معلومات مصنفة حسب نوع الجنس؟
- (4) هل تعاني المرأة من حواجز قانونية متعلقة بنوع الجنس؟
- (5) هل تعاني المرأة من حواجز هيكلية بسبب نوع الجنس؟
- (6) هل تتحرك المرأة بحرية في المجال العام؟
- (7) هل تعاني المرأة من حواجز نتيجة لمواقف معينة؟ على أي مستوى؟
- (8) هل يعالج البرنامج أيًا من الحواجز المذكورة أعلاه وكيف؟
- (9) كيف يمكن للعناصر البرنامجية معالجة الاحتياجات المحددة لكل من الرجل والمرأة والاستفادة من مشاركتهاما النشطة وتغذيتهم المرتهمة؟

(•) السكان

- (1) ما هي المؤشرات السكانية المتاحة؟ وهل هي مصنفة حسب نوع الجنس؟
- (2) ما هي الفروق الرئيسية المتعلقة بنوع الجنس التي يمكن ملاحظتها؟
- (3) ما هي الأسباب الجذرية لتلك الفروق بين الجنسين؟

(و) الفقر

- (1) هل توجد أية إحصاءات للفقر مصنفة حسب نوع الجنس؟
- (2) هل توجد أية معلومات نوعية عن معاناة المرأة من الفقر؟
- (3) ما هي أحوال الأسر المعيشية التي ترأسها نساء؟
- (4) هل هناك أية حواجز قانونية تحد من وصول المرأة إلى الملكية وتوليد الدخل والأصول الإنتاجية؟
- (5) ما تأثير الصراعات على معيشة المرأة؟
- (6) ما هو تقسيم العمل القائم حسب نوع الجنس؟
- (7) ماذا تفعل المرأة من أجل معيشتها الخاصة بها ومعيشتها أسرتها؟
- (8) هل يتم تلبية الاحتياجات العملية لدور المرأة الإنجابي؟
- (9) هل المرأة ممثلة في دوائر صنع القرار التي تسهم في تلبية الاحتياجات العملية والاستراتيجية للمرأة؟
- (10) ما هي أنماط الاستهلاك القائمة؟ وهل تحابي جنساً بعينه؟

- (11) هل توجد بيانات عن سوء التغذية مصنفة حسب نوع الجنس؟ وهل هناك فجوة بين الجنسين؟
- (12) هل هناك مشاكل صحية متعلقة بأحد الجنسين؟ ما هي أسبابها؟
- (13) أين تعمل النساء متكسبات الدخل؟ على سبيل المثال، في القطاع النظامي أو القطاع غير النظامي أو الزراعة أو في البيت؟
- (14) هل توجد مشاريع مولدة للدخل لفئة معينة من النساء؟
- (15) هل تنعم المرأة بالتحكم في دخلها؟ لماذا بالإيجاب ولماذا بالنفي؟
- (16) ما هي أحوال الإسكان؟ كيف تؤثر على المهام التي يتعين ان تقوم بها المرأة؟
- (17) هل تعاني المرأة من العنف أو القهر بسبب نوع الجنس داخل الأسرة المعيشية أو المجتمع المحلي؟  
سياسات الحماية الاجتماعية<sup>(116)</sup> (ز)
- (1) هل توجد أية سياسات أو ممارسات بشأن رعاية الطفل وإجازة الوالدية؟
- (2) هل توجد بنود متاحة لدعم الأبوين، على سبيل المثال، ساعات عمل مرنة أو تقاسم العمل أو أعمال لبعض الوقت؟
- (3) هل المرأة أكثر عرضة للفقر من الرجل؟ لماذا؟
- (4) هل هناك بدلات خاصة لتغطية تكلفة رعاية الطفل؟
- (5) هل توجد إتمادات في الميزانية لإجازة الأمومة/الوالدية؟
- (6) هل هناك سياسات للحد من العنف ضد المرأة؟ هل توجد بدائل مقدمة للمرأة التي تقاسي من العنف؟

## 2- التنمية المستدامة والسياسات

- (أ) المياه
- (1) هل توجد بيانات مصنفة حسب نوع الجنس بشأن استخدامات المياه وسبل الوصول إليها والأولويات في هذا الشأن؟
- (2) هل تأخذ عناصر البرنامج في الاعتبار القيام بعملية تشاورية تلتزم مساهمة النساء وكذلك الرجال في تحديد الاستخدامات والأولويات؟
- (3) هل توجد حواجز تعوق الوصول إلى المياه؟
- (4) كيف يؤثر عدم إمكانية الوصول إلى المياه على كل من الرجل والمرأة؟

(116) استناداً إلى بيان قدمته إيوا زيمني (Ewa Zimni).



- (5) كيف تؤثر النهج المختلفة لتسعير المياه على النساء الفقيرات مقارنة بالرجال الفقراء؟ ما هي الخيارات التي تحقق التوزيع الأكثر إنصافاً للتكاليف وفرص الوصول؟
- (6) ما هو دور المرأة وما هي مشاركتها ودرجة تمثيلها في حل النزاعات المتعلقة بالمياه والمفاوضات بشأنها؟
- (7) ما هو التأثير الصحي للمياه الملوثة على الرجال والنساء والأطفال؟
- (8) كيف يمكن زيادة توعية المسؤولين الحكوميين وصناع القرار فيما يتعلق بالتفاوتات بين الجنسين في الأدوار والوصول إلى المياه والأشرف عليها؟

(ب) البيئة والزراعة وتدهور الأراضي

- (1) فحص دور كل من الرجل والمرأة وكيفية اختلافه؛
- (2) كيف تتأثر المرأة بما يلي: (أ) البيئة وتدهور الأراضي (في زراعة الكفاف)؛ (ب) هجرة الذكور؛ (ج) نقص التعليم التقني والتدريب المهني؛ (د) نمو المزارع كبيرة الحجم التي تستخدم تكنولوجيات ريفية المستوى؟
- (3) كيف تتأثر النساء المزارعات في المناطق الريفية بسياسات وخطط التنمية الزراعية التي لا تراعي الفوارق بين الجنسين؟
- (4) هل تمت مراعاة عوامل معينة ؟ على سبيل المثال، عندما يهاجر الرجال من المناطق الريفية، فإن المرأة التي تتولى المهام الزراعية التي كان يقوم بها الرجل تقليدياً غالباً ما تواجه قيوداً مختلفة تؤثر على قدرتها على الإنتاج، والتي من ثم تخلف تأثيراً سلبياً على معيشتها؛
- (5) إدماج الاهتمامات الديموغرافية والبيئية ذات العلاقة بنوع الجنس في تصميم سياسات التنمية الزراعية والريفية وتخطيطها وبرمجتها؛
- (6) تعزيز تحسين وتنظيم الخدمات الصحية والسلامة وظروف العمل للرجال والنساء عبر سلسلة المعروض من الإنتاج الغذائي؛
- (7) زيادة توعية المسؤولين الحكوميين وصانعي القرار فيما يتعلق بالتفاوتات بين الجنسين في الأدوار والوصول إلى الموارد والتحكم فيها وصنع القرار.

(ج) الطاقة

- (1) هل تتاح للرجل والمرأة فرص متكافئة للوصول إلى الطاقة واستخداماتها؟
- (2) هل توجد أية احتياجات خاصة للمرأة والرجل يجب تلبيتها بصورة مختلفة، وكيف؟
- (3) كيف يمكن الأخذ في الاعتبار القضايا المتعلقة بإمكانية الوصول إلى الطاقة لتحسين معيشة المرأة؟
- (4) زيادة توعية المسؤولين الحكوميين وصانعي القرار بالتفاوتات بين الجنسين في الأدوار والوصول إلى الموارد والتحكم فيها وصنع القرار.

(د) تنمية القطاع الخاص

- (1) هل تتضمن السياسة المتعلقة بالمنشآت النظامية وغير النظامية بعداً جنسانياً؟ هل يوجد أي تمييز في التوظيف فيما يتعلق بنوع الجنس؟

- (2) هل يوجد أي بند/تشريع ينص على منح إجازة أمومة ووقت للرضاعة وخدمات لرعاية الطفل؟
- (3) هل توجد تدابير لتمثيل المرأة في اللجان وهيئات صنع القرار؟ كيف نستطيع تشجيع مثل هذه التدابير؟
- (4) هل البيانات المصنفة حسب نوع الجنس متاحة؟
- (5) هل يتاح للمرأة الوصول إلى الائتمان؟
- (6) ما هو متوسط حجم القروض الممنوحة للمرأة مقارنة مع تلك المقدمة للرجل؟ هل تسفر القروض عن إدامة مشاركة المرأة في أعمال صغيرة الحجم أقل ربحاً؟
- (7) ما هي معدلات المدفوعات التي يسدها الذكور وتسدها الإناث؟

(•) الإحصاءات

- (1) جمع وتحليل البيانات المصنفة حسب نوع الجنس؛
- (2) التأكد من أن الاستقصاءات والتعدادات الحكومية تتضمن استبيانات مصنفة حسب نوع الجنس.

3- تحليل اقتصادي

(أ) التنمية الاقتصادية

- (1) هل تقدم دراسة السوق معلومات عن المشاركة التفضيلية للرجل والمرأة في مختلف قطاعات الإنتاج؟ هل تقدم معلومات عن التسلسل الوظيفي لكل من الرجل والمرأة داخل كل قطاع؟
- (2) ما هو وضع المرأة في القطاع الخاص؟ هل لديها فرص متكافئة للترقية والتدريب؟
- (3) هل توجد برامج تدعم تنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم التي تضطلع بها المرأة، على سبيل المثال، الخدمات المالية أو الدعم لانطلاق المشروع؟
- (4) هل توجد بيانات مصنفة حسب نوع الجنس عن الوصول التفضيلي إلى الموارد الإنتاجية، بما فيها الائتمان ورأس المال والتدريب وتكنولوجيا المعلومات؟
- (5) ما نوع العقوبات التي تواجه المرأة في الوصول إلى الموارد الإنتاجية؟ هل هذه العقوبات قانونية أو هيكلية أو ذات صلة بالاتجاهات والمواقف؟
- (6) كيف تؤثر سياسات التوظيف على المرأة؟ هل توجد بنود لدعم المرأة، مثل إعادة التدريب أو إيجاد فرص جديدة؟
- (7) هل توجد فروقات في الأجور بين المرأة والرجل؟
- (8) هل توجد بيانات مصنفة حسب نوع الجنس عن أنماط إنفاق الأسر المعيشية؟

(ب) السياسة المالية

- (1) فحص تأثير نوع الجنس على الاختيارات المتعلقة بأساليب جمع الإيرادات؟

- (2) ما هي التدابير المستدامة المتاحة لإدماج البدلات والاستحقاقات المخصصة للنساء الفقيرات في النفقات الحكومية؟
- (3) فحص تأثير نوع الجنس على مخصصات الميزانية المتعلقة بالبنية التحتية والبرامج الاجتماعية، مع مراعاة خيارات الاستثمار في مجالات الرعاية الصحية (الوقائية/العلاجية، الحضرية/الريفية، تدريب المهنيين والرواتب)؛ التعليم (الابتدائي أو الثانوي، والاستثمار في إصلاح المناهج التعليمية للقضاء على القوالب النمطية المتعلقة بنوع الجنس والاستثمار في تدريب المدرسين)؛ والتأمين الاجتماعي (من هم المشمولون بالتأمين وما هي المزايا المقدمة؟)<sup>(117)</sup>؛
- (4) فحص تأثير التغييرات في السياسات الاقتصادية على الرجل والمرأة.

#### 4- العولمة والتكامل الإقليمي

##### (أ) النقل

- (1) هل خدمات النقل متاحة بالتساوي لكل من المرأة والرجل؟ لماذا بالإيجاب ولماذا بالنفي؟
- (2) ما هي الحواجز التي تقيد وصول المرأة إلى خدمات النقل؟ هل هي قانونية أو هيكلية أو ذات صلة بالمواقف والاتجاهات؟
- (3) هل توجد خدمات متاحة للنقل مصنفة حسب نوع الجنس؟

##### (ب) التجارة

- (1) هل توجد بيانات مصنفة حسب نوع الجنس تغطي مختلف القطاعات التي تتأثر بالسياسات والاتفاقات التجارية؟
- (2) هل يتم فحص اهتمامات الجنسين ومراعاتها في السياسات والاتفاقات التجارية؟
- (3) ما هي نسبة مشاركة المرأة في المفاوضات التجارية؟
- (4) ما مدى تأثير السياسات والاتفاقات التجارية على العملات والمنتجات وصاحبات المشاريع من النساء؟
- (5) في حالة تضرر المرأة، ما هي البنود التي تكفل إعادة تدريب المتضررات وإعادة إدماجهن في مجال عملهن؟
- (6) ما هي الفجوات الموجودة المتعلقة بنوع الجنس في القطاعات ذات الصلة بالتجارة؟
- (7) كيف تتأثر ظروف العمل بالنسبة للمرأة وبالتالي كيف يجري معالجة ذلك؟
- (8) هل يتم إنشاء فرص جديدة لتوليد الدخل للمرأة نتيجة الاتفاقات والسياسات التجارية؟
- (9) كيف يصبح بالإمكان الاستفادة من هذه الفرص؟

#### 5- تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

- (أ) هل لدى النساء والرجال فرص متكافئة للوصول إلى التعليم والتدريب في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات؟ لماذا بالإيجاب ولماذا بالنفي؟
- (ب) هل لدى الخريجات من النساء فرص متكافئة للتوظيف في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات؟ ماذا عن النساء من غير الخريجات؟
- (ج) هل المرأة قادرة على استخدام التكنولوجيا للوصول إلى المعرفة والهروب من العزلة؟

(د) كيف يؤثر التقسيم الرقمي في الحضر والريف على المرأة؟

(•) هل توجد فجوات أخرى تؤثر على وصول المرأة إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، على سبيل المثال، الإلمام بالقراءة والكتابة أو اللغة أو التنقل؟

(و) هل هناك حاجة إلى التركيز على المشاريع التي تقتصر على المرأة؟

(ز) هل هناك توازن في تمثيل الرجل والمرأة في البرامج والخطط ذات الصلة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات؟

(ح) هل توجد أية حواجز قانونية أو هيكلية أو ذات صلة بالمواقف التي تواجهها المرأة والتي يمكن أن يعالجها عنصر البرنامج؟

(ط) هل هناك برامج تشجع وتدعم دخول المرأة في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات؟ ما هي الحوافز المقدمة إلى الشركات لتوظيف نساء للعمل في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات؟

(ي) هل يتم تشجيع المرأة على الاضطلاع بأنشطة لتطوير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات؟

(ك) هل توجد مشاريع تلبي احتياجات المرأة وطموحها؟

(ل) هل الإحصاءات المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات مصنفة حسب نوع الجنس؟

#### 6 - الحكم الرشيد

(أ) ما هي النسبة المئوية للنساء المنتخبات أو المعينات في هيئات صنع القرار كالمجلس البلدي والمجالس المحلية ومجلس الوزراء والوزارات وغيرها من الهيئات الحكومية؟

(ب) هل توجد حواجز معينة تحول دون تقدم المرأة للترشح في الانتخابات، على سبيل المثال، أية حواجز قانونية أو هيكلية أو اجتماعية أو مالية؟

(ج) هل الآليات التي يستخدمها حزب ما للترشيح منحازة إلى نوع الجنس؟

(د) هل ساعات العمل الطويلة لا تشجع المرأة على المشاركة في هذه الهيئات؟ كيف يمكن جعل هذه الهيئات أكثر ميلاً للإناث؟ يجب سؤال المرأة عن ذلك؛

(•) هل يؤثر الرجل وغيره من الأقارب الذكور على تصويت المرأة؟ كيف يستطيع المشروع ان يساعد على ضمان تمتع المرأة بالحقوق في الاختيار الحر؟

(و) هل توجد شبكات نسائية لمساعدة المرشحات من الإناث؟ كيف تستطيع تلك الشبكات أن تساعد المرأة على التصويت؟

(ز) ما هي نسبة النساء اللاتي يصوتن في الانتخابات؟ هل توجد أية قيود على تنقل المرأة؟

(ح) كيف تستطيع المشاريع ان تساعد على تعزيز تمثيل المرأة لمصالحها وكسب تأييد الحكومة؟

#### 7 - إصلاح الخدمة المدنية

(أ) هل يساهم الإصلاح في تخفيض الخدمات المقدمة إلى الفئات الضعيفة، لا سيما النساء الفقيرات والأطفال ووصولهم إلى الخدمات الأساسية؟ كيف تستطيع المشاريع إنشاء شبكات أمان لمساعدة الفئات الضعيفة؟

- (ب) هل هناك تمثيل كاف للذكور والإناث في الخدمة المدنية؟ هل الإحصاءات مصنفة حسب نوع الجنس؟
- (ج) هل يوجد التزام مؤسسي بتكافؤ الفرص؟ وهل هناك سياسات واضحة وآليات ومشاريع لتعميم مراعاة قضايا الجنسين تستطيع ان تكفل ذلك؟ وهل يوجد رصد كاف ومتابعة ملائمة؟
- (د) هل تقدم المؤسسة خدمات تلبي احتياجات المرأة وكذلك الرجل؟
- (•) هل يتم اتخاذ القرارات بأسلوب قائم على المشاركة؟

#### 8- القانون

- (أ) كيف يؤثر القانون العام والقانون العرفي في بلد ما على المرأة؟
- (ب) كيف يمكن للمشروع/البرنامج ان يساعد في الحصول على قوانين تحقق مزيداً من المساواة بين الجنسين؟
- (ج) أين يكمن التمييز؟ هل في مضمون القانون أو هيكله أو آلياته؟
- (د) ما هي النسبة المئوية للإناث داخل الهيئة التشريعية والقضائية والمحاكم والشرطة؟ هل النظام صديق للجنسين؟ ماذا يمكن القيام به لتوعية وكلاء إنفاذ القوانين بنوع الجنس واحتياجاته؟
- (•) هل يستطيع المشروع/البرنامج ان يقدم تدريباً إلى المشرعين ورجال القضاء والأشخاص القائمين على تنفيذ القانون فيما يتعلق بالمساواة بين الجنسين لزيادة توعيتهم بقضايا الجنسين؟
- (و) هل يتطابق القانون مع حقوق الإنسان والاتفاقيات الدولية؟ ماذا يمكن القيام به لجعله متطابقاً؟
- (ز) هل يتمتع الرجال والنساء بحقوق متساوية في الملكية والتوظيف والتعويضات والاستحقاقات والبدلات؟ هل يوجد أى تشريع له صلة بتكافؤ الفرص؟
- (ح) هل يميز قانون الأسرة ضد المرأة؟ هل تستطيع المرأة حل الزواج إذا ما رغبت في ذلك؟
- (ط) هل توجد قوانين كافية لحماية المرأة من العنف؟
- (ي) هل تتمتع المرأة بحقوق إنجابية كاملة؟
- (ك) هل يتمتع الرجل والمرأة بفرص متكافئة للحصول على الخدمات القانونية؟
- (ل) هل توجد أية مشاريع توفر للمرأة الإلمام بالمعرفة القانونية وتقدم لها المساعدة القانونية؟

#### 9- وسائل الإعلام

- (أ) هل تدرك وسائل الإعلام المكتوبة والسمعية والمرئية الفوارق بين الجنسين؟ وهل تقدم قوالب نمطية تقليدية عن المرأة؟
- (ب) هل يتم تدريب الصحفيين في مجال القضايا المتعلقة بنوع الجنس؟ وهل ينهض الصحفيون المتدربون بالقضايا المتعلقة بالمساواة بين الجنسين؟

(ج) هل تستخدم وسائط الإعلام في إبلاغ المرأة بحقوقها وزيادة التوعية القانونية؟

(د) ما نوع وسائل الإعلام الأكثر ملاءمة من حيث الوصول إلى المرأة؟